# التَّعليقاتُ الحِسَانُ

## عَلَى مُقَدِّمَةِ لِسَانِ المِيزَانِ

لِلشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُقْبِلِ بْنِ هَادِي الوَادِعِيِّ
رَحِمَهُ اللهُ

اعتنى به وعلّق عليه
أم عبد الله بنت الشيخ مقبل بن هادي الوادعي






الطَّبعَةُ الأُولَى

١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

رقم الإيداع ٢٠١٣/٤٤٧






اليمن: صنعاء - شارع تعز - حي شميلة - مقابل جامع الخير - ص.ب ١٧١٩٠ فاكس ٦٠٣٢٥٦

(+٩٦٧ ١) هاتف: الإدارة ٦١٣٣٦٥ المكتبة ٦٣٣٧١٧ بريد إلكتروني info@dar-alathar.com

فرع عدن: كريتر - بجوار مسجد أبان - هاتف ٢٦٦٩٨٦

فرع المكلا: الشرج - أسفل المسجد الجامع من جهة القبلة - هاتف ٣٠٧١١٢

فرع دماج: دار الحديث - مقابل مسجد أهل السنة - هاتف ٥١٩٣٢١

فرع معبر: دار الحديث - بجوار مسجد النور - هاتف ٤٣٠٥٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

# المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد: فهذه تعليقات نفيسة، وتوضيحات أنيسة، للشيخ الوالد مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله على مقدمة «لسان الميزان» وأصله «الميزان».

وهذه المقدمة هي في علوم الحديث، وقواعده وضوابطه، فهي جديرة بأن يعتني بها طلاب هذا الشأن؛ لعظم فائدتها، وعلو منزلتها.

وقد علق عليها الوالد رحمه الله، ووضَّح بعض رموزها، وكشف بعض ما استُغِلق منها، فانضم خير إلى خير، ونور إلى نور، ولله الحمد.

ويعلم الله لقد فرحت بذلك فرحًا عظيمًا، لأستفيد منها ويستفيد غيري من المحبين لهذا العلم وللوالد، وأيضًا لأخدم شيئًا من علم الوالد رحمه الله، فقد كان من أشد ما يسعده بذل العلم ونشره للأمة.

وإن علم الحديث لمعلوم فضله وشرفه، ومنزلة طلابه وأهله، ولاسيما في الأزمان المتقدمة، أما في أزماننا المتأخرة فقد طُوي بساطُه، وزَهِدوا فيه وزهّدُوا فيه كثير منهم، إلا من رحم الله، ذلك لضعف الهمم، ورضاها بالدون، وانشغالهم بالعلوم الدنيوية عن العلوم الأخروية.

وقديمًا قيل في أهل الحديث:

زوامل للأخبار لا علم عندهم بجيدها إلا كعلم الأباعر

وقال الزمخشري متوجعًا من أهل زمانه وكان معتزليًا ضالًا:

وإن قلت من أهل الحديث وحزبه يقولون تيس ليس يدري ويفهم
تعجبت من هذا الزمان وأهله فما أحد من ألسن الناس يسلم

ولذلك فهذا بيان شيء من فضائل هذا الفن وأهله، من السنة وآثار السلف.

- عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «نَضَّرَ اللهُ امْرَءًا سَمِعَ مِنَّا مَقَالَةً فَوَعَاهَا، ثُمَّ أَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا».

وسيأتي الحديث في أول مقدمة «الميزان».

- قال سفيان بن عيينة: ما من أحد يطلب الحديث إلا وفي وجهه نضرة؛ لقول النبي ﷺ: «نَضَّرَ اللهُ امْرَءًا سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَبَلَّغَهُ». أخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص٢٨).

- قال ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ».

أخرجه مسلم بهذا اللفظ (١٩٢٠) عن ثوبان رضي الله عنه، والحديث متفق عليه عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه عند البخاري (٧٣١١)، ومسلم(١٩٢١)، وعن معاوية رضي الله عنه عند البخاري (٧٣١٢) ومسلم(١٠٧٣)، وعن جابر عند مسلم (١٩٢٣)، وعن عبدالله بن عمرو عند مسلم أيضًا (١٩٢٤) رضي الله عنهم جميعًا، وجاء عن آخرين.

قال الشيخ الألباني رحمه الله في «الصحيحة» (٢٧٠): اعلم أن الحديث صحيح ثابت مستفيض عن جماعة من الصحابة. اهـ

وقد جاء عن جمع من السلف: أن الطائفة المنصورة هم أهل الحديث منهم:

١) علي بن المديني، أخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» رقم (١٢)، ثم وجدت الأثر ولله الحمد في «سنن الترمذي» (٢٢٢٩). قال الترمذي: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: سمعت علي بن المديني... فذكره.

٢) ابن المبارك، أخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٤٧).

وفي إسناده شك، لأنه رواه من طريق أبي بكر بن أبي داود، حدثنا أبي، عن سعيد بن يعقوب الطالِقاني أو غيره، قال: ذكر ابن المبارك...الخ.

فيتوقف في الحكم عليه؛ لوجود التردد في إسناده.

وسعيد بن يعقوب هو أبوبكر ثقة، صاحب حديث، قال ابن حبان: ربما أخطأ.

٣) أحمد بن حنبل، قال الحاكم في «معرفة علوم الحديث» رقم (٢): سمعت أبا عبدالله محمد بن علي بن عبدالحميد الأدمي، بمكة يقول: سمعت موسى بن هارون يقول: سمعت أحمد بن حنبل رحمه الله، وسئل عن معنى هذا الحديث فقال: إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث فلا أدري من هم.

وموسى بن هارون هو الحمال، ترجم له الخطيب البغدادي في «تاريخه» (١٣/٥٢) وذكر من شيوخه أحمد بن حنبل. ثم قال: وكان ثقة عالمًا حافظًا. اهـ المراد.

وله طريق أخرى عند الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٤٨) من طريق

الفضل بن زياد، عن أحمد بن حنبل به. والأثر صحيح.

٤) عن البخاري قال الخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (٥١): أخبرنا أبو نعيم الحافظ، قال: حدَّثنا أبو محمَّد بن حيَّان، قال: حدَّثنا إسحاق بن أحمد، قال: حدَّثنا محمَّد بن إسماعيل البخاريُّ، وذكر، حديث النَّبيِّ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي»، فقال: يعني أصحاب الحديث.

ورجاله من كبار الأئمة معروفون، حاشا إسحاق بن أحمد.

وفي ترجمة البخاري من "تهذيب الكمال" ذكر المزي رحمه الله في سياق من روى عنه أنه روى عنه إسحاق بن أحمد بن خلف البخاري، وإسحاق بن أحمد بن زيرك الفارسي. فأيها هو؟

هو الفارسي، فهو الذي يروي عنه أبوالشيخ ابن حيان، وينسبه في كتاب "العظمة"، ينظر مثالًا لذلك في كتاب "العظمة" (٦٤) و(٣٠٥).

وقد ذكره الإمام الذهبي في "تاريخ الإسلام" حوادث ووفيات (٣٠١-٣٢٠) ص٢٤٩ وقال: إسحاق بن أحمد بن زيرك أبويعقوب الفارسي، توفي في رجب، وسمع أبا كريب. اهـ بلفظه وتمامه.

وجاء عن الإمام البخاري في "صحيحه" في كتاب الاعتصام، الباب العاشر أنه قال: هم أهل العلم. اهـ

وقد ذكر الشيخ الألباني في "السلسلة الصحيحة" تحت رقم (٢٧٠) الروايتين عن البخاري، ثم قال: ولا منافاة بينه وبين ما قبله، كما هو ظاهر؛ لأن أهل العلم هم أهل الحديث، وكلما كان المرء أعلم بالحديث، كان أعلم في العلم ممن هو دونه في الحديث، كما لا يخفى. اهـ

٥) عن يزيد بن هارون أنه قال: إن لم يكونوا أصحاب الحديث، فلا أدري مَن هُم.

أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٢٧)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٤٦)، وفيه: التستري، وهو الحسن بن عثمان، قال عنه ابن عدي: كان عندي يضع الحديث، ويسرق حديث الناس. وسألت عنه عبدان الأهوازي فقال: كذاب. يراجع «لسان الميزان».

٦) عن أحمد بن سنان. قال الخطيب في «شرف أصحاب الحديث»: أخبرنا أبونعيم، قال: حدثنا عبدالله بن محمد بن جعفر، قال: حدثنا محمد بن الفضل ابن الخطاب، قال: حدثنا أبوحاتم، قال: سمعت أحمد بن سنان، وذكر حديث: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ»، فقال: هم أهل العلم، وأصحاب الآثار.

وهذا إسناد صحيح. عبدالله بن محمد بن جعفر هو أبوالشيخ الإمام. وشيخه محمد بن الفضل بن الخطاب ترجم له أبونعيم الأصبهاني في «أخبار أصبهان» رقم الترجمة (١٥٥٥). وقال عنه: شيخ ثقة، كثير الحديث.

وقد علَّق الحاكم رحمه الله في «معرفة علوم الحديث» (ص١٠٨) على قول أحمد ابن حنبل المذكور قبلُ بقوله: فلقد أحسن أحمد بن حنبل في تفسير هذا الخبر، أن الطائفة المنصورة التي يرفع الخذلان عنهم إلى قيام الساعة هم أصحاب الحديث، ومن أحق بهذا التأويل من قوم سلكوا محجة الصالحين، واتبعوا آثار السلف من الماضين، ودمغوا أهل البدع والمخالفين، بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله أجمعين، من قوم آثروا قطع المفاوز والقفار، على التَّنَعُّمِ فِي الدِّمَنِ[1] والأَوْطَارِ، وتنعموا بالبؤس في الأسفار، مع مساكنة العلم والأخبار،

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» (٢/ ١٣٤): الدِّمَنُ جَمْعُ دِمْنَةٍ: وَهِيَ مَا تُدَمِّنُهُ الإبلُ والغنَمُ بأبوالِها=

وقنعوا عند جمع الأحاديث والآثار، بوجود الكِسَرِ والأَطْمَارِ[(١)]، قد رفضوا الإلحاد الذي تتوق إليه النفوس الشهوانية، وتوابع ذلك من البدع والأهواء والمقاييس والآراء والزيغ، جعلوا المساجد بيوتهم، وَأَسَاطِينَهَا تَكَأَهُمْ، وَبَوَارِيَهَا[(٢)] فُرُشَهُمْ.اهـ

وقال العلامة الألباني في «الصحيحة» تحت رقم (٢٧٠): وقد يستغرب بعض الناس تفسير هؤلاء الأئمة للطائفة الظاهرة، والفرقة الناجية، بأنهم أهل الحديث، ولا غرابة في ذلك، إذا تذكرنا ما يأتي:

أولًا: أن أهل الحديث هم بحكم اختصاصهم في دراسة السنة، وما يتعلق من معرفة تراجم الرواة، وعلل الحديث وطرقه، أعلم الناس قاطبة بسنة نبيهم ﷺ، وهديه وأخلاقه وغزواته، وما يتصل به ﷺ.

ثانيًا: أن الأمة قد انقسمت إلى فرق ومذاهب، لم تكن في القرن الأول، ولكل مذهب أصوله وفروعه، وأحاديثه التي يستدل بها ويعتمد عليها. وأن المتمذهب بواحد منها يتعصب له، ويتمسك بكل ما فيه، دون أن يلتفت إلى المذاهب الأخرى، وينظر لعله يجد فيها من الأحاديث ما لا يجده في مذهبه الذي قلده، فإن من الثابت لدى أهل العلم أن في كل مذهب من السنة، والأحاديث ما لا يوجد في المذهب الآخر، فالمتمسك بالمذهب الواحد يضل، ولابد عن قسم عظيم من السنة المحفوظة لدى المذاهب الأخرى، وليس على

---

= وأبْعَارِها: أيْ تُلبده فِي مَرابِضها، فَرُبَّمَا نَبت فِيهَا النَّبَاتُ الحَسن النَّضِيرُ.

(١) قال الجوهري في الصحاح :الطمر: الثوبُ الخَلَقُ. والجمع الأَطْمَارُ.

(٢) قوله: (وبواريها) في «مختار الصحاح»: البورياء بالمد: الحصير من القصب. وقال الأصمعي: البورياء بالفارسية وهو بالعربية باري وبوري، وباريَّة: بتشديد الياء في الكل.اهـ

هذا أهل الحديث؛ فإنهم يأخذون بكل حديث صح إسناده، في أي مذهب كان، ومن أي طائفة كان راويه ما دام أنه مسلم ثقة، حتى لو كان شيعيًا أو قدريًا أو خارجيًا، فضلًا عن أن يكون حنفيًا أو مالكيًا أو غير ذلك، وقد صرح بهذا الإمام الشافعي رضي الله عنه، حين خاطب الإمام أحمد بقوله: أنتم أعلم بالحديث مني، فإذا جاءكم الحديث صحيحًا فأخبرني به حتى أذهب إليه، سواء كان حجازيا أم كوفيا أم مصريا. فأهل الحديث -حشرنا الله معهم- لا يتعصبون لقول شخص معين، مهما علا وسما، حاشا محمد ﷺ، بخلاف غيرهم ممن لا ينتمي إلى الحديث والعمل به، فإنهم يتعصبون لأقوال أئمتهم -وقد نهوهم عن ذلك- كما يتعصب أهل الحديث لأقوال نبيهم! فلا عجب بعد هذا البيان أن يكون أهل الحديث هم الطائفة الظاهرة، والفرقة الناجية. بل والأمة الوسط، الشهداء على الخلق. اهـ

❑ وقال الخطيب رحمه الله في «شرف أصحاب الحديث» رقم (١٠) مبينًا منزلة أهل الحديث: ولو أن صاحب الرأي المذموم شغل نفسه بما ينفعه من العلوم، وطلب سنن رسول رب العالمين، واقتفى آثار الفقهاء والمحدثين، لوجد في ذلك ما يغنيه عما سواه، واكتفى بالأثر عن رأيه الذي رآه، لأن الحديث يشتمل على معرفة أصول التوحيد، وبيان ما جاء من وجوه الوعد والوعيد، وصفات رب العالمين تعالى عن مقالات الملحدين، والإخبار عن صفات الجنة والنار، وما أعد الله تعالى فيهما للمتقين والفجار، وما خلق الله في الأرضين والسموات من صنوف العجائب وعظيم الآيات، وذكر الملائكة المقربين، ونعت الصافين والمسبحين. وفي الحديث قصص الأنبياء، وأخبار الزهاد والأولياء، ومواعظ البلغاء، وكلام الفقهاء، وسير ملوك العرب والعجم، وأقاصيص المتقدمين من الأمم، وشرح مغازي الرسول ﷺ، وسراياه وجمل أحكامه وقضاياه، وخطبه

وعظاته، وأعلامه ومعجزاته، وعدة أزواجه وأولاده وأصهاره وأصحابه. وذكر فضائلهم ومآثرهم. وشرح أخبارهم ومناقبهم، ومبلغ أعمارهم، وبيان أنسابهم. وفيه تفسير القرآن العظيم، وما فيه من النبأ والذكر الحكيم. وأقاويل الصحابة في الأحكام المحفوظة عنهم، وتسمية من ذهب إلى قول كل واحد منهم من الأئمة المخالفين والفقهاء المجتهدين. وقد جعل الله تعالى أهله أركان الشريعة، وهدم بهم كل بدعة شنيعة. فهم أمناء الله من خليقته، والواسطة بين النبي ﷺ وأمته، والمجتهدون في حفظ ملته. أنوارهم زاهرة، وفضائلهم سائرة، وآياتهم باهرة، ومذاهبهم ظاهرة، وحججهم قاهرة، وكل فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه، أو تستحسن رأيًا تعكف عليه، سوى أصحاب الحديث، فإن الكتاب عدتهم، والسنة حجتهم، والرسول فئتهم، وإليه نسبتهم، لا يعرجون على الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء، يقبل منهم ما رووا عن الرسول، وهم المأمونون عليه والعدول، حفظة الدين وخزنته، وأوعية العلم وحملته. إذا اختلف في حديث، كان إليهم الرجوع، فما حكموا به فهو المقبول المسموع. ومنهم كل عالم فقيه، وإمام رفيع نبيه، وزاهد في قبيلة، ومخصوص بفضيلة، وقارئ متقن، وخطيب محسن. وهم الجمهور العظيم، وسبيلهم السبيل المستقيم. وكل مبتدع باعتقادهم يتظاهر، وعلى الإفصاح بغير مذاهبهم لا يتجاسر. من كادهم قصمه الله، ومن عاندهم خذلهم الله. لا يضرهم من خذلهم، ولا يفلح من اعتزلهم، المحتاط لدينه إلى إرشادهم فقير، وبصر الناظر بالسوء إليهم حسير، وإن الله على نصرهم لقدير. اهـ

▫ وأخرج الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٢٥)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١٧٥)، عن سفيان بن سعيد الثوري قال: ما شيء أخوف عندي من الحديث، ولا شيء أفضل منه، لمن أراد ما عند الله. والأثر

صحيح.

❑ أخرج الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٣) والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص١٧٨)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص٤٧) من طريق محمد بنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْحُنَيْنِ، ثنا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، وَقِيلَ لَهُ: أَلا تَنْظُرُ إِلَى أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَمَا هُمْ فِيهِ، قَالَ: «هُمْ خَيْرُ أَهْلِ الدُّنْيَا».

والأثر صحيح.

ابن أبي الحنين: قال السمعاني في «الأنساب»: الحنيني: بضم الحاء المهملة والياء المنقوطة باثنتين من تحتها بين النونين، هذه النسبة إلى الجد وهو حنين أو أبوالحنين، والمشهور بها أبوجعفر محمد بن الحسين بن موسى بن أبي الحنين الكوفي الخزاز الحنيني، قال أبوالحسن علي بن عمر الدارقطني الحافظ: ابن أبي الحنين الكوفي الخزاز، صنف مسندًا حدث به، وكان ثقة صدوقًا، حدثنا عنه جماعة من شيوخنا.

❑ وقال الخطيب رحمه الله في «شرف أصحاب الحديث» (١٦٦): أنشدني أبوعبدالله محمد بن علي الصوري لنفسه:

قل لمن عاند الحديث وأضحى ... عائبًا أهله ومن يدعيه

أبعلم تقول هذا أبن لي ... أم بجهل فالجهل خلق السفيه

أيعاب الذين هم حفظوا الد ... ين من الترهات والتمويه

وإلى قولهم وما قد رووه ... راجع كل عالم وفقيه

❑ وأخرج الحاكم في «معرفة علوم الحديث» رقم (٥): أنه قيل: يا أبا

عبدالله -يعني: أحمد بن حنبل- ذكروا لابن أبي قُتَيلة بمكة أصحاب الحديث فقال: أصحاب الحديث قوم سوء، فقام أبوعبدالله وهو ينفض ثوبه فقال: زنديق زنديق، حتى دخل البيت.

وسنده ضعيف. فيه شيخ الحاكم محمد بن أحمد بن تيم، وفيه لين. ينظر «تاريخ بغداد» للخطيب.

❑ وأخرج الحاكم في «معرفة علوم الحديث» رقم ٦: عن أحمد بن سنان القطان: ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث، وإذا ابتدع الرجل نُزع حلاوة الحديث من قلبه. وهذا الأثر صحيح.

❑ أهل الحديث أسعد الناس بالصلاة على رسول الله ﷺ لكثرة ما يتكرر عندهم، والنبي ﷺ يقول: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا». رواه مسلم عن عبدالله بن عمرو بن العاص.

قال الخطيب رحمه الله في «شرف أصحاب الحديث» (٦٣): قال لنا أبونعيم -أي: شيخه أحمد بن عبدالله صاحب «الحلية»-: وهذه منقبة شريفة يختص بها رواة الآثار ونقلتها؛ لأنه لا يعرف لعصابة من العلماء من الصلاة على رسول الله ﷺ أكثر مما يعرف لهذه العصابة نسخًا وذكرًا.

**تنبيه: هناك بعض الآثار ظاهرها تنقُّص علم الحديث:**

١- روى يعقوب بن سفيان الفارسي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ١٤٧)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٢٤٦) وغيرهما عن شعبة: «إن هذا الحديث يصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون»، وهو أثر صحيح.

أخرجه يعقوب بن سفيان الفارسي، في «المعرفة والتاريخ» (١/١٤٧)،

والخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (٢٤٦) وغيرهما.

وهذا الأثر قد أجيب عنه بأنه في شيء مخصوص، ففي "مسائل ابن هانئ" (٢٠٤٦): أنه سئل الأمام أحمد عن قول شعبة: إن هذا الحديث يصدكم عن ذكر الله، وعن الصلاة فهل أنتم منتهون. فقال: لعل شعبة كان يصوم، فإذا طلب الحديث وسعى فيه يضعف، فلا يصوم أو يريد شيئًا من الأعمال، أعمال البر، فلا يقدر أن يفعله للطلب، فهذا معناه. اهـ

وذكر الخطيب في "شرف أصحاب الحديث" عن أبي خليفة أنه قال: يريد شعبة أن أهله يضيعون العمل، بما يسمعونه منه، ويتشاغلون بالمكاثرة به، أو نحو ذلك، والحديث لا يصد عن ذكر الله، بل يهدي إلى أمر الله ورسوله... الخ كلامه رحمه الله.

٢- جاء عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: فتنة الحديث أشد من المال وفتنة الولد لا تشبه فتنته فتنة، كم من رجل يُظن به الخير قد حمله فتنة الحديث على الكذب.

أخرجه أبو نعيم في "حلية الأولياء" (٦/ ١٩): حدثنا أحمد ثنا عبدالرحمن ابن محمد ثنا عبدالرحمن بن عمر، قال: سمعت عبدالرحمن بن مهدي...

وهذا أثر صحيح.

وأحمد هو: ابن إسحاق، وعبدالرحمن بن محمد هو: ابن سلم، كما في سندٍ لأبي نعيم قبل هذا.

وقد ترجمت لرجال هذا السند عند أثر ابن لهيعة الآتي، تحت مسألة التفصيل في قبول حديث المبتدع، فالحمد لله.

فهذا الأثر علّق عليه ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (١/ ٩٤) وقال: والأثر يشير إلى أن من حدّث من الصالحين من غير إتقان وحفظ؛ فإنما حمله على ذلك حب الحديث والتشبه بالحفاظ، فوقع في الكذب على النبي ﷺ وهو لا يعلم، ولو تورّع واتقى الله لكفّ عن ذلك، فَسَلِم. اهـ

٣- أخرج ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٠٠٧) عن سفيان الثوري رحمه الله: ليس طلب الحديث من عُدَّة الموت، ولكنه علة يتشاغل به. وسنده صحيح.

قال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ترجمة سفيان عقب هذا الأثر موضّحًا للمراد منه: قلت: صدق والله إن طلب الحديث شيء غير الحديث، وطلب الحديث اسم عُرفي لأمور زائدة على تحصيل ماهية الحديث، وكثير منها مَرَاق إلى العلم، وأكثرها أمور يشغف بها المحدث من تحصيل النسخ المليحة، وتطلب العالي، وتكثير الشيوخ، والفرح بالألقاب والثناء، وتمنى العمر الطويل ليروي، وحب التفرد إلى أمور عديدة لازمة للأغراض النفسانية لا الأعمال الربانية. فإذا كان الحديث النبوي محفوفًا بهذه الآفات فمتى خلاصك منها إلى الإخلاص؟ وإذا كان علم الآثار مدخولاً فما ظنك بعلم المنطق والجدل، وحكمة الأوائل، وتورِّث الشكوك والحيرة التي لم تكن واللهِ من علم الصحابة ولا التابعين، ولا من علم الأوزاعي، والثوري، ومالك، وأبي حنيفة، وابن أبي ذئب وشعبة؟. اهـ المراد.

فاتضح مما تقدم علو منزلة الحديث وأهله.

ومن منزلة أهل الحديث وشرفهم أنهم جمعوا بين علم الحديث وعلم الفقه سمعت والدي رحمه الله يقول: كل محدث فقيه في الغالب وليس كل فقيه محدثًا.

هذا وأنبه أن الوالد رحمه الله ترك شيئًا من أول المقدمة، وكان البدء من قول الحافظ رحمه الله:

(وقد وجدت له في أثناء الكتب ما يصلح أن يكون في الخطبة)

فمن هذا القدر كان أول الشريط.

وليس معناه أنه ما سُجِّل فإن الدرس سُجِّل من أوله ،وأوَّله مقدمة الوالد رحمه الله.

ثم شَرع في القراءة أحدُ الطلاب بعد أن عرض الوالد رحمه الله عليهم أيهم يقرأ، وتم تسجيل ذلك في شريطين بعنوان «التعليقات الحسان على مقدمة لسان الميزان».

وينتهي الشريط الأول بقول والدي رحمه الله: فالتعديل سواء كان من الرجل أو من المرأة، وهكذا الجرح من الرجل أو المرأة يكون مقبولاً.

ويبدأ الشريط الثاني من عبارة: قال الخطيب أقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما.

وقد فتح والدي رحمه الله المجال للطلاب في السؤال فيما يشكل عليهم في الدرس وقال غير مرة: من عنده إشكال يسأل.

**وكان مجمل عملي بعون الله عز وجل ما يأتي:**

١) قمت أولاً بنسخ المقدمة، وتفريغ الشريطين، ثم لما كان على وشكِ الانتهاء أعدت سماع مواضع كثيرة منه لمزيد الإتقان ،ونسأل الله التوفيق والسداد.

٢) تخريج الأحاديث والآثار، بتخريج مختصر، ولو من مرجع واحد مما

أتوصل به إلى الحكم على السند، صحةً أو ضعفًا.

٣) علَّقت ببعض ما أراه مهمًّا في مواضع متفرقة، حسب الحاجة.

٤) النص الذي يذكره الوالد رحمه الله أنقله بلفظه من مصدره في الغالب، فهذا أنفع وأطيب لدى طلاب العلم، الاطلاع على اللفظ نفسه، وكما هو معلوم أن الكلام الارتجالي غير التقريري، فهو يحصل فيه تقديم وتأخير، ويعتريه نقص وتقصير، والله المستعان.

٥) المراجع التي ذكرها الوالد أو أحال إليها قد أذكر أرقامها بجانب المرجع نفسه، ومنها ما أجعله في الحاشية.

٦) فهرست لمسائل وفوائد المقدمة وكذا تعليقات الوالد عليها.

٧) قد يكون هناك سقط كلمة ونحو ذلك في شرح الوالد، مما يضطرني إلى إكمالها، وجعلها بين قوسين، وهذا نادر جدًّا.

وفي ختام هذه المقدمة، فهذه تراجم لهؤلاء الأئمة الثلاثة، صاحب الأصل وهو الذهبي، وصاحب «اللسان» وهو الحافظ ابن حجر، والمعلِّق وهو الوالد رحمهم الله جميعًا.

اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم.

# ترجمة الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ

ترجم له الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٦٦/٥) وقال: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبدالله التركماني الأصل، الفارقي ثم الدمشقي، الحافظ أبوعبدالله شمس الدين الذهبي، ولد في ثالث ربيع الآخر سنة (٦٧٣)، وأجاز له في تلك السنة بعناية أخيه من الرضاعة: الشيخ علاء الدين ابن العطار أحمد بن أبي الخير، وابن الدرجي وابن علان، وابن أبي اليسر، وابن أبي عمرو الفخر علي، وجمع جم، وطلب بنفسه بعد التسعين، فأكثر عن ابن غدير وابن عساكر، ويوسف الغسولي ومن بقي من تلك الطبقة، ومن بعدها، ثم رحل إلى القاهرة، وأخذ عن الأبرقوهي والدمياطي، وابن الصواف والغرافي[(١)] وغيرهم، وخرج لنفسه ثلاثين بلدانية، ومهر في فن الحديث، وجمع فيه المجاميع المفيدة الكثيرة، حتى كان أكثر أهل عصره تصنيفًا، وجمع «تاريخ الإسلام»

---

(١) ترجم له الصفدي في «الوافي بالوفيات» (٢٠٦/٥) وقال: إبراهيم بن أحمد بن عبد المحسن بن أحمد الشَّيخ الفقيه الإمام الصَّالح الخير المعمر بقيَّة المشايخ الشَّيخ عز الدّين العلوي الحسيني من ذرِّيَّة موسى الكاظم، يعرف بالغرافي ثمَّ الإسكندراني الشَّافعي النَّاسخ ولد بالثغر سنة ثمان وثلاثين وست مائة وتوفّي سنة ثمان وعشرين وسبع مائة، وهو أصغر من أخيه تاج الدّين الغرافي بعشر سنين... إلى أن قال: أخذ عنه الوجيه السبتي وسمع الشَّيخ شمس الدّين منه جزءا وخرج لنفسه شيئًا وكان فيه زهد ونزاهة، يرتفق من النّسخ ثمَّ إنَّه عجز وقام بمصالحه معين الدّين المصغوني وصار بعد أخيه شيخ دار الحديث النبيهية يقال إنَّه حفظ «الوجيز في الفقه» و«الإيضاح في النّحو». اهـ.

والشيخ شمس الدين هو الذهبي.

فأربى فيه على من تقدم، بتحرير أخبار المحدثين خصوصًا، أو قطعة من سنة سبعمائة، واختصر منه مختصرات كثيرة، منها: «العبر»، و«سير النبلاء»، و«ملخص التاريخ»، قدر نصفه، و«طبقات الحفاظ»، و«طبقات القراء»، و«الإشارة»، وغير ذلك، واختصر «السنن الكبير» للبيهقي، فهذَّبه وأجاد فيه، وله «الميزان» في نقد الرجال أجاد فيه أيضًا، واختصر «تهذيب الكمال» لشيخه المزي، الذي خرج لنفسه «المعجم الكبير»، و«الصغير»، والمختص بالمحدثين، فذكر فيه غالب الطلبة من أهل ذلك العصر، وعاش الكثير منهم بعده إلى نحو أربعين سنة، وخرج لغيره من شيوخه، ومن أقرانه، ومن تلامذته.

ورغب الناس في تواليفه، ورحلوا إليه بسببها، وتداولوها قراءةً ونسخًا، وسماعًا، وولي تدريس الحديث بتربة أم الصالح، وبالمدرسة النفيسية، وقد مضى بيان توليته في ترجمة تنكز نائب الشام.

قال الصفدي: لم يكن عنده جمود المحدثين، ولا كَودَنَةُ[1] النَقَلَة، بل كان فقيه النفس له دربة بأقوال الناس، وهو القائل مضمنًا:

إذا قرأ الحديث علي شخص ... وأخلى موضعًا لوفاة مثلي

فما جازى بإحسان لأني ... أريد حياته ويريد قتلي

قال الصفدي: فأنشدته لنفسي:

خليلك ما له في ذا مراد ... فدُم كالشمس في أعلى محلِ

وحظي أن تعيش مدى الليالي ... وإنك لا تَمل وأنت تُملي

---

(١) الكَوْدَنُ: في «تاج العروس» (٣٦/ ٤٧): البَلِيدُ على التَّشْبيهِ بالبِرْذَوْنِ المُوكَفِ، نَقَلَه الجوهرِيّ. والكَوْدَنُ: الثَّقِيلُ. اهـ.

قال: فأعجبه قولي (خليلك)، لأن فيه إشارة إلى بقية البيت الذي ضمنه[١] هو مع الاتفاق في اسم خليل[٢].

قرأت بخط البدر النابلسي في «مشيخته»: كَانَ عَلامَة زَمَانه فِي الرِّجَال وأحوالهم حَدِيد الْفَهم، ثاقب الذهن، وشهرته تغني عن الإطناب فيه، وأول مَا وَلِيَ تصدير حلقة قرأ بجامع دمشق، في أول رواق زكريا، عوضًا عن شمس الدين العراقي الضرير المقرئ، في المحرم سنة ٦٩٩، بعد رجوعه من رحلته من مصر بقليل، وكان قد أضر قبل موته بسنوات، وكان يغضب إذا قيل له: لو قدحت عينيك لأبصرت، لأنه كان نزل فيها ماء، ويقول: ليس هذا ماء، أنا ما زلت أعرف بصري ينقص قليلًا قليلًا إلى أن تكامل عدمه، ومات في ليلة الثالث من ذي القعدة سنة ٧٤٨.

---

(١) وهو:

أريــد حياتــه ويريــد قــتلي      عذيرك مـن خليلـك مـن مـراد

نسبه ابن كثير إلى عمرو بن معدي كرب رضي الله عنه، وقد ورد أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه تمثل به.

(٢) واسم الصفدي: خليل بن أيبك بن عبدالله الصفدي.

## ترجمة الحافظ ابن حجر رحمه الله

ترجم الحافظ ابن حجر رحمه الله لنفسه في "رفع الإصر عن قضاة مصر" (ص٦٢) وقال: أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد العسقلاني الأصل، المصري المولد والمنشأ، نزيل القاهرة، ولد في شعبان، سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة، ومات أبوه في رجب سنة سبع وسبعين وسبعمائة، وماتت أمه قبل ذلك وهو طفل، فنشأ يتيمًا. ولم يدخل (الكُتَّاب) حتى أكمل خمس سنين، فأكمل حفظ القرآن وله تسع سنين. ثم لم يتهيأ له أن يصلي بالناس التراويح إلا في سنة خمس وثمانين وسبعمائة، وقد أكمل اثنتي عشرة سنة. وسمع في تلك السنة "صحيح البخاري" على مسند الحجاز: عفيف الدين عبدالله النَّشَاوِرِي خاتمة أصحاب إمام المقام رضي الدين الطبري. ولم يضبط سماعه، لكنه يتحقق أنه لم يسمع الجميع، بل له فيه إجازة شاملة لمروياته. ثم حبب إليه النظر في التواريخ وهو بعد في المكتب، فعلق بذهنه شيء كثير من أحوال الرواة. ونظر في فنون الأدب من سنة اثنتين وتسعين، فقال الشعر ونظم مدائح نبوية ومقاطيع. ثم اجتمع بحافظ العصر زين الدين العراقي، وذلك في شهر رمضان سنة ست وتسعين، فلازمه عشرة أعوام، وحبب إليه فن الحديث، فما انسلخت تلك السنة حتى خرَّج لشيخه مُسنِد القاهرة أبي إسحاق التَّنُوخِيّ المائة العشاريات.

ثم رحل إلى الإسكندرية فسمع من مسنديها إذ ذاك. ثم حج ودخل اليمن. فسمع بمكة المدينة وينبع وزبيد وتعز وعَدَن وغيرها من البلاد والقرى.

ولقي باليمن إمام اللغة غير مدافع، مجد الدين ابن الشيرازي. فتناول منه

بعض تصنيفه المشهور المسمى: «القاموس في اللغة». ولقي جمعًا من فضلاء تلك البلاد، ثم رجع إلى القاهرة. ثم رحل إلى الشام فسمع بقَطْية وغزة والرملة والقدس ودمشق والصالحية، وغيرها من القرى والبلاد.

وكانت إقامته بدمشق مائة يوم، ومسموعه في تلك المدة نحو ألف جزء حديثية: منها من الكتب الكبار، «المعجم الأوسط» للطبراني، و«معرفة الصحابة» لأبي عبد الله ابن مَنْدَة، وأكثر «مسند أبي يَعْلَى» وغير ذلك.

ثم رجع وأكمل كتابه «تَغْليق التعليق» في حياة كبار مشايخه، فكتبوا عليه، ولازم الشيخ سراج الدين البلقيني، إلى أن أذن له. وأذن له بعد إذنه، شيخه الحافظ زين الدين العراقي. ثم أخذ في التصنيف، وأملى «الأربعين المتباينة» بالشيخونية، من سنة ثمان وثمانمائة، ثم أملى من عشاريات الصحابة نحو مائة مجلس في عدة سنين. ثم ولي درس الحديث بالمدرسة الجمالية الجديدة فأملى فيها، ثم قطعه لما تركها في سنة أربع عشرة وثمانمائة. وتشاغل بالتصنيف، ثم ولي مشيخة البيبرسية، ثم تدريس الشافعية بالمدرسة المؤيدية الجديدة. ثم ولي القضاء في السابع والعشرين من المحرم سنة سبع وعشرين وثمانمائة. ثم عقد مجلس الإملاء في أوائل صفر منها. اهـ المراد.

وترجم له تلميذه السخاوي في «الضوء اللامع» بترجمة نفيسة. وكذلك الشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٨٧).

## ترجمة الوالد الشيخ مقبل رحمه الله

هو الشيخ العلامة أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي بن مقبل بن قايدة الوادعي الخِلالِي الراشدي.

قال عنه الشيخ الألباني رحمه الله في "سلسلة الهدى والنور" بعد كلام له: ولذلك فالحط عن هذين الشيخين -أي: الوالد، والشيخ ربيع- الداعيين إلى الكتاب والسنة، وما كان عليه السلف الصالح، ومحاربة الذين يخالفون المنهج الصحيح، هو كما لا يخفى عن الجميع إنما يصدر من أحد رجلين، إما جاهل أو صاحب هوى.

إلى أن قال: فهؤلاء الذين ينتقدون على الشيخين هما كما ذكرنا، إما جاهل فيعلم، وإما صاحب هوى فيستعاذ بالله من شره، ونطلب من الله عز وجل إما أن يهديه، وإما أن يقصم ظهره.

وقال عنه الشيخ ربيع حفظه الله في كتابه "تذكرة النابهين" ص٣٩٠: الشيخ مقبل الوادعي (توفي سنة ١٤٢٢هـ) هو: العلامة المحدث المجاهد مجدد الدعوة السلفية باليمن، الشيخ مقبل بن هادي بن مقبل بن قائدة الهمداني الوادعي، من قبيلة آل راشد، رحمه الله.

كان سيفًا مسلولًا على أهل الباطل، من روافض وشيوعيين وصوفية وأحزاب منحرفة، قام بالدعوة السلفية في اليمن خير قيام، وأنشأ مدرسة علمية سلفية بدماج، سمّاها دار الحديث، يفد عليها طلاب العلم من أنحاء العالم، بل من بلدان كثيرة عربية وإسلامية وأوروبية وأمريكية.

وقال حفظه الله في آخر الترجمة:

وقد عرفتُ هذا الرجل بالصدق والإخلاص، والعفة والزهد في الدنيا، والعقيدة الصحيحة والمنهج السلفي السليم، والرجوع إلى الحق على يد الصغير والكبير.

وقد بارك الله في دعوته، فأقبل عليها الناس، فله ولتلاميذه آثار كبيرة في شعب اليمن، يشهد بذلك كل ذي وعقل ودين وإنصاف. اهـ المراد.

وقال شيخ الوالدِ السيدُ الحكيم المصري رحمه الله -وهذا في شريط مناقشة رسالة الماجستير وهو مفرَّغٌ مطبوعٌ في غارة الأشرطة (٢/٣٣٦) -: أيها الإخوة إنني باعتباري مشرِفًا على هذا الطالب وقد خبَرْتُه أكثر من غيره عدَّة سنوات أُصرِّح بأنني لو استقبلتُ من أمري ما استدبرت لأشرت على الشيخ مقبل صاحب هذه الرسالة «الإلزامات والتتبع» بأن يُقْصِرَ بحثه على أحد الموضوعين؛ لينال به شهادة الماجستير، ويدخر الموضوع الثاني لينال به شهادة الدكتوراة، فيجعل الماجستير للإلزامات ويجعل الدكتوراة للتتبع.

لكنه لا ينظر إلى الشهادة وهو لا يُقَيِّمُ العالَم بشهادته وإنما ينظر إلى العلم بحد ذاته فهو رجلٌ يفي بوعده، رجلٌ لا نملكه في هذا العصر، الطلبة معظمهم أو كثير منهم ينظر إلى العلْم حتى يأخذ الشهادة من الجامعة ويمضي عليها رئيس الجامعة، يعني أن هذا الطالب نجح، لكنَّ مقبلًا لا ينظر إلى هذا أبدًا، وقد صرَّح بذلك عدة مرات وقال: أنا لا أنظر إلى الشهادة، وأنا أُفَكِّرُ بأني لا أحضر المناقشة. فقلت له: إياك ألاَّ تحضر لا بُدَّ أن تحضرَ قال: هذا أنا لا أحبه ولا أحب النقاش ولا أحب كذا فألزمته أن يحضرَ المناقشة، حتى يأخذ هذا المجهود صبغَتَهُ الرسمية، وحتى ينال الدرجة التي يستحقها. اهـ المراد.

بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة الشيخ الوالد مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبيه محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

فالكلام على «لسان الميزان» الذي أصله «ميزان الاعتدال».

كتاب «ميزان الاعتدال» يُعَدّ من أنفس كتب الحافظ الذهبي رحمه الله، فإنه أورد فيه -الذي هو «الميزان»- كلَّ مَن تُكُلِّمَ فيه، فإن كان بحق أيَّدَه، وإن كان بباطل ردَّه.

- فمن الأمثلة على هذا في ردِّه إذا كان بباطل، أن العقيلي تكلم في علي ابن المديني، فقال الحافظ الذهبي: فهذا أبوعبدالله البخاري وناهيك به قد شحن «صحيحه» بحديث علي بن المديني وقال: ما استصغرت نفسي بين يدي أحد، إلا بين يدي على بن المديني[(١)].

ولو تركت حديث علي، وصاحبه محمد، وشيخه عبدالرزاق، وعثمان بن أبي

(١) صحيح. أخرجه ابن عدي في مقدمة «الكامل» (١/ ٢١٣) ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٦١): سمعت الحسن بن الحسين البزّار البخاريّ يقول سمعت إبراهيم بن معقل يقول سمعت محمّد بن إسماعيل البخاريّ ما استصغرت نفسي عند أحدٍ إلاّ عند عليّ بن المدينيّ.
وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٧) من طريق محمد بن يوسف الفِرَبْرِيِّ عن محمد ابن إسماعيل البخاري به.

شيبة، وإبراهيم بن سعد، وعفان، وأبان العطار، وإسرائيل، وأزهر السمان، وبهز بن أسد، وثابت البناني، وجرير بن عبدالحميد، لغلقنا الباب، وانقطع الخطاب، ولماتت الآثار، واستولت الزنادقة، ولخرج الدجال.

أفما لك عقلٌ يا عقيلي، أتدرى فيمن تتكلم؟! وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم، ولنزيف ما قيل فيهم، كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث، وأنا أشتهى أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء فيعرف ذلك، فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصغار، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة، فيقال له: هذا الحديث لا يتابع عليه، وكذلك التابعون، كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم، وما الغرض هذا، فإن هذا مقرر على ما ينبغي في علم الحديث. وإن تفرد الثقة المتقن يعد صحيحًا غريبًا. وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكرًا. وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظًا أو إسنادًا يصيره متروك الحديث، ثم ما كل أحد فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصومًا من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكرنا كثيرًا من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم، أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم، وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم، فزن الأشياء بالعدل والورع.

وأما علي بن المديني فإليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي، مع كمال المعرفة بنقد الرجال، وسعة الحفظ والتبحر في هذا الشأن، بل لعله فرد زمانه في معناه.

وقد أدرك حماد بن زيد، وصنف التصانيف، وهو تلميذ يحي بن سعيد القطان، ويقال: لابن المديني نحو مائتي مصنف[(١)] . اهـ

- ومن الأمثلة على هذا أيضًا: أنه ذكر في ترجمة موسى بن إسماعيل أبوسلمة[(٢)] التبوذكي من مشايخ البخاري ومسلم، فقال: قال ابن خراش: صدوق، وتكلم الناس فيه. فقال: نعم تكلموا فيه بأنه ثقة ثبت يا رافضي[(٣)] .

- وأيضًا بعض الأوقات يعقِّب على ابن حبان، لأن ابن حبان رحمه الله هو وإن تساهل في توثيق المجهولين -تساهله في شيء خاص، وهو توثيق المجهولين- فإنه متشدد في التجريح، فبعض الأوقات يجرح رجالًا من رجال الشيخين ويقول: يروي المعضلات عن الأثبات، فاستحق الترك. فيأتي الحافظ الذهبي رحمه الله ويقول: إن ابن حبان لا يدري ما يَخْرُجُ من رأسه[(٤)] .

وأصحاب البدع حَمِقون على «الميزان» لأنه حشر المبتدعة والضعفاء في كتابه «الميزان» جزاه الله خيرًا، حتى قال بعض الشيعة:

في كفة الميزان ميل راجح ... عن مثل ما في سورة الرحمن

فاجزم بخفض النصب[(٥)] وارفع ... لآل واكسر شوكة الميزان

فهو جزاه الله خيرًا، لا تأخذه في الله لومة لائم.

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٤٠) ترجمة علي بن المديني.

(٢) كذا، (أبو) بالرفع، على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ويجوز الجر على أنه بدل أو عطف بيان.

(٣) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٠٠).

(٤) ذكره في ترجمة أفلح بن سعيد، من «ميزان الاعتدال».

(٥) النصب: العداوة لأهل البيت. وقد رد عليه علي بن علي الرصاص فقال:

فيما حوى الميزان عدل واضح ... للمنصفين ومن له عينان =

تلميذهُ السبكي أيضًا يقول: إنه إذا ترجم لأشعري أو حنفي لا يبقي ولا يذر، وإذا ترجم لحنبلي أطلق عنان القلم في ترجمته[1].

قال الشوكاني في «البدر الطالع» في ترجمة الإمام الذهبي رحمه الله: وعندي أن هذا كما قال الأوّل: (وتلك شكاة ظاهر عنك عارها) فإن الرجل قد مُلِئَ حبًّا للحديث، وغلب عليه، فصار الناس عندهم أهله[2].

فالمبتدعة متحمسون وحنقون[3] على الإمام الذهبي رحمه الله.

---

= فاجزم برفع الحق واخفض رتبةً للجهـل والتقليـد والبهتـان

(١) له عدة ألفاظ في «طبقات الشافعية الكبرى» منها ما في (٢/ ١٣) يقول بعد كلام له: وهذا شيخنا الذهبي رحمه الله من هذا القبيل، له علم وديانة، وعنده على أهل السنه تحامل مفرط، فلا يجوز أن يعتمد عليه. اهـ ويعني بأهل السنه: الأشعرية؛ فإنه كان أشعريًا رحمه الله.
وقال في (٢/ ٢١) من طبقاته: وقد عقد شيخنا الذهبي رحمه الله فصلًا في جماعة لا يعبأ بالكلام فيهم، بل هم ثقات على رغم أنف من تفوّه فيهم بما هم عنه بُرآء.
وقال في (٢/ ٢٢): وأما تاريخ شيخنا الذهبي غفر الله له؛ فإنه على حسنه وجمعه مشحون بالتعصب المفرط، فلقد أكثر الوقيعة في أهل الدين، واستطال بلسانه على كثير من أئمة الشافعية والحنفيين، ومال فأفرط على الأشاعرة، ومدح فزاد في المجسمة.
وقال في (٢/ ٢٤): ولقد وقفت في «تاريخ الذهبي» رحمه الله على ترجمة الشيخ الموفق ابن قدامة الحنبلي، والشيخ فخر الدين ابن عساكر، وقد أطال تلك، وقصر هذه، وأتى بما لا يشك لبيب أنه لم يحمله على ذلك إلا أن هذا أشعري، وذاك حنبلي، وسيقفون بين يدي رب العالمين.
وقال في (٢/ ٢٥): والذي أفتي به: أنه لا يجوز الاعتماد على كلام شيخنا في ذم أشعري، ولا شكر حنبلي، والله المستعان.اهـ

(٢) «البدر الطالع» (٢/ ١١١).

(٣) قال ابن فارس في «مجمل اللغة» (١٨٧): الحنق: الغيظ، يقال: منه حَنِقتُ، وهو مُحْنَق، أي: مغيظ، قالت قُتيلة أخت النضر:

ما كان ضرك لو مننت وربما مـنَّ الفتى وهو المغيظ المُحْنَق

وأيضًا الحنفية من أجل أن ذكر إمامهم في «ميزان الاعتدال» النعمان بن ثابت[(١)].

(١) أبوحنيفة رحمه الله ضعيف في الحديث لسوء حفظه عند جمهور المحدثين.

وللعلامة الألباني رحمه الله بحثٌ مطوّل في تقرير تضعيف أبي حنيفة في الحديث في «السلسلة الضعيفة» تحت رقم (٤٥٨) ومما قال: وأبو حنيفة ضعَّفُوا حديثه.

وقال: قد ضعفه من جهة حفظه: البخاري، ومسلم، والنسائي، وابن عدي وغيرهم من أئمة الحديث ثم ساق نصوصهم بألفاظها قال: ليكون القارئ على بينة من الأمر، ولا يظن أحد منهم أن فيما ذكرنا هناك ما يمكن أن يدعي مدع أنه اجتهاد منا، وإنما هو الاتباع لأهل العلم والمعرفة والاختصاص، والله عز وجل يقول: ﴿فَسْئَلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[النحل:٤٣]، ويقول: ﴿فَسْئَلْ بِهِۦ خَبِيرًا ۝٥٩﴾[الفرقان:٥٩]. قال: ومما لا شك فيه عندنا أن أبا حنيفة من أهل الصدق، ولكن ذلك لا يكفي ليحتج بحديثه حتى ينضم إليه الضبط والحفظ، وذلك مما لم يثبت في حقه رحمه الله، بل ثبت فيه العكس بشهادة من ذكرنا من الأئمة، وهم القوم لا يضل من أخذ بشهادتهم واتبع أقوالهم، ولا يمس ذلك من قريب ولا من بعيد مقام أبي حنيفة رحمه الله في دينه وورعه وفقهه، خلافًا لظن بعض المتعصبين له من المتأخرين.

قال: فهذا هو الحق والعدل وبه قامت السماوات والأرض، فالصلاح والفقه شيء وحمل الحديث وحفظه وضبطه شيء آخر، ولكلٍ رجاله وأهله، فلا ضير على أبي حنيفة رحمه الله أن لا يكون حافظا ضابطا، ما دام أنه صدوق في نفسه، أضف إلى ذلك جلالة قدره في الفقه والفهم، فليتق الله بعض المتعصبين له ممن يطعن في مثل الإمام الدارقطني لقوله في أبي حنيفة: ضعيف في الحديث.

وقال رحمه الله: ولا ضير عليه في ذلك، فغايته أن لا يكون محدثا ضابطا، وحسبه ما أعطاه الله من العلم والفهم الدقيق حتى قال الإمام الشافعي: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة، ولذلك ختم الحافظ الذهبي ترجمة الإمام في «سير النبلاء» (٥/٢٨٨ / ١) بقوله وبه نختم: قلت: الإمامة في الفقه ودقائقه مسلَّمة إلى هذا الإمام، وهذا أمر لا شك فيه اهـ المراد.

وكذلك كان الوالد الشيخ مقبل رحمه الله يضعفه.

وسمعته يقول: منزلة أبي حنيفة عند أهل السنة، ضعيف الحديث لسوء حفظه. يقول فيه البخاري: سكتوا عنه، وهي من أردى عبارات الجرح عنده، ولكنه كان لطيف العبارة. اهـ.

وينظر «نشر الصحيفة في الصحيح من أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة» لوالدي رحمه الله.

والسُّبْكي من جملة ما قال: لماذا ذكر الفخر الرازي في كتابه "ميزان الاعتدال"، والفخر الرازي ليس بمحدث.

نعم ليس بمحدث، لكنه يستدل في "تفسيره" وفي كتبه بأحاديث، وأيضًا له طامات، فله كتاب في السحر[1] يؤيده، ويقول فيه: إنه لا يُمْنَع أن يعرف

---

(١) اسم الكتاب "السر المكتوم في مخاطبة الشمس والقمر والنجوم".

قال شيخ الإسلام في "مجموع الفتاوى" في سياق ذمه لأهل الكلام (٤/ ٥٥): وأبلغ من ذلك: أنَّ منهم من يصنِّف في دين المشركين والرِّدَّة عن الإسلام، كما صنَّف الرَّازي كتابه في عبادة الكواكب والأصنام، وأقام الأدلَّة على حسن ذلك ومنفعته ورغَّب فيه، وهذه ردَّةٌ عن الإسلام باتِّفاق المسلمين، وإن كان قد يكون تاب منه وعاد إلى الإسلام.

وقال شيخ الإسلام في "بيان تلبيس الجهمية" (٣/ ٥٢): أما قول الرازي: وذكر أبومعشر المنجم أن سبب إقدام الناس على اتخاذ عبادة الأوثان دينًا لأنفسهم، هو أن القوم في الدهر الأقدم كانوا على مذهب المشبِّهة، وكانوا يعتقدون أن إله العالم نور عظيم، فلما اعتقدوا ذلك اتخذوا وثنًا هو أكبر الأوثان على صورة الإله، وأوثانًا أخرى أصغر من ذلك الوثن على صورة الملائكة، واشتغلوا بعبادة هذه الأوثان على اعتقاد أنهم يعبدون الإله والملائكة فثبت أن دين عبادة الأصنام كالفرع على مذهب المشبهة. فالكلام على هذا من وجوه:

أحدها أنه من العجب أن يذكر عن أبي معشر ما يذم به عبادة الأوثان، وهو الذي اتخذ أبا معشر أحد الأئمة الذين اقتدى بهم الأمر في عبادة الأوثان، لما ارتد عن دين الإسلام وأمر بالإشراك بالله تعالى وعبادة الشمس والقمر والكواكب والأوثان، في كتابه الذي سماه "السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم"، وقد قيل إنه صنفه لأم الملك علاء الدين محمد ابن تكش أبي جلال الدين، وأنها أعطته عليه ألف دينار، وكان مقصودها ما فيه من السحر والعجائب والتوصل بذلك إلى الرئاسة وغيرها من المآرب، وقد ذكر فيه عن أبي معشر أنه عَبَدَ القمر وأن في عبادته ومناجاته من الأسرار والفوائد ما ذكر، فمن تكون هذه حاله في الشرك وعبادة الأوثان كيف يصلح أن يذم أهل التوحيد الذين يعبدون الله تعالى لا يشركون به شيئًا، ولم يعبدوا لا شمسًا ولا قمرًا ولا كوكبًا ولا وثنًا، بل يرون الجهاد لهؤلاء المشركين الذين ارتد إليهم أبو معشر والرازي وغيرهما مدة، وإن كانوا رجعوا عن هذه الردة إلى الإسلام فإن سرائرهم عند الله... الخ.

الكهان والمنجمون أخبار المستقبل.

فالحمد لله تكلم عليه الحافظ الذهبي.

الزمخشري أيضًا وهو محمود بن عمر الزمخشري، ذكر الذهبي أنه معتزلي، وقال: فكن على حذر من "كشافه".

فالكتاب جزى الله مؤلفه خيرًا.

ولمّا رأى الحافظ ابن حجر أن الكتاب ينقصه شيء وهو أنه ربما لا يترجم لبعض الناس. وربما يترجم لشخص ويكون قد وُثق في مصادر أُخرى لم يذكرها الحافظ الذهبي ألف "لسان الميزان"، وهو أيضًا مستفيد من كتاب شيخه[(١)]، فله تعقبات على الذهبي وهي مطبوعة.

وأيضًا أناسٌ -يقول- ينبغي أن يُذكروا، وهو لم يذكرهم، مثل أبي محمد بن حزم رحمه الله، فهو ليس مذكورًا في "ميزان الاعتدال"، وهو مذكور في "لسان الميزان".

ومثل الحكيم محمد بن علي الترمذي ليس مذكورًا في "ميزان الاعتدال" وهو مذكور في "لسان الميزان"، يرمز له الحافظ أو لغيره بلفظه (ز) على أنه زائد على "الميزان".

فالكتاب بحمد الله يعتبر مرجعًا من أكبر المراجع.

وأنا في بحثي "تراجم رجال الحاكم" بسبب أن رجال الحاكم متأخرون أبحث في "سير أعلام النبلاء"، و"تاريخ بغداد"، والمرجع الثالث الذي أرجع إليه هو "لسان الميزان"، فربما يذكر الرجل من المتأخرين، ويذكر ما فيه.

والآن إن شاء الله نبدأ ونقرأ.

---

(١) يعني شيخه العراقي، له كتاب الذيل.

# خطبة الكتاب للمؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المحمود بكل لسان، المعروف بالجود والإحسان، الذي خلق الإنسان وعلمه البيان، وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة أدخرها يوم العرض على الميزان، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله(١) المنتخب من ولد عدنان(٢)، صلى الله عليه وسلم وعلى عترته(٣) الطاهرين، وصحبه الأكرمين، ما اتفق الفرقدان(٤)، واختلف الجديدان(٥).

أما بعد: فإن خير الأعمال الاشتغال بالعلم الديني، وأفضله وأعظمه بركة معرفة صحيح حديث رسول الله ﷺ من مدخوله، ومنقطعه من موصوله، وسالمه من معلوله. ولما خص الله هذه الأمة

---

(١) ذكر رحمه الله الشهادتين في خطبة الحاجة، عملًا بما أخرجه أبوداود من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «كل خطبة ليس فيها تشهد؛ فهي كاليد الجذماء».

(٢) ذكر ابن القيم في "زاد المعاد" (١/ ٧١) نسب النبي ﷺ إلى عدنان، ثم قال: إلى هاهنا معلوم الصحة بين النسابين، ولا خلاف فيه البته، وما فوق عدنان مختلف فيه. ولا خلاف بينهم أن عدنان من ولد إسماعيل عليه السلام. اهـ

(٣) العترة: أهل البيت.

(٤) الفرقدان: نجمان قريبان من القطب، كما في "صحاح الجوهري" رحمه الله.

(٥) الجديدان: الليل والنهار، يقال: لا أفعله ما اختلف الجديدان، كما في "صحاح الجوهري" أيضًا.

المحمدية بضبط حديث نبيها بالإسناد المأمون[(١)].

وتولى هو حفظ كتابه العزيز، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وندب[(٢)] رسول الله ﷺ إلى الأخذ منه، والتبليغ عنه، وأوضح أن أحاديثه عليها مدار الشريعة، وبيان مراد الكتاب العزيز، وأنها المفسرة لمجمله، والفاتحة لمقفله.

فقال ﷺ: «نَضَّرَ اللهُ امْرَءًا سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَأَدَّاهُ كَمَا سَمِعَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرُ فَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»[(٣)].

---

(١) الإسناد من خصائص هذه الأمة المحمدية، يدل له قوله ﷺ: «تسمعون ويسمع منكم، ويسمع ممن يسمع منكم».

وقد بوّب لهذه المسألة الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (ص٣٩) وقال: ذكر بيان فضل الإسناد وأنّه مما خصَّ الله به هذه الأمّة ثم ذكر بعض الآثار.

وقال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١/ ٩): وعلم الإسناد والرّواية مما خصَّ الله به أمّة محمّدٍ ﷺ وجعله سلّمًا إلى الدّراية. فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمّة أهل الضّلالات، وإنّما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنّة أهل الإسلام والسُّنّة، يفرّقون به بين الصّحيح والسّقيم والمعوجّ والقويم وغيرهم من أهل البدع والكفّار إنّما عندهم منقولاتٌ يأثرونها بغير إسنادٍ، وعليها من دينهم الاعتماد، وهم لا يعرفون فيها الحقّ من الباطل، ولا الحالي من العاطل. اهـ.

(٢) أي دعا وحث. قال ابن فارس في «مجمل اللغة»: الندب أن تدعو القوم إلى الحروب أو الأمر. اهـ

(٣) حديث متواتر، جاء عن زيد بن ثابت، أخرجه أبوداود (٣٦٦٠)، والترمذي (٢٦٥٦)، وأحمد (٣٥/ ٤٦٧)، والنسائي في «الكبرى» (٣/ ٥٨٤٧)، وأبوعمرو المديني في جزء فيه قول النبي ﷺ: «نضر الله امرءًا» ص٢٤ وغيرهم، من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه، وهو حديث إسناده صحيح. وجاء عن جبير بن مطعم، أخرجه ابن ماجه (٢٣١) من طريق محمد بن إسحاق، =

وقال ﷺ في خطبة حجة الوداع وقد بلغت التواتر: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟» قالوا: نعم. قال: «فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»[(١)].

---

= عن عبدالسلام، عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه. وهذا إسناد ضعيف، عبدالسلام بن أبي الجنوب ضعيف، وابن إسحاق مدلس وقد عنعن. لكن له طريق أخرى أخرجه الحاكم (٢٩٤) تحقيق الوالد. من طريق نعيم بن حماد، عن إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الزهري به. ونعيم بن حماد ضعيف. وجاء عن عبدالله بن مسعود، أخرجه ابن ماجه (٢٣٢)، والترمذي (٢٦٥٧)، وأحمد (٧/ ٢٢١)، والحميدي (١/ ٢٠٠)، والشافعي في "مسانيدهم" (١/ ٣٩)، وابن حبان (١/ ٢٧١)، وأبوعمرو المديني في جزء فيه قول النبي ﷺ: «نضر الله امرءًا»، وغيرهم. والراوي عن ابن مسعود، ولده عبدالرحمن مختلف في سماعه من أبيه، وقد توبع، تابعه الأسود بن يزيد، عند الخطيب في "شرف أصحاب الحديث" رقم (٢٦).

-وجاء من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، أخرجه ابن ماجه (٢٣٦)، وأحمد (٢١/ ٦٠)، وسند أحمد لا بأس به، أما سند ابن ماجه ففيه شيخه محمد بن إبراهيم الدمشقي متهم، ولمزيد من الاستفادة في شواهد الحديث ينظر جزء أبي عمرو المديني، وتحقيق مسند أحمد (٢١/ ٦١). وقال العلائي رحمه الله في "جامع التحصيل" ص٥٢: حديث: «نضر الله امرءًا سمع» له طرق كثيرة، عن جماعات من الصحابة رضي الله عنهم، منهم: عبدالله بن مسعود، وجبير بن مطعم، وزيد بن ثابت، والنعمان بن بشير، وأبوسعيد الخدري، وعبدالله بن عمر، وأنس، وابن عباس، وعائشة، وأبوهريرة، وأبوأمامة، وأبي بن كعب، وجابر بن عبدالله، وربيعة بن عثمان، وأبوقرصافة، وغيرهم رضي الله عنهم .اهـ

وذكره السيوطي رحمه الله في كتابه "الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة". وذكر رحمه الله في "تدريب الراوي" (٢/ ٦٣٠) أنه لخصه في جزء لطيف سماه "قطف الأزهار" وذكر أن هذا الحديث جاء من نحو رواية ثلاثين. اهـ

(١) حديث «ألا هل بلغت»، أخرجه البخاري (١٧٤١)، ومسلم (١٦٧٩) من حديث أبي بكرة .

وقال ﷺ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ[(١)] يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ»[(٢)].

وفي لفظ: «أَلَا هَلْ عَسَى رَجُلٌ يَبْلُغُهُ الْحَدِيثُ عَنِّي وَهُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ، فَيَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللهِ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَلَالًا اسْتَحْلَلْنَاهُ، وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَرَامًا حَرَّمْنَاهُ، وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللهِ كَمَا حَرَّمَ اللهُ».

حسنه الترمذي، وصححه الحاكم، والبيهقي.

وفي "المستدرك" أيضًا من حديث الحسن قال: بينا عمران بن

---

(١) الأريكة: السرر تحت الحجال. قال الطيبي في "شرح المشكاة" تحت رقم (١٦٢): الأريكة: سرير مزين في قبة أو بيت فإذا لم يكن فيه سرير فهو حجلة اهـ.

وقال ابن القيم في "زاد المعاد" (٥/ ٦٢٢): الأريكة: لا تقال على السرير إلا إذا كان عليه حجلة وإلا فهو سرير اهـ .

وقال المناوي في "فيض القدير" عند شرح حديث (١١٥٥) «أعروا النساء يلزمن الحجال»: الحجال جمع حجلة بيت كالقبة يستر بالثياب له أزرار كبار اهـ.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٠٤)، وأحمد (٢٨/ ٤١٠)، والبيهقي (٩/ ٣٣٢)، والخطيب في "الفقيه والمتفقه" (٢٦٣) وغيرهم من طريق عبدالرحمن بن أبي عوف الجُرَشي عن المقدام بن معدي كرب، وعبد الرحمن الجُرَشي ثقة. فالحديث صحيح.

وله طريق أخرى إلى المقدام عند الترمذي (٢٦٦٤) وابن ماجه (١٢)، والحاكم (٣٧١) والبيهقي (٩/ ٣٣١) وغيرهم، والراوي عن المقدام الحسنُ بن جابر اللخمي مقبول.

وله شاهد بنحوه من حديث أبي رافع رضي الله عنه: أخرجه الترمذي (٢٦٦٣) وأبو داود (٤٦٠٥) وابن ماجه (١٣)، والحاكم (٣٦٨) بتحقيق الوالد، والخطيب في "الفقيه والمتفقه" (٢٦٠)، وصححه والدي رحمه الله في "الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين" (٧٣).

حصين يحدث عن سنة نبينا ﷺ إذ قال له رجل: يا أبا نجيد، حدثنا بالقرآن، فقال: أنت وأصحابك تقرءون القرآن، أكنت محدثي عن الصلاة، وما فيها وحدودها، أكنت محدثي عن الزكاة في الذهب والإبل والبقر، وأصناف المال، فقال له الرجل: أحييتني أحياك الله[(١)].

رواه ابن حبان في «صحيحه»، ولفظه: بينما نحن عند عمران بن حصين... فذكره[(٢)].

وقال ﷺ: ﴿لَتَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنكُمْ، وَيُسْمَعُ مِمَّنْ يَسْمَع مِنكُمْ﴾.

رواه أبوداود بإسناد صحيح[(٣)].

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣٧٢) تحقيق الوالد، وقال الوالد في تعليقه على «المستدرك»: الحسن هو: ابن أبي الحسن البصري، ولم يسمع من عمران بن حصين على الصحيح، كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢٤٧) ترجمة عقبة بن خالد الشني، عن الحسن، قال: بينما نحن عند عمران بن حصين... فذكره. وعقبة بن خالد مجهول عين، والله أعلم.

(٣) حديث ﴿تسمعون﴾ أخرجه أبوداود (٣٦٥٩)، وأحمد (١/ ٣٢١) (٥/ ١٠٤)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٩٢)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٧٠)، كلهم من طريق الأعمش، عن عبدالله بن عبدالله، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، وهذا حديث صحيح. وعبدالله ابن عبدالله هو: الرازي، قاضي الري، ترجمته في «تهذيب الكمال»، وهو ثقة.

وجاء من حديث ثابت بن قيس، أخرجه ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل» (٢/ ٨)، والطبراني في «الكبير» (١٣٢١)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٩١)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٦٩)، من طريق محمد بن عمران بن أبي ليلى، ثنا أبي، عن ابن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن ثابت بن قيس. وهذا إسناد ضعيف، وفيه انقطاع، عمران بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى مقبول يروي عن والده ابن أبي ليلى، وهو محمد بن عبدالرحمن، ترجمته في «تهذيب الكمال» برواية ابنه عمران، =

فامتثل أصحابه أمره، ونقلوا أقواله وأفعاله، ونومه ويقظته وغير ذلك.

ثم إن من بعد الصحابة تلقوا ذلك منهم، وبذلوا أنفسهم في حفظه وتبليغه، وكذلك من بعدهم، إلا أنه دخل فيمن بعد الصحابة في كل عصر قوم ممن ليست له أهلية ذلك وتبليغه، فأخطئوا فيما تحملوا ونقلوا، ومنهم من تعمد ذلك، فدخلت الآفة فيه من هذا الوجه، فأقام الله طائفة كثيرة من هذه الأمة، للذب عن سنة نبيه ﷺ، فتكلموا في الرواة على قصد النصيحة، ولم يعد ذلك من الغيبة المذمومة، بل كان ذلك واجبًا عليهم وجوب كفاية[(١)].

---

= وبروايته عن أخيه عيسى. وكان ضعيفًا رحمه الله، لسوء حفظه، مع إمامته وجلالته في الفقه. قال النووي رحمه الله في مقدمة «شرح صحيح مسلم» (١/ ٦٠): أما ابن أبي ليلى الفقيه المتكرر في كتب الفقه، والذي له مذهب معروف، فاسمه: محمد، وهو: ابن عبدالرحمن، وهو ضعيف عند المحدثين، والله أعلم. اهـ

وأما أخوه عيسى فهو ثقة، ومحمد بن عمران بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى صدوق.

وأما الانقطاع فقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» رقم (٥٨١) تحقيق الدرويش: رواه البزار والطبراني في «الكبير»، وعبدالرحمن ابن أبي ليلى لم يسمع من ثابت. اهـ

(١) قال الإمام الترمذي رحمه الله في «العلل»: وقد عاب بعض من لا يفهم على أصحاب الحديث الكلام في الرجال، وقد وجدنا غير واحد من الأئمة التابعين قد تكلموا في الرجال، ثم ذكر رحمه الله عددًا منهم وممن بعدهم من المحدثين.

ثم قال: فما حملهم على ذلك عندنا والله أعلم إلا النصيحة للمسلمين، لا نظن أنهم أرادوا الطعن على الناس أو الغيبة، إنما أرادوا عندنا أن يبينوا ضعف هؤلاء لكي يعرفوا، لأن بعضهم من الذين ضعفوا كذاب صاحب بدعة، وبعضهم كان متهمًا في الحديث، وبعضهم كانوا أصحاب غفلة وكثرة خطأ، فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أحوالهم شفقةً على الدين وتبيينًا، لأن=

ثم ألف الحفاظ في أسماء المجروحين كتبًا كثيرة، كل منهم على مبلغ علمه ومقدار ما وصل إليه اجتهاده.

ومن أجمع ما وقفت عليه في ذلك كتاب «الميزان» الذي ألفه الحافظ أبوعبدالله الذهبي.

وقد كنت أردت نَسْخه على وجهه، فطال عليَّ، فرأيت أن أحذف منه أسماء من أخرج له الأئمة الستة في كتبهم أو بعضهم، فلما ظهر لي ذلك استخرت الله تعالى وكتبت منه ما ليس في «تهذيب الكمال»(١).

وكان لي من ذلك فائدتان: إحداهما: الاختصار والاقتصار، فإن الزمان قصير، والعمر يسير.

---

= الشهادة في الدين أحق أن يثبت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال.

قال ابن رجب: مقصود الترمذي رحمه الله أن يبين أن الكلام في الجرح والتعديل جائز، قد أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها، لما فيه من تمييز ما يجب قبوله من السنن مما لا يجوز قبوله.

وقد ظن بعض من لا علم عنده أن ذلك من باب الغيبة، وليس كذلك، فإن ذكر عيب الرجل إذا كان فيه مصلحة ولو كانت خاصة كالقدح في شهادة شاهد الزور جائز بغير نزاع، فما كان فيه مصلحة عامة للمسلمين أولى. «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/ ٤٤).

(١) «تهذيب الكمال» للمزي. وأصله «الكمال في أسماء الرجال» للمقدسي، ثم عمد الحافظ ابن حجر إلى «تهذيب الكمال» فهذّبه واختصره بدون أن يحذف أحد من الرواة المترجم له، ولكن حذف ما أطال به الكتاب من الأحاديث التي يخرجها من مروياته العالية من الموافقات والإبدال وغير ذلك من العلوم؛ فإن ذلك بالمعاجم والمشيخات أشبه منه بموضوع الكتاب، فحذف هذا جملة وهو نحو ثلث الكتاب. وحذف جملة من تلاميذ الراوي ومشايخه إذا كان مكثرًا، واقتصر على الأشهر والأحفظ والمعروف، إلى غير ذلك، كما نص عليه في مقدمة «تهذيب التهذيب».

ثم اختصر التراجم رحمه الله مرة ثانية، وجعله في كتاب «تقريب التهذيب».

والأخرى: أن رجال «التهذيب» إما أئمة موثقون، وإما ثقات مقبولون، وإما قوم ساء حفظهم ولم يطرحوا، وإما قوم تركوا وجرحوا؛ فإن كان القصد بذكرهم أنه يعلم أنه تكلم فيهم في الجملة، فتراجمهم مستوفاة في «التهذيب»، وقد جمعت أسماءهم، أعني من ذكر منهم في «الميزان» وسردتها في فصل آخر الكتاب، ثم إني زدت في الكتاب جملة كثيرة، فما زدته عليه من التراجم المستقلة جعلت قبالته[(١)] أو فوقه (زاي).

ثم وقفت على مجلد لطيف[(٢)] لشيخنا حافظ الوقت أبي الفضل بن الحسين، جعله ذيلاً على «الميزان»، ذكر فيه من تكلم فيه وفات صاحب «الميزان» ذكره، والكثير منهم من رجال «التهذيب»، فعلَّمت على من ذكره شيخنا في هذا الذيل صورة (ذ) إشارة إلى أنه من الذيل لشيخنا، وما زدته في أثناء ترجمةٍ ختمت كلامه بقول: (انتهى) وما بعدها فهو كلامي. وسميته «لسان الميزان».

وها أنا أسوق خطبته على وجهها، ثم أختمها بفوائد وضوابط نافعة إن شاء الله تعالى.

---

(١) أي: في الجهة التي تقابله. وأفاد حاجي خليفة في «كشف الظنون» أنه جمع السيوطي كتابًا سماه «زوائد اللسان على الميزان». اهـ

(٢) لطيف، أي: صغير.

# خطبة الأصل[1] للإمام الذهبي

أخبرنا[2] أبوهريرة عبدالرحمن بن الحافظ الكبير الشهير، الإمام أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي[3] فيما أجازه لنا غير

(١) أي أصل هذا الكتاب وهو «ميزان الاعتدال».

(٢) القائل: أخبرنا، هو الحافظ ابن حجر.

(٣) عبدالرحمن هو ابن الإمام الذهبي، ترجم له الحافظ ابن حجر في «إنباء الغمر بأبناء العمر»، وقال عنه: مسند الشام في عصره، أحضره أبوه على وزيرة بنت المنجا، والقاضي سليمان، وإسماعيل ابن مكتوم، ثم على أبي بكر بن عبدالدائم، وأسمعه من عيسى المطعم، وابن الشيرازي، وابن مشرف، ويحي بن سعد، والقاسم ابن عساكر، وأهل عصره فأكثر عنهم، وخرج له أبوه أربعين حديثًا، وحدث بها في حياة أبيه، سنة سبع وأربعين وسبعمائة، وحدث في غالب عمره، وكان صبورًا على الإسماع، محبًّا لأهل الحديث والروايات، ويذاكر بأشياء حسنة، وأمَّ بجامع كفر بطنا عدة سنين، وأضر بآخره، وتفرد بكثير من الشيوخ والروايات، وأجاز لي غير مرة، مات في ربيع الأول بقرية كفر بطنا، وله إحدى وثمانون سنة.

وترجم له تلميذه أبو الطيب المكي الحسني الفاسي في «ذيل التقييد» في رواة «السنن والأسانيد» (٩٢/٢) وأثنى عليه وذكر شيوخه وكثيرًا من مسموعاته.

ثم قال: وعمّر طويلًا وأسمع قديمًا وقرأ على والده بنفسه وحدَّث قديمًا سمع عليه الفضلاء سمعتُ عليه الكثير.

ومات سنة تسع وتسعين وسبعمائة في كفر بطنا من غوطة دمشق وحمل فدفن بها من باب الصغير ومولده في سنة عشرة وسبعمائة في ربيع الأول. اهـ.

وللذهبي ولد آخر يقال له أبوالدرداء، ترجم له الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٦٧/٣) وقال: عبدالله بن مُحَمَّد بن أَحْمد بن عُثْمَان الفارقي أَبُو الدَّرْدَاء ابْن الْحَافِظ الذهبي ولد سنة ثَمَان وَسَبْعمائة وأحضره أَبوهُ على ابْن الموازيني وأسمعه من مُحَمَّد بن يَعْقُوب بن الجرائدي =

= وَفَاطِمَة بنت جَوْهَر وَخلق كثير وَحدث، سمع مِنْهُ ابْن سَنَد وَغَيره وَمَات فِي ذِي الْحجَّة سنة ٧٥٤ وعاش أخوه أَبُو هُرَيْرَة بعده ٤٥ سنة. اهـ.

وللذهبي ابنة يقالُ لها أمة العزيز: ترجم لها الحافظ في «الدرر الكامنة» (١/ ٢٨٢) وقال: أمة العزيز بنت الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، حضرت على عيسى المطعم وغيره، وسمعت من الحجَّار وجماعة وحدَّثت.

ومن خلال القراءة في التراجم يتبين أن أسرة الذهبي أسرة علم.

زوجة الذهبي فاطمة: ترجم لها الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة (٤/ ٢٦٧) وقال: فَاطِمَة بنت مُحَمَّد بن نصر الله بن الْقَمَر الدمشقية زوج الْحَافِظ الذَّهَبِيّ سَمِعت بإفادته من مُحَمَّد بن مشرف وَإِبْرَاهِيم المخرومى وهدية بنت عَسْكَر وَغَيرهم روى عَنْهَا وَلَدهَا أَبُو هُرَيْرَة وَغَيره. اهـ.

والد الذهبي أحمد: ترجم له ابنه الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٥٢/ ٣١٩) وقال: أَحْمَد بْن عثمان بْن قايماز بْن أبي مُحَمَّد عَبْد الله التُّركمانيّ، الفارقيّ الأصل، الدمشقيّ، الذَّهبي المعروف بالشهاب، والدي، أحسن الله جزاءه.

وُلِدَ سنة اثنتين وأربعين وستمائة بدمشق، وبلغ الحُلُم فِي سنة هولاكو، وبَرَع فِي صنعة الذَّهب المدقوق وتميز فيها.

وسمع «صحيح البُخَارِيّ» فِي سنة ستٍّ وستِّين وستمائة على المقداد القَيْسيّ، عن سَعِيد بْن الرزاز، عن أبي الوقت. وأجاز له تقيُّ الدِّين ابن أبي اليُسر، وجمال الدِّين بْن ملك، وجماعة.

وسمع معي ببَعْلَبَكّ من التّاج عَبْد الخالق، وزينب بِنْت كندي، وجماعة. وأعتق غلامين وجارية، وأرجو أن الله قد أعتقه من النّار بذلك وببره وصَدَقته ومُروءته، وخوفه من الله، ولُزُومه للصّلوات، ورحمته للضعيف، وصحة إيمانه، وثناء سائر من يعرفه عليه يوم جنازته ظاهرا وباطنا فيما علمت.

وقد حج سنة ثمانٍ وسبعين حجة الإسلام.

وتُوُفّي صُبيح يوم الجمعة سَلخ ربيع الآخر، وصلى عليه قاضي القُضاة بدر الدين الخطيب، وشيّعه إلى المُصلّى الشماليّ جَمْع مبارك، منهم شيخنا ابن تيمية، وشيخنا برهان الدِّين الإسكندريّ ودفناه بالجبل بتُربة اشتراها لنفسه. قرأتُ على والدي رحمه الله بالرَّبوة سنة خمس وتسعين، عن إسْمَاعِيل بْن إِبْرَاهِيم، أن أبا طاهر الخُشُوعيّ أخبرهم: أنا هبة الله الأمين، أنا أبو بَكْر الحافظ، أنا علي بْن مُحَمَّد الواعظ، نا سُلَيْمَان الطَّبَرَانيّ: سمعتُ زَكَرِيّا الساجي قال: كنا نمشي فِي أزقّة البصرة إلى باب بعض المحدّثين فأسرعنا، وكان معنا رَجُل ماجن مُتَّهمٌ فِي دِينه =

مرة، وابنه أبوعبدالله محمد بن أبي هريرة[(١)]، وابن عمته[(٢)] أبومحمد عبدالقادر بن محمد بن علي فيما شافهاني به بدمشق غير مرة، في آخرين عن المؤلف قال: الحمد لله الحكم العدل العلي الكبير، اللطيف الخبير، الماجد البصير، الذي خلق كل شيء فأحسن التقدير، ودبر الخلائق فأكمل التدبير، وقضى بحكمته على العباد بالسعادة والشقاوة فريق في الجنة وفريق في السعير، وأرسل رسله الكرام بأصدق الكلام وأبين التحرير، وختمهم بالسيد أبي القاسم البشير النذير، السراج

---

= فقال: ارفعوا أرجُلكم عن أجنحة الملائكة ولا يكسروا. كالمستهزئ. فما زال موضعه حَتَّى جفت رِجلاه وسقط. اهـ المراد.

وقول الذهبي: وبَرَع فِي صنعة الذَّهب المدقوق وتميز فيها. يفيد أن الذهبي نسبة إلى حِرْفة صناعة الذهب.

(١) أبوعبدالله، محمد بن أبي هريرة، ترجم له الحافظ ابن حجر في «إنباء الغمر بأبناء العمر» وقال: محمد بن عبدالرحمن بن الحافظ أبي عبدالله الذهبي شمس الدين بن أبي هريرة، سمع بإفادة جده منه، ومن زينب بنت الكمال وغيرهما، سمعت منه وكان من شيوخ الرواية، قتل بالعقوبة في حادي عشر جمادى الأولى، وقيل: بل ضربت عنقه صبرًا، وكان ببلده كفر بطنا، فأخذه العسكر التمري فعوقب ثم قتل. اهـ وله ترجمة في «الضوء اللامع» للسخاوي.

(٢) أي: ابن عمة محمد بن أبي هريرة. وقد ترجم له الحافظ ابن حجر في «إنباء الغمر بأبناء العمر» وقال: عبدالقادر بن محمد بن علي بن عمر بن نصر الله الدمشقي الفراء، المعروف بابن القمر سبط الحافظ الذهبي، وكان نعم الرجل مات في الكائنة. اهـ المراد. ونقل السخاوي في «الضوء اللامع» في ترجمته عن شيخه يعني: الحافظ ابن حجر أنه قال: كان خيِّرًا محبًا في الحديث. اهـ

ولعبدالقادر أيضًا ترجمة في «ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد» (٢/ ١٤١) وذكر في ترجمته أنه سمع من جده لأمه الحافظ الذهبي جزءًا فيه منتقى من المغازي لأبي عبدالله محمد بن عائذ الكاتب وجزءًا فيه ثلاثة مجالس من أمالي أبي بكر النجاد. اهـ

المنير، فأرسله رحمة للعالمين، وصير أمته خير أمة أخرجت للناس فيا حبذا التصيير، وجعل فيهم أئمة ونقادًا يدققون في النقير والقطمير، ويتبصرون في حفظ آثار نبيهم أتم التبصير، ويتعوذون بالله من الهوى والتقصير، ويتكلمون في مراتب الرجال وتقرير أحوالهم من الصدق والكذب والقوة والضعف أحسن تقرير[(١)].

وأشهد أن لا إله إلا الله، شهادة أدخرها لسؤال منكر ونكير، وأردفها بشهادة أن محمدًا عبده ورسوله خير نبي وأصدق نذير، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أولي العزم والتشمير.

أما بعد: هدانا الله وسددنا ووفقنا لطاعته.

فهذا كتاب جليل مبسوط، في إيضاح نقلة العلم النبوي وحملة الآثار، ألفته بعد كتابي المنعوت بـ«المغني» وطولت العبارة، وفيه أسماء عدة من الرواة زائدًا على من في «المغني»، زدت معظمهم من الكتاب الحافل المذيل على «الكامل» لابن عدي[(٢)].

وقد ألف الحفاظ مصنفات جمة في الجرح والتعديل، ما بين

---

(١) أشار المؤلف رحمه الله في مقدمة خطبته إلى الموضوع الذي سيطرقه بهذه العبارات. وهذا يسمى براعة الاستهلال. قال الجرجاني في «التعريفات» ص٣٤: براعة الاستهلال هي: أن يشير المصنف في ابتداء تأليفه قبل الشروع في المسائل بعبارة تدل على المرتب عليه إجمالاً، وهي كون ابتداء الكلام مناسبًا للمقصود. اهـ المراد.

(٢) قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» عليه -أي: على «الكامل»- ذيل كبير يقال له: «الحافل في تكملة الكامل» للشيخ أبي العباس: أحمد بن محمد بن مفرج البناني الأموي الإشبيلي، المعروف: بابن الرومية المتوفى سنة ٦٣٧هـ.

اختصار وتطويل، فأول من جمع كلامه في ذلك الإمام الذي قال فيه أحمد بن حنبل: ما رأيت بعيني مثل يحي بن سعيد القطان[(١)].

وتكلم في ذلك بعده تلامذته: يحي بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وعمرو بن علي الفلاس، وأبو خيثمة[(٢)]، وتلامذتهم مثل: أبي زرعة، وأبي حاتم[(٣)]، والبخاري، ومسلم، وأبي إسحاق الجوزجاني السعدي[(٤)] وخلق.

ومن بعدهم مثل: النسائي، وابن خزيمة، والترمذي، والدولابي[(٥)]، والعقيلي[(٦)]، وله مصنف مفيد في معرفة الضعفاء.

---

(١) أثر الإمام أحمد أخرجه ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل» (١/ ٢٣٣) فقال رحمه الله: أنا عبدالله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي، قال: قال أبي يعني: أحمد بن حنبل: ما رأينا مثل يحي بن سعيد في هذا الشأن، يعنى: في معرفة الحديث ورواته، هو كان صاحب هذا الشأن، فقلت له: ولا هشيم؟ فقال: هشيم شيخ، وما رأينا مثل يحي.

(٢) أبو خيثمة: زهير بن حرب، من مشايخ الإمام مسلم.

(٣) وهما الرازيان: أبوزرعة عبيدالله بن عبدالكريم، وأبوحاتم محمد بن إدريس.

(٤) ترجم له الحافظ في «التقريب» وقال: إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني، بضم الجيم الأولى، وزاي وجيم. نزيل دمشق، ثقة حافظ رمي بالنصب، من رجال أبي داود والترمذي والنسائي.اهـ وجوزجان ويقال: جوزجنان وهما واحد، وهو اسم كورة واسعة من كُور بلخ بخراسان، وهي بين مَرو الرذ وبلخ، كما في «معجم البلدان».

فائدة: إذا قيل في كتب التراجم: وقال السعدي، فهم يعنون: الجوزجاني.

(٥) الدولابي: أبوبشر محمد بن أحمد بن حماد بن سعد الرازي الدولابي، مترجم في «السير» و«الأنساب»، وغيرها.

(٦) العقيلي: محمد بن عمرو بن موسى، مترجم في «السير» وغيرها.

ولأبي حاتم[(١)] ابن حبان كتاب كبير عندي في ذلك، ولأبي أحمد[(٢)] ابن عدي كتاب «الكامل»، هو أكمل الكتب وأجلها في ذلك.

وكتاب أبي الفتح الأزدي[(٣)]، وكتاب أبي محمد بن أبي حاتم[(٤)] في الجرح والتعديل. وكتاب «الضعفاء» للدارقطني، و«الضعفاء» للحاكم

---

(١) هو محمد بن حبان، وكتابه «المجروحون من المحدثين».

(٢) ترجم له الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» وأثنى على كتابه «الكامل» وقال: أبوأحمد بن عدي، الحافظ الكبير المفيد الإمام العالم الجوّال النقاد الرحال. له كتاب «الكامل في الجرح والتعديل» لم يسبق في مثله، ولم يلحق في شكله. قال حمزة عن الدارقطني: فيه كفاية لا يزاد عليه. ولد أبوأحمد بن عدي في سنة سبع وسبعين ومائتين، وهي السنة التي توفي فيها أبوحاتم الرازي. اهـ وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٥٤): ابن عدي: هو الإمام الحافظ الناقد الجوال، أبوأحمد عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد بن مبارك ابن القطان الجرجاني، ثم ساق ترجمته رحمه الله، ثم قال عن كتابه «الكامل»: يذكر في «الكامل» كل من تكلم فيه بأدنى شيء، لو كان من رجال «الصحيحين» ولكنه ينتصر له إذا أمكن، ويروي في الترجمة حديثًا أو أحاديث مما استنكر للرجل، وهو منصف في الرجال بحسب اجتهاده. اهـ وقال شيخ الإسلام في كتابه «قاعدة جليله في التوسل والوسيلة» فقرة (٥٤٢): «الكامل» لابن عدى لم يصنف في فنه مثله. اهـ

وللفائدة نذكر أن والدي رحمه الله كان ينكر على من يلتمس للحديث شواهد ومتابعات من كتاب «الكامل» لأنه مَظِنَّةٌ للأحاديث المنكرة ويقول: أحدهم يعمد إلى أحاديث في «الكامل» ويجعلها شواهد لا يصلح هذا.

(٣) قال الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال»: محمد بن الحسين أبوالفتح بن يزيد الأزدي الموصلي الحافظ. حدَّث عن أبي يعلى والباغندي وطبقتها. وجمّع وصنّف. وله كتاب كبير في الجرح والضعفاء، عليه فيه مؤاخذات. حدث عنه أبوإسحاق البرمكي وجماعة، ضعَّفه البرقاني. وقال أبوالنجيب عبدالغفار الأرموي: رأيت أهل الموصل يُوَهُّون أبا الفتح ولا يعدونه شيئا. وقال الخطيب: في حديثه مناكير، وكان حافظًا ألَّف في علوم الحديث. اهـ

(٤) هو: عبدالرحمن بن محمد بن إدريس. إمام كبير شهير.

وغير ذلك.

وقد ذيَّل ابن طاهر المقدسي(١) على «الكامل» لابن عدي بكتاب لم أره.

وصنّف أبوالفرج ابن الجوزي كتابًا كبيرًا في ذلك(٢) كنت اختصرته أوّلًا، ثم ذيّلتُ عليه ذيلًا بعد ذيل.

والساعة فقد استخرت الله عز وجل في عمل هذا المصنَّف، ورتبته على حروف المعجم حتى في الآباء ليقرب تناوله.

ورمزت على اسم الرجل مَن أخرج له في كتابه من الأئمة الستة فَذَكَرها(٣).

---

(١) ابن طاهر: ترجم له الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٣٦١) ترجمة طويلة وصدرها: مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرِ بنِ عَلِيِّ بنِ أَحْمَدَ المَقْدِسِيُّ الإِمَامُ، الحَافِظُ، الجَوَّال، الرَّحَالُ، ذُو التَّصَانِيْفِ، أَبُو الفَضْلِ بْنُ أَبِي الحُسَيْنِ بن القَيْسَرَانِيِّ المَقْدِسِيُّ، الأَثرِيُّ، الظَّاهِرِي، الصُّوْفِيّ. وُلِدَ: بِبَيْتِ المَقْدِس، فِي شَوَّال، سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِ مائَة. وَسَمِعَ: بِالقُدْس وَمِصْر، وَالحَرَمَيْنِ وَالشَّام، وَالجَزِيْرَة وَالعِرَاق، وَأَصْبَهَان وَالجِبَالِ، وَفَارِسَ وَخُرَاسَانَ، وَكَتَبَ مَا لاَ يُوصَفُ كَثْرَةً بِخَطِّه السَّرِيع، القَوِيّ الرَّفِيع، وَصَنَّفَ وَجَمَعَ، وَبَرَعَ فِي هَذَا الشَّأْنِ، وَعُنِيَ بِهِ أَتَمَّ عِنَايَة، وَغَيْرُهُ أَكْثَرُ إِتقَانًا وَتَحَرِّيًا مِنْهُ. وقال رحمه الله في «ميزان الاعتدال»: محمد بن طاهر المقدسي الحافظ، ليس بالقوي، فإنه له أوهام كثيرة في تواليفه. وقال ابن ناصر كان لُحنة وكان يصحف. وقال ابن عساكر: جمع أطراف الكتب الستة، فرأيته بخطه وقد أخطأ فيه في مواضع خطأ فاحشًا. قلت: وله انحراف عن السنة إلى تصوف غير مرضي، وهو في نفسه صدوق لم يتهم، وله حفظ ورحلة واسعة. اهـ

(٢) وهو كتاب «الضعفاء والمتروكين».

(٣) يقول الحافظ ابن حجر: فذكرها. أي ذكرها الذهبي وقال: ورمزت على اسم الرجل مَن أخرج له في كتابه من الأئمة الستة: البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي والترمذي وابن ماجه وبرموزهم السائرة فإن اجتمعوا على إخراج رجل فالرمز (ع)، وإن اتفق عليه أرباب السنن الأربعة فالرمز (عو).

ثم قال: وفيه من تُكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين، وبأقل تجريح، فلولا أن ابن عدي أو غيره من مؤلفي كتب الجرح ذكروا ذلك الشخص لما ذكرته لثقته.

ولم أر -من الرأي- أن أحذف اسم أحد ممن له ذكر بتليينٍ ما، في كتب الأئمة المذكورين خوفًا من أن يُتعقَّب عليَّ لا أني ذكرته لضعفٍ فيه عندي إلا ما كان في كتاب البخاري وابن عدى وغيرهما من الصحابة، فإني أسقطتهم لجلالة الصحابة، ولا أذكرهم في هذا المصنّف؛ فإن الضعف إنما جاء من جهة الرواة إليهم.

وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحدًا لجلالتهم في الإسلام، وعظمتهم في النفوس، مثل أبي حنيفة، والشافعي، والبخاري.

فإن ذكرت أحدًا منهم فأذكره على الإنصاف، وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس؛ إذ إنما يضر الإنسان الكذب والإصرار على الخطأ والتجريء[(١)] على تدليس الباطل؛ فإنه خيانة[(٢)] وجناية[(٣)].

والمرء المسلم يطبع على كل شيء إلا الخيانة والكذب[(٤)].

---

(١) كذا بزيادة همزة، وفي الأصل من "ميزان الاعتدال" ط دار المعرفة: والتجري، بدونها.

(٢) الخيانة: ضد الأمانة.

(٣) قال الجرجاني في "التعريفات" (٥٧): الجناية هو كل فعل محظور، يتضمن ضررًا على النفس أو غيرها. اهـ

(٤) قوله: المرء المسلم يطبع... الخ. هذا لفظُ حديث مرفوع، أخرجه أحمد في "مسنده" (٣٦/ ٥٠٤)، =

فقد احتوى كتابي هذا على ذكر الكذَّابين والوضّاعين المتعمدين، قاتلهم الله. وعلى الكاذبين في أنهم سمعوا، ولم يكونوا سمعوا. ثم على المتّهمين بالوضع أو بالتزوير. ثم على الكذَّابين في لهجتهم لا في الحديث النبوي. ثم على المتروكين الهلكى الذين كثُر خطؤهم، وتُرك حديثهم، ولم يُعتمد على روايتهم. ثم على الحفاظ الذين في دينهم رقَّة، وفي حديثهم وَهَن[1]. ثم على المحدثين الضعفاء من قِبَل حفظهم، فلهم غلَط وأوهام، ولم يُترك حديثُهم بل يُقبل ما رووه في الشواهد، والاعتبار بهم لا في الأصول والحلال والحرام. ثم على المحدثين الصادقين، أو الشيوخ المستورين الذين فيهم لين، ولم يبلغوا رتبة الأثبات المتقنين.

وما أوردت منهم إلا من وجدته في كتاب في أسماء الضعفاء.

ثم على خلق كثير من المجهولين، ممن ينص أبوحاتم الرازي على أنه مجهول.

---

= وابن أبي عاصم في «السنة» (١١٨) من طريق وكيع، عن الأعمش قال: حُدِّثت عن أبي أمامة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يُطبعُ المؤمن على كل شيء إلا الخيانة والكذب». وهذا لفظ ابن أبي عاصم. وفيه مُبهَم، إذ أنَّ الأعمش لم يصرح بمن حدثه. وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١١٩) من طريق قرة بن عيسى، عن عبيدالله بن الوليد، عن محارب بن دثار، عن ابن عمر به. وعبيدالله بن الوليد هو الوصافي، قال عنه النسائي والفلاس: متروك. وقال يحي بن معين: ليس بشيء. فمثله لا يستشهد به. وجاء من حديث سعد بن أبي وقاص عند أبي يعلى ٢ رقم (٧١١)، والبزار رقم (٣٠٢) وغيرها. ولكن الصحيح وقفه، كما قال البيهقي والدارقطني. ويراجع حاشية «مسند أحمد».

(١) الوهن الضعف، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾[العنكبوت:٤١] أوهن، أي: أضعف.

أو قال غيره: لا يعرف، أو فيه جهالة، أو غير ذلك من العبارات التي تدل على عدم شهرة الشيخ بالصدق، إذ المجهول غير محتج به.

ثم على الثقات الأثبات، الذين فيهم بدعة، والثقات الذين تَكلم فيهم من لا يُلتفت إلى كلامه، ولا إلى تضعيفه، لكونه تعنَّت فيه وخالف الجمهور، من أولي النقد والتحرير، فإنا لا ندعي العصمة من السهو والخطأ في الاجتهاد في غير الأنبياء عليهم السلام.

ثم إن البدعة صغرى وكُبرى.

- روى عاصم الأحول، عن ابن سيرين قال: ولم يكونوا يسألون عن الإسناد، حتى وقعت الفتنة، فلما وقعت نظروا من كان من أهل السنة أخذوا حديثه، ومن كان من أهل البدع تركوا حديثه(١).

- وروى هشام، عن الحسن، قال: لا تفاتحوا أهل الأهواء ولا تسمعوا منهم(٢).

---

(١) أخرجه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١٥) بإسناده عن عاصم الأحول، وهو ابن سليمان، عن ابن سيرين، وهو محمد به.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم مختصرًا في مقدمة «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٣) فقال رَحِمَهُ اللهُ: نا أبوزرعة، نا المسيب بن واضح، نا أبوإسحاق الفزاري، عن زائدة، عن هشام، عن الحسن قال: لا تسمعوا من أهل الأهواء. وإسناده ضعيف، من أجل المسيب بن واضح، فقد قال عنه أبوحاتم: صدوق يخطئ كثيرًا، وقال ابنُ عدي: كان النسائي حسن الرأي، ويقول: الناس يؤذوننا فيه. وقال الدارقطني: فيه ضَعف. في أماكن من «سُننه»، كما في «ميزان الاعتدال».

وأخرجه الدارمي في سننه (٤١٥) عن شيخه أحمد وهو ابن عبدالله، وابن سعد في «الطبقات» (٧/ ١٢٧) عن شيخه خلف بن تميم عن زَائِدَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنِ الْحَسَنِ وَابْنِ سِيرِينَ=

فالتليين بالبدعة باب صلف[(١)]، فيه اختلاف بين العلماء، ليس هذا موضع تقريره[(٢)].

ولم أتعرّض لذكر من قيل فيه: محله الصدق[(٣)]، ولا من قيل فيه: لا بأس به، ولا من قيل فيه: هو صالح الحديث، أو يكتب حديثه،

---

= أنهما قالا: لَا تُجَالِسُوا أَصْحَابَ الْأَهْوَاءِ وَلَا تُجَادِلُوهُمْ وَلَا تَسْمَعُوا مِنْهُمْ.

وهذا إسناد حسن، وهشام هو ابن حسان القُرْدوسي.

(١) في ط دار الفكر: (سلف) أوله سين، واعتُمد ما في طبعة مكتب التحقيق (١/ ٢٤) فقد ذكر المحقق أنه في المطبوعة «ميزان الاعتدال»: (سلف)، والمثبت من المخطوطة و(ك). قال: والصلف: مجاوزة القدر في الظرف والبراعة والادّعاء فوق ذلك تكبرًا. انظر «لسان العرب»، مادة: صلف. اهـ

(٢) سيأتي إن شاء الله كلام للحافظ بعد قليل، على هذه المسألة، وللوالد رحمهما الله.

(٣) قال ابن أبي حاتم رحمه الله في مقدمة «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٧): وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى، وإذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو متقن ثبت، فهو ممن يحتج بحديثه، وإذا قيل له: صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية، وإذا قيل: شيخ، فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية، وإذا قيل: صالح الحديث، فإنه يكتب حديثه للاعتبار، وإذا أجابوا في الرجل بلين الحديث، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارًا، وإذا قالوا: ليس بقوي، فهو بمنزلة الأولى في كتبة حديثه، إلا أنه دونه، وإذا قالوا: ضعيف الحديث، فهو دون الثاني، لا يطرح حديثه، بل يعتبر به، وإذا قالوا: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب، فهو ساقط الحديث، لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة. وذكر الذهبي رحمه الله في «الموقظة» (٨١) عدة ألفاظ منها: فلان محله الصدق، فلان شيخ، فلان صالح الحديث، ثم قال: فهذه العبارات كلها جيدة، ليس مضعفة لحال الشيخ، نعم ولا مُرقِّيَة لحديثه إلى درجة الصحة الكاملة، المتفق عليها، لكن كثيرًا ممن ذكرنا متجاذَب بين الاحتجَاج به وعدمه. اهـ وقال السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ١٩٥): أما الصالح فقد تقدم في شأن «سنن أبي داود» أنه شامل للصحيح والحسن، لصلاحيتها للاحتجاج. ويستعمل أيضًا في ضعيف يصلح للاعتبار. اهـ

أو هو شيخ؛ فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق.

فأعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة متقن، وثقة ثقة، ثم ثقة، ثم صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس، ومحله الصدق، وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ، وحسن الحديث، وصدوق إن شاء الله تعالى، وصويلح، ونحو ذلك.

وأردى عبارات الجرح: دجال، كذاب، أو: وضاع، يضع الحديث، ثم متهم بالكذب، ومتفق على تركه، ثم متروك، وليس بثقة، وسكتوا عنه[(١)]، وذاهب الحديث، وفيه نظر، وهالك، وساقط، ثم واهٍ بمرّة، وليس بشيء، وضعيف جدًّا، وضعّفوه، وضعيف واهٍ، ومنكر الحديث، ونحو ذلك.

ثم: يضعّف، وفيه ضعف، قد ضعف، ليس بالقوي، غير حجة، ليس بحجة، ليس بذاك، يُعْرَفُ ويُنْكَرُ[(٢)]، فيه مقال، تُكلم فيه، ليِّن،

---

(١) قال الحافظ الذهبي في «الموقظة» (٨٣): أما قول البخاري: (سكتوا عنه) فظاهرها أنهم ما تعرّضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء أنها بمعنى: تركوه. اهـ

(٢) قال محمد بن إسماعيل الصنعاني رحمه الله في «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار» (٢/ ١٦٨): ويُعرَف ويُنكر أي يأتي مرة بالمناكير ومرة بالمشاهير، فينبغي أن يُنظَر حديثُه ولا يؤخذ ما رواه مسلَّمًا، وهو قريب من قولهم في التوثيق محلُّه الصدق انتهى كلام زين الدين.اهـ

وجاء في عبارات بعض المحدثين: تَعرِف وتُنكِر، بتاء الخطاب.

قال السيوطي رحمه الله في «تدريب الراوي» (١/ ٤١٢): قولهم تعرف وتنكر أي يأتي مرةً بالمناكير ومرةً بالمشاهير.اهـ

=

سيء الحفظ، لا يحتج به، اختُلف فيه، صدوق لكنه مبتدع.

ونحو ذلك من العبارات التي تدل بوضعها على اطِّراح الراوي بالأصالة، أو على ضعفه، أو على التوقف فيه، أو على جواز أن يحتج به مع لين فيه.

وكذلك من قد تُكلم فيه من المتأخرين لا أورد منهم إلا من قد تَبيّن ضعفُه، واتّضح أمره من الرواة؛ إذ العمدةُ في زمانِنا ليسَ على الرواةِ، بل على المحدِّثينَ، والمقيِّدينَ، الذين عُرِفَتْ عدالتُهم وصدقُهم في ضَبْطِ أسماءِ السَّامِعِيْنَ[١]. ثم من المعلوم أنه لابد من صون الراوي

---

= واستفدت من والدي رحمه الله معنى: تعرف منه وتنكر أي أحيانًا يأتي بالأحاديث المعروفة وأحيانًا يأتي بالأحاديث المنكرة.

وقال رحمه الله مرةً: أي يصيب ويخطئ.اهـ.

وفي «صحيح البخاري» (٣٦٠٦)، و«صحيح مسلم» (١٨٤٧) عن حذيفة بن اليمان: كان النّاس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشَّرِّ مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله إنّا كنّا في جاهليّةٍ وشرٍّ، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شرٍّ؟ قال: «نعم» قلت: وهل بعد ذلك الشَّرِّ من خيرٍ؟ قال: «نعم، وفيه دخنٌ»، قلت: وما دخنه؟ قال: «قومٌ يهدون بغير هديي، تعرف منهم وتنكر». الحديث.

قال الحافظ في «فتح الباري» (٧٠٨٤): تعرف منهم وتنكر. يعني من أعمالهم.

(١) قال العراقي رحمه الله في «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٣٦٨) بعد أن ذكر الشروط في قبول حديث الراوي: أعرضَ الناسُ في هذهِ الأعصارِ المتأخرةِ، عن اعتبارِ مجموعِ هذهِ الشروطِ لعُسْرِها، وتعذُّرِ الوَفاءِ بها، فيُكْتَفَى في أهليةِ الشيخِ بكونِهِ مُسلِمًا بالغًا عاقلًا، غيرَ متظاهرٍ بالفِسْقِ، وما يخرمُ المروءةَ، على ما تقدَّمَ. ويُكْتَفَى في اشتراطِ ضَبْطِ الراوي بوجودِ سَماعِهِ متبتًا بخطِّ ثقةٍ غيرِ مُتَّهَمٍ، وبروايتِهِ مِنْ أصلٍ موافقٍ لأصلِ شيخِهِ. وقد سبقَ إلى نحوِ ذلكَ البيهقيُّ لمّا ذكرَ تَوَسُّعَ مَنْ تَوَسَّعَ في السماعِ مِنْ بعضِ محدِّثي زمانِهِ الذينَ لا يَحْفَظُونَ حديثَهُم، ولا يُحْسِنُونَ قراءَتَهُ مِنْ كُتُبِهِم، ولا يعرفُونَ ما يُقْرَأُ عَلَيْهِمْ، بَعْدَ أنْ تكونَ القراءةُ عليهم مِنْ أصْلِ سماعِهِم، وذلكَ =

وستره[(١)].

والحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلاثمائة.

ولو فتحت على نفسي تليين هذا الباب ما سلم معي إلا القليل؛ إذ الأكثر لا يدرون ما يروون، ولا يعرفون هذا الشأن، وإنما سمعوا في الصِّغرِ، واحتيج إلى علو سندهم في الكِبَر، والعمدة على من أفادهم، وعلى من أثبت طِباق السماع لهم، كما هو مبسوط في علوم الحديث، والله الموفق، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

= لتدوينِ الأحاديثِ في الجوامعِ التي جمعَها أئمةُ الحديثِ. قالَ فَمَنْ جاءَ اليومَ بحديثٍ لا يُوجَدُ عندَ جميعِهم، لم يُقْبَلْ منه. ومَنْ جاءَ بحديثٍ معروفٍ عندَهُم، فالذي يرويهِ لا ينفردُ بروايتِهِ، والحجّةُ قائمةٌ بحديثِهِ، بروايةِ غيرِهِ. والقَصْدُ من روايتِهِ والسماعِ منه، أنْ يصيرَ الحديثُ مُسَلْسَلًا بـ: حَدَّثَنا، وأخبرنا. وتبقى هذهِ الكرامةُ التي خُصَّتْ بها هذهِ الأمةُ شَرَفًا لنبينا ﷺ.

وكذلكَ قالَ السِّلَفِيُّ في جزءٍ لهُ جَمَعَهُ في "شرطِ القراءةِ": إنَّ الشيوخَ الذينَ لا يَعرفُونَ حديثَهم الاعتِمادُ في روايتِهم على الثِّقةِ المقيّدِ عنهم لا عليهم. وإنَّ هذا كُلَّهُ توسُّلٌ من الحفّاظِ إلى حفظِ الأسانيدِ، إذ ليسوا من شرطِ الصحيحِ، إلاّ على وجهِ المتابعةِ، ولولا رُخصةُ العلماءِ؛ لما جازتِ الكتابةُ عنهم، ولا الروايةُ إلاّ عن قومٍ منهم دونَ آخرينَ. انتهى. وهذا هو الذي استقرَّ عليه العملُ.

ثم نقل كلام الذهبي المذكور.

وهذه فائدة أنه في الأزمان المتأخرة قد يُتسامح في الرجال في بعض الشروط المعتبرة في الضبط والعدالة، لتعذُّر الأهلية التامة في العصور المتأخرة، إذا كان أصل الحديث قد جاء من طريق الثقات، وأن السبب في تسامحهم هو المحافظة على السلسلة الإسنادية التي اختُصَّ بها هذه الأمة.

(١) قال الصنعاني رحمه الله في "توضيح الأفكار" (٢/١٥٨): أي صائنًا لعرضه ساترًا لنفسه عن الأدناس وما يعيبه عليه الأكياس من الناس كذا فسره البقاعي، ويظهر لي أنه أراد صونه لكتاب سماعه بدليل قوله المروي -كذا- وستره له عمن يغيّره ويفسده. والله أعلم.

هذا آخر الخطبة.

وقد وجدت له في أثناء الكتاب ما يصلح أن يكون في الخطبة.

كقوله في ترجمة أبان[(١)] العطار: إذا كتبت (صح) أول الاسم، فهي إشارة إلى أن العمل على توثيق ذلك الرجل.

وقوله فيها[(٢)]: ومن عيوب كتابه يعني: ابن الجوزي أنه يسرد الجرح، ويسكت عن التعديل.

وقال في ترجمة أبان بن حاتم الأملوكي: اعلم أن كل من أقول فيه: مجهول، ولا أسنده إلى قائل؛ فإن ذلك هو قول أبي حاتم فيه.

وسيأتي من ذلك شيء كثير جدًّا فاعلمه.

فإن عزيته إلى قائله كابن المديني، وابن معين، فذلك بيّن ظاهر، وإن قلت: فيه جهالة، أو نكرة، أو يُجْهَل، أو لا يُعرف، وأمثال ذلك، ولم أعزه إلى قائل فهو من قِبَلي، كما إذا قلت: صدوق، وثقة، وصالح، ولين، ونحو ذلك، ولم أضفه إلى قائل، فهو من قولي واجتهادي.

وقوله في ترجمة أبان بن تغلب[(٣)]: فإن قيل: كيف ساغ توثيق

---

(١) الطالب يسأل الوالد: أبان مصروف؟ فيجيب: نعم مصروف. اهـ

(٢) أي: في ترجمة: أبان بن يزيد العطار.

(٣) قال الذهبي في أبان: شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه، وعليه بدعته. وقد وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبوحاتم، وأورده ابن عدي وقال: كان غاليًا في التشيع. وقال السعدي: زائغ مجاهر. ثم قال: فإن قيل: كيف ساغ... الخ كلامه المذكور. والسعدي: هو الجُوزجاني.

مبتدع، وحد الثقة: العدالة والإتقان، فكيف يكون عدلًا وهو صاحب بدعة.

وجوابه: أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى، كغلو التشيع وكالتشيع[(١)] بلا غلو ولا تحرق.

فهذا كثير في التابعين وأتباعهم مع الدين والورع والصدق، فلو رُد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة.

ثم بدعة كبرى، كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط[(٢)] على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهؤلاء لا يقبل حديثهم ولا كرامة[(٣)].

وأيضًا: فلا أستحضر الآن في هذا الضرب رجلًا صادقًا، ولا

---

(١) في نسخة ط دار الفكر من «لسان الميزان»: بياءين (التشييع) في الموضعين، وما أثبته من الأصل «ميزان الاعتدال».

(٢) قال ابن فارس في «مجمل اللغة» (١/ ٢١٤) الحطُّ: إنزالك الشيء من علو.

وفي «القاموس المحيط»: الحط الوضع. اهـ. والمراد تنقصهما وحط منزلتهما.

(٣) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة فتح الساري (٤٥٩): والتشيع محبة علي وتقديمه على الصحابة، فمن قدّمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه ويطلق عليه رافضي وإلا فشيعي، فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبغض فغالٍ في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو.اهـ.

وعقيدة الإيمان بالرجعة عقيدة خبيثة منكرة. قال النووي رحمه الله في «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٠١) : ومعنى الإيمان بالرَّجعة هو ما تقوله الرَّافضة وتعتقده بزعمها الباطل أنَّ عليًّا كرَّم الله وجهه في السَّحاب فلا نخرج يعني مع من يخرج من ولده حتَّى ينادي من السَّماء أن اخرجوا معه وهذا نوعٌ من أباطيلهم وعظيمٌ من جهالاتهم اللائقة بأذهانهم السَّخيفة وعقولهم الواهية.اهـ.

مأمونًا، بل الكذب شعارهم[١]، والتقية[٢] والنفاق دثارهم، فكيف يقبل من هذا حاله؟ حاشا وكلا[٣].

(١) الشعار: هو الذي يلي الجسد. والدثار: هو الذي لا يلي الجسد.
والمراد أنهم يبطنون خلاف ما يظهرون، وهذا نفاق ومخادعة.

(٢) التقية عند الشيعة: كتمان الحق، وستر الاعتقاد، ومكاتمة المخالفين، أي: عدم الإفصاح لهم، كما في «موسوعة الرد على المذاهب الفكرية». وقال أيضًا صاحب هذا الكتاب: معنى التقية عند الشيعة: الكذب المحض، أو النفاق البين. اهـ وإنما تباح التقية بضوابط وقيود. قال ابن عطية في «تفسيره» آية ٢٨ من سورة آل عمران ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾: ذهب جمهور المفسرين إلى أن معنى الآية: إلا أن تخافوا منهم خوفًا، وهذا هو معنى التقية. واختلف العلماء في التقية ممن تكون؟ وبأي شيء تكون؟ وأي شيء تبيح؟ فأما الذي تكون منه التقية، فكل قادر غالب يخاف منه. فيدخل في ذلك الكفار إذا غلبوا وجَوَرة الرؤساء. وأما بأي شيء تكون التقية ويترتب حكمها، فذلك بخوف القتل، وبالخوف على الجوارح، وبالضرب بالسوط وبسائر التعذيب، فإذا فُعل بالإنسان شيء من هذا أو خافه خوفًا متمكنًا فهو مكره، وله حكم التقية. والسجن إكراه، والتقييد إكراه، والتهديد والوعيد إكراه، وعداوة أهل الجاه الجورة تقية، وهذه كلها بحسب حال المكره، وبحسب الشيء الذي يكره عليه. وأما أي شيء تبيح، فاتفق العلماء على إباحتها للأقوال باللسان من الكفر وما دونه، ومن بيع وهبة، وطلاق، ومن مداراة ومصانعة. واختلف الناس في الأفعال، فقال جماعة من أهل العلم، منهم: الحسن ومكحول ومسروق: يفعل المكره كل ما حمل عليه مما حرم الله فعله، وينجي نفسه بذلك. وقال مسروق: فإن لم يفعل حتى مات، دخل النار. وقال كثير من أهل العلم، منهم: سحنون: بل إن لم يفعل حتى مات فهو مأجور، وتركه ذلك المباح أفضل من استعماله. وقال جمع من العلماء: التقية إنما هي مبيحة للأقوال، فأما الأفعال فلا. روي ذلك عن ابن عباس، والربيع والضحاك. وروي ذلك عن سحنون. وقال الحسن في الرجل يقال له: اسجد لصنم، وإلا قتلناك، قال: إن كان الصنم مقابل القبلة فلا، وإن قتلوه. قال ابن حبيب: وهذا قول حسن. قال القاضي وهو ابن عطية: وما يمنعه أن يجعل نيته لله إن كان لغير القبلة. وفي كتاب الله: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١١٥] وفي الشرع إباحة التنفل للمسافر إلى غير القبلة. هذه قواعد مسألة التقية. اهـ المراد.

(٣) حاشا: كلمة يستثنى بها، وقد تكون حرفًا جارًا، وقد تكون فعلًا، فإن جعلتها فعلًا نصبت=

فالشيعي والغالي[(١)] في زمان السلف وعُرْفِهم هو من تكلم في عثمان، والزبير، وطلحة، وطائفة ممن حارب عليًّا رضي الله عنه وتعرض لسبهم، والغالي في زماننا وعُرفنا هو الذي كَفَّر هؤلاء السادة وتبرأ من الشيخين أيضًا[(٢)]. فهذا ضال مفتر[(٣)].

وقال في ترجمة إبراهيم بن الحكم بن ظهير: اختلف الناس في رواية الرافضة على ثلاثة أقوال:

أحدها: المنع مطلقًا.

والثاني: الترخيص مطلقًا إلا فيمن يكذب ويضع.

والثالث: التفصيل، فتقبل رواية الرافضي الصدوق العارف بما يحدث، وترد رواية الرافضي الداعية ولو كان صدوقًا[(٤)].

---

= بها، فقلت: ضربتهم حاشا زيدًا، وإن جعلتها حرفًا خفضت بها، وتأتي بمعنى: معاذ الله، كما في «صحاح الجوهري». وكلا: حرف ردع.

وأهل العلم مجمعون على كذب الرافضة. قال شيخ الإسلام في «منهاج السنة» (١/ ٥٩): وقد اتّفق أهل العلم بالنَّقل، والرِّواية، والإسناد على أنَّ الرَّافضة أكذب الطَّوائف، والكذب فيهم قديمٌ، ولهذا كان أئمَّة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب. اهـ

(١) الغلو: مجاوزة الحد، سواء في القول أو الفعل أو الاعتقاد.

(٢) يعني: أبا بكر وعمر.

(٣) للفائدة أذكر هنا: ما ذكره الذهبي في «الموقظة» (٨٥) في تقسيمه للمبتدعة ومن يقبل منهم حديثه، يقول رحمه الله: منهم: من بِدْعَتُه غليظة. ومنهم: من بِدْعَتُه دون ذلك. ومنهم: الداعي إلى بدعتِه. ومنهم: الكافُّ، وما بينَ ذلك. فمتى جَمَع الغِلَظَ والدعوةَ تُجُنِّبَ الأخذُ عنه. ومتى جَمَعَ الخِفَّةَ والكفَّ أخذوا عنه وقَبِلُوه. فالغِلَظُ: كغُلاةِ الخوارج، والجهميةِ، والرافضةِ. والخِفَّةُ: كالتشيُّع والإرجاء. وأمّا من استَحلَّ الكذبَ نَصْرًا لِرَأْيِه كالخطَّابيَّة فبالأولى رَدُّ حديثِهِ. اهـ

(٤) نقل الوالد رحمه الله كلام الذهبي هذا في حاشية «التتبع» (٤٤٥) وقال: الأقرب الأوّل. وقال =

قال أشهب: سئل مالك رَحِمَهُ اللَّهُ عن الرافضة، فقال: لا تكلمهم ولا ترو عنهم؛ فإنهم يكذبون[(١)].

وقال حرملة: سمعت الشافعي يقول: لم أرَ أشهد بالزور من الرافضة[(٢)].

وقال مؤمل بن إهاب: سمعت يزيد بن هارون يقول: يُكْتَب عن كل صاحب بدعة، إذا لم يكن داعية إلا الرافضة؛ فإنهم يكذبون[(٣)].

وقال محمد بن سعيد ابن الأصبهاني: سمعت شريكًا يقول: احمل

---

= السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٣٨٦): الصواب أنه لا يقبل رواية الرافضة، وساب السلف، كما ذكره المصنف -أي النووي- في الروضة في باب القضاء في مسائل الإفتاء؛ لأن سباب المسلم فسوق، فالصحابة والسلف من باب أولى.

(١) قَالَ أبوحَاتِمٍ الرَّازيُّ كما في «منهاج السنة» (١/ ٥٩): سمعت يونس بن عبدالأعلى يقول: قال أشهب بن عبدالعزيز: سئل مالكٌ عن الرَّافضة، فقال: لا تكلِّمهم، ولا ترو عنهم، فإنَّهم يكذبون.
وهذا إسناد صحيح. أَشْهَبُ بْنُ عَبْدِالْعَزِيزِ القيسي أبوعمرو المصري يقال: اسمه مسكين ثقة فقيه.
والرافضة قال في «القاموس» الروافِضُ: كلُّ جُنْدٍ تَرَكُوا قائِدَهُمْ. والرافِضَةُ: الفِرْقَةُ منهم، وفِرْقَةٌ من الشِيعَةِ بايَعُوا زيدَ بنَ عليّ ثم قالوا له: تَبَرَّأْ من الشَّيْخَيْنِ؛ فأبَى وقال: كانا وزِيرَيْ جَدّي، فتَرَكُوهُ ورَفَضُوهُ وارْفَضُّوا عنه. والنِّسْبَةُ: رافِضِيٌّ. اهـ.

(٢) أخرجَهُ ابنُ أبي حاتم في «مناقب الشافعي وآدابه» (١٨٧)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٦٨٨)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٢٨١٠)، وأبونعيم في «الحلية» (٩/ ١١٤)، والبيهقي في «السنن» (١٠/ ٢٠٨)، والخطيب في «الكفاية» رقم (٣٣٦) ط دار الهُدى. وحرملة هو: ابن يحيى، قال الحافظ في «التقريب»: أبوحفص التجيبي المصري، صاحب الشافعي: صدوق. وقد توبع حرملة، تابعه الربيع بن سليمان عند اللالكائي (٢٨١١). فالأثر صحيح.

(٣) أثر يزيد بن هارون. أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٨)، باب: بيان صفة من يحتمل الرواية في الأحكام والسنن عنه، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: نا أبي، نا المؤمل بن إهاب... به. والمؤمل صدوق له أوهام. فالأثر حسن.

العلم عن كل من لقيت، إلا الرافضة؛ فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه دينًا[١]. هذا آخر كلامه رحمه الله[٢].

قلت: فالمنع من قبول رواية المبتدعة الذين لم يكفروا ببدعتهم كالرافضة[٣] والخوارج[٤] ونحوهم ذهب إليه مالك وأصحابه، والقاضي

---

(١) الله أعلم بحاله.

وقد ذكر الأثر شيخ الإسلام في «منهاج السنة» (١/ ٦٠) وقال عقبه: وشريكٌ هذا هو شريك بن عبد الله القاضي، قاضي الكوفة، من أقران الثَّوريِّ، وأبي حنيفة، وهو من الشِّيعة الَّذي يقول بلسانه: أنا من الشِّيعة، وهذه شهادته فيهم. اهـ

(٢) أي: كلام الذهبي، وما بعده للحافظ ابن حجر رحمهما الله.

(٣) ظاهر كلامه رحمه الله أن الرافضة والخوارج على قسمين منهم من بدعته مكفِّرة، ومنهم من بدعته غير مكفِّرة، وأهل العلم متفقون على ذمِّ الرافضة والخوارج.

وتقدم نقل اتفاق أهل العلم أن الرافضة أكذب الطوائف.

ومن حقدهم وعداوتهم الشديدة للمسلمين تعاونهم مع أي عدو يقوم على المسلمين؛ قال ابن القيم رحمه الله في «مفتاح دار السعادة» (١/ ٧٣): ... ولهذا تجد الرافضة أبعد الناس من الإخلاص وأغشهم للأئمة والأمة وأشدهم بُعدًا عن جماعة المسلمين، فهؤلاء أشد الناس غِلًّا وغشًّا بشهادة الرسول والأمة عليهم وشهادتهم على أنفسهم بذلك فإنهم لا يكونون قط إلا أعوانًا وظَهْرا على أهل الإسلام، فأي عدو قام للمسلمين كانوا أعوان ذلك العدو وبطانته.

وهذا أمر قد شاهدتْه الأمة منهم، ومن لم يشاهد فقد سمع منه ما يصمُّ الأذان ويُشجي القلوب. اهـ

**قول والدي رحمه الله في تكفير الروافض:**

استفدنا منه رحمه الله أنه لا يحكم عليهم بحكم عام لكن من قال منهم: القرآن ناقص، أو أن جبريل خان الرسالة، أو أن القرآن محرَّف، ومن ثبت كفره من الغلاة من علمائهم كالخميني فهؤلاء لا يشك في كفرهم.

قلت: وأفاد مضمونه الشيخ الألباني رحمه الله في «الفتاوى الأسترالية» (١٣٣-١٣٦) في كلامه على الشيعة.

(٤) **الخوارج:** هم الذين خرجوا على علي بن أبي طالب رضي الله عنه بسبب التحكيم في وقعة صفين، فإن=

عليًا ومعاوية رضي الله عنه رأيا المصلحة في النظر إلى حلّ صونًا للدماء؛ فاتفقا على حَكمين فكان الحكم من جهة علي بن أبي طالب أبا موسى الأشعري رضي الله عنه من خيار الصحابة، وكان الحكم من جهة معاوية عمرو بن العاص رضي الله عنه من خيار الصحابة وأيضًا من الدواهي.

فثار الخوارج واشتد إنكارهم، وانعزل كثير منهم، وقالوا لعلي بن أبي طالب حكّمت البشر، والله عز وجل يقول: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام:٥٧].

وقد جاءت الأدلة بذمهم. أخرج البخاري (٦٩٣٠، ٥٠٥٧، ٣٦١١) ومسلم (١٠٦٦) عن عَلِي بن أبي طالب رضي الله عنه: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ حُدَثَاءُ الأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الأَحْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ البَرِيَّةِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لاَ يُجَاوِزُ إِيمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ، فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ قَتْلَهُمْ أَجْرٌ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ».

وأخرج البخاري (٧٤٣٢) ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في قصة تخصيص النبي ﷺ بالعطاء وقال: «إِنَّمَا أَتَأَلَّفُهُمْ»، فَأَقْبَلَ رَجُلٌ غَائِرُ العَيْنَيْنِ، نَاتِئُ الجَبِينِ، كَثُّ اللِّحْيَةِ، مُشْرِفُ الوَجْنَتَيْنِ، مَحْلُوقُ الرَّأْسِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، اتَّقِ اللهَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَمَنْ يُطِيعُ اللهَ إِذَا عَصَيْتُهُ، فَيَأْمَنُنِي عَلَى أَهْلِ الأَرْضِ، وَلاَ تَأْمَنُونِي»، فَسَأَلَ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ قَتْلَهُ، أُرَاهُ خَالِدَ بْنَ الوَلِيدِ، فَمَنَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا وَلَّى، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِنْ ضِئْضِئِ هَذَا، قَوْمًا يَقْرَءُونَ القُرْآنَ، لاَ يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلَامِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الإِسْلَامِ، وَيَدَعُونَ أَهْلَ الأَوْثَانِ، لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ».

**واختلف العلماء في تكفير الخوارج:**

قال النووي رحمه الله في "شرح صحيح مسلم" تحت رقم (٦٠): الْمَذْهَب الصَّحِيح الْمُخْتَار الَّذِي قَالَهُ الْأَكْثَرُونَ وَالْمُحَقِّقُونَ أَنَّ الْخَوَارِجَ لَا يُكَفَّرُونَ كَسَائِرِ أَهْلِ الْبِدَع. اهـ.

وقال رحمه الله في "شرح صحيح مسلم" (١٠٦٣): ومذهب الشّافعيّ وجماهير أصحابه العلماء أنّ الخوارج لا يكفرون وكذلك القدريّة وجماهير المعتزلة وسائر أهل الأهواء، قال الشّافعيُّ رحمه الله أقبل شهادة أهل الأهواء إلّا الخطّابيّة وهم طائفةٌ من الرّافضة يشهدون لموافقيهم في المذهب بمجرّد قولهم فردّ شهادتهم لهذا لا لبدعتهم والله أعلم. اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في "مقدمة فتح الباري" (٤٥٩): الخوارج الَّذين أنْكرُوا على عَليّ التَّحْكِيم وتبرءوا مِنْهُ وَمن عُثْمَان وَذريته وقاتلوهم. فَإِن أطْلقُوا تكفيرهم فهم الغلاة مِنْهُم، والإباضية مِنْهُم أَتبَاع عبدالله بن إباض، والقعدية الَّذين يزينون الْخُرُوج على الْأَئِمَّة وَلَا يباشرون ذَلِك.اهـ.

أبوبكر الباقلاني[(١)] وأتباعه.

والقبول مطلقًا إلا فيمن يكفر ببدعة، وإلا فيمن يستحل الكذب

---

= وسمعت والدي الشيخ مقبل رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: الخوارج الذين ارتكبوا ما يوجب كفرهم فهم كفار، وبعضهم ينكر سورة يوسف.

ومن قال من الخوارج إن سورة يوسف ليس من القرآن، وأنها عبارة عن غزل فهو كافر.

ولا ينكر على من كفَّر الخوارج-أي مطلقًا-، والجمهور على أنهم ليسوا كفارًا.

وقد قيل لعلي: أكُفَّارٌ هُمْ؟ قَالَ: «مِنَ الْكُفْرِ فَرُّوا».

وأحسن مرجع في الكلام على الخوارج «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم. و«الفرق بين الفرق» للبغدادي، على أن صاحبه سريع التكفير. اهـ

(١) ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٤٥٥) وقال: محمد بن الطيب بن محمد أبوبكر القاضي المعروف بابن الباقلاني. المتكلم على مذهب الأشعري، من أهل البصرة، سكن بغداد وسمع بها الحديث، وكان ثقة، فأما الكلام فكان أعرف الناس به، وأحسنهم خاطرًا، وأجودهم لسانًا، وأوضحهم بيانًا، وأصحهم عبارة. وله التصانيف الكثيرة المنتشرة في الرد على المخالفين، من الرافضة والمعتزلة والجهمية والخوارج، وغيرهم. اهـ المراد.

وله ترجمة في «السير» و«الأنساب» وغيرهما. وأمّا وصفه بأنه أعرف الناس بعلم الكلام فهذا من القدح، وليس من المدح، فإن علم الكلام لا يحتاج إلى قليله ولا إلى كثيره، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾ [الجاثية:٦]، ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس:٣٢]. وقال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: رأيي ومذهبي في أصحاب الكلام: أن يضربوا بالجريد، ويجلسوا على الجمال، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، وينادى عليهم: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة، وأخذ في الكلام. أخرجه أبونُعيم في «الحلية» (٩/ ١٠٤) بسند صحيح. وأخرج ابن أبي حاتم في «مناقب وآداب الشافعي» (١٨٥) عن الشافعي: ما تردى أحد بالكلام فأفلح. وهذا أثر صحيح. وأخرج ابن أبي حاتم في «مناقب الشافعي» (١٨٢) عن الشافعي: لأن يمتلئ العبد بكل ما نهى الله عنه سوى الشرك، خير له من الكلام. ولقد اطلعت من أصحاب الكلام على شيء ما ظننت أن مسلمًا يقول ذلك. وهذا أثر صحيح. وقال شيخ الإسلام في كتاب «الرد على المنطقيين»: إنه لا يحتاج إليه الذكي، ولا ينتفع به البليد.

ذهب اليه أبوحنيفة وأبو يوسف[١] وطائفة، وروي عن الشافعي أيضًا.

وأما التفصيل: فهو الذي عليه أكثر أهل الحديث، بل نقل فيه ابن حبان إجماعهم[٢].

قال الشيخ الوالد رحمه الله: تعقب عليه في الإجماع.

يقول: الإجماع على أن رواية المبتدع مقبولة إلا الداعية. فتُعقب عليه في هذا وهذا، أن من أهل العلم من لا يقبل رواية المبتدع أصلًا، وأن من أهل العلم من يقلبها مطلقًا.

ووجه ذلك: أن المبتدع إذا كان داعية، كان عنده باعث على رواية ما يشيد به بدعته.

---

(١) أبويوسف تلميذ أبي حنيفة، قال عنه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥٣٥): هو الإمام المجتهد العَلَّامة المحدِّث، قاضي القضاة، أبويوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب.

(٢) قال ابن حبان في كتاب «الثقات» (٦/ ١٤٠) ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي: ليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة لم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائزة. فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره. اهـ المراد.

قلت: قال الحافظ في «نزهة النظر» (١٣٤): وأغرب ابن حبان فادَّعى الاتفاق على قبول غير الداعية من غير تفصيل. نعم الأكثر على قبول غير الداعية (إلا إن روى ما يقوي بدعته، فيرد على) المذهب (المختار، وبه صرَّح الحافظ أبوإسحاق إبراهيم بن يعقوب الجُوزجاني شيخ أبي داود والنسائي في كتابه «معرفة الرجال» فقال في وصف الرواة: ومنهم زائغ عن الحق، أي: عن السنة، صادق اللهجة، فليس فيه حيلة، إلا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكرًا، إذا لم يقوّ به بدعته. اهـ وما قاله متجه؛ لأن العلة التي لها رُد حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع، ولو لم يكن داعية، والله أعلم. اهـ.

وقد حكى القاضي عبدالله بن عيسى[(١)] بن لهيعة عن شيخ من الخوارج أنه سمعه يقول بعد ما تاب: إن هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنا كنا إذا هوينا أمرًا صيّرناه حديثًا.

حدث بها عبدالرحمن بن مهدي الإمام، عن ابن لهيعة، فهي من قديم حديثه الصحيح.

أنبأ بذلك إبراهيم بن داود شفاهًا، أنا إبراهيم بن علي أنا أبو الفرج بن الصيقل، أنا محمد بن محمد كتابةً، أنا الحسن بن أحمد، أنا أبو نُعيم، ثنا أحمد بن إسحاق[(٢)] ثنا عبد الرحمن بن عمر ثنا ابن

---

(١) كذا قُرئ على الوالد، بزيادة ابن بين عبدالله وعيسى، وفي ط دار الفكر الطبعة الأولى (عبدالله عيسى بن لهيعة.

قال الشيخ الوالد قوله: (عبدالله بن عيسى) ما هو عبدالله بن عيسى، هو عبدالله بن لهيعة، لكن ربما قيل فيه: عبدالله بن لهيعة بن عقبة، فقيل فيه: عبدالله بن عقبة. اهـ

قلتُ: وعبدالله بن لهيعة له أخ وهو عيسى بن لهيعة. قال الدارقطني عنه: ضعيف، كما في «ميزان الاعتدال».

(٢) سقط من إسناد الحافظ ابن حجر: حدثنا أبويحيي الرازي، فالإسناد هكذا عند أبي نعيم في «الحلية» (٩/ ٣٩) ط دار إحياء التراث العربي: حدثنا أحمد بن إسحاق، ثنا أبويحيي الرازي، ثنا عبدالرحمن بن عمر، ثنا عبدالرحمن بن مهدي، ثنا ابن لهيعة، قال: كان رجل من أصحاب الأهواء. الأثر.

وأحمد بن إسحاق بن بهلول أبوجعفر التنوخي أنباري الأصل، ترجم له الخطيب البغدادي في «تاريخه» (٤/ ٢٥٠) بذلك وقال: وكان ثقة. ووصفه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤٩٧) بالإمام العلامة المتفنن القاضي الكبير الفقيه الحنفي. وأبويحيي الرازي هو: عبدالرحمن بن محمد بن سلم الرازي، ثم الأصبهاني، فهذه طبقته عند أبي نعيم، أنه يكون من شيوخ شيوخه. وقد ترجم له أبونعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ رقم الترجمة ١١٣٤) وقال عنه: سكن أصبهان إمام جامعها، مقبول القول، حدّث عن العراقيين وغيرهم الكثير، صاحب=

= التفسير والمسند. اهـ المراد. وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥٣٠): (ابن سلم الحافظ المجود العلاّمة المفسر، أبويحيي عبدالرحمن بن محمد بن سلم الرازي، ثم الأصبهاني، إمام جامع أصبهان. وكان من أوعية العلم، صنّف المسند والتفسير وغير ذلك. مات في سنة إحدى وتسعين ومائتين، وهو من أبناء الثمانين. اهـ وترجم له ذلك الذهبي في «تاريخ الإسلام» حوادث ووفيات (٢٩١-٣٠٠)، ص١٩٤. وأخرجه الخطيب في «الكفاية» رقم (٣٤٦) من طريق المعافى، عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن المنذر بن جهم، فذكره.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٤٤) تحت عنوان: ما يذكر عن الصالحين من الكذب ووضع الحديث. من طريق ابن لهيعة بهذا الإسناد. وفيه التصريح باسم أبي الأسود: محمد بن عبدالرحمن. قلت: وجده نوفل بن خُويلد، يلقب أبوالأسود بيتيم عروة، ثقة. والأثر ضعيف؛ لأجل ابن لهيعة. أما قول الحافظ ابن حجر رحمه الله: إنه حدّث بها، أي: بهذه القصة المذكورة، عبدالرحمن بن مهدي الإمام، عن ابن لهيعة، فهي من قديم حديثه الصحيح، فهكذا قد قيل. ونص عبدالغني بن سعيد الأزدي أنه إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح، ابن المبارك، وابن وهب، والمقرئ. ذكره الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» قال الحافظ: وذكر الساجي وغيره مثله. اهـ ويعني بالمقرئ: عبدالله بن يزيد. وبعضهم زاد: عبدالله بن مسلمة القعنبي، قال الوالد رحمه الله في بعض دروسه: وليس بصحيح؛ لأنه كان صغيرًا. اهـ وقد ردَّ بعض الأئمة حديث ابن لهيعة مطلقًا. كان يحيى بن سعيد لا يرى ابن لهيعة شيئًا. وقيل لعبدالرحمن بن مهدي: نحمل عن ابن لهيعة؟ قال: لا تحمل عنه قليلًا ولا كثيرًا، كتب إليَّ ابن لهيعة كتابًا فيه: ثنا عمرو بن شعيب، فقرأته على ابن المبارك، فأخرج إليَّ ابن المبارك من كتابه عن ابن لهيعة، فإذا حدثني إسحاق بن أبي فروة، عن عمرو بن شعيب. وضعفه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والفلاس، وأبوزرعة، وأبوحاتم الرازيان، كما في «الجرح والتعديل». وقال ابن أبي حاتم: سئل أبوزرعة عن ابن لهيعة سماع القدماء منه فقال: آخره وأوله سواء، إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله، فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ، وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثه. وذكر ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (١/ ١٣٨) عن ابن حبان أنه قال: سبرتُ أخباره فرأيتهُ يدلس عن أقوام ضعفاء، على أقوام ثقات، قد رآهم، ثم كان لا يبالي، ما دُفع إليه قرأه، سواء كان من حديثه أو لم يكن من حديثه، فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه، قبل احتراق كتبه؛ لما فيها من الأخبار المدلّسة عن المتروكين ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين بعد احتراق كتبه؛ لما فيها مما ليس من حديثه. اهـ =

مهدي بها.

قلت: وهذه والله قاصمة[(١)] الظهر للمحتجين بالمراسيل، إذ بدعة الخوارج كانت في صدر الإسلام، والصحابة متوافرون، ثم في عصر التابعين فمَن بعدهم، وهؤلاء كانوا إذا استحسنوا أمرًا جعلوه حديثًا وأشاعوه، فربما سمعه الرجل السني فحدث به، ولم يذكر من حدَّثه به تحسينًا للظن به، فيحمله عنه غيره، ويجيء الذي يحتج بالمقاطيع

---

= وهذا ما استفدناه من دروس الوالد رحمه الله، أن ابن لهيعة ضعيف من قبل ومن بعد، لا يحتج به، ويصلح في الشواهد والمتابعات. وسيأتي بعدُ تصريح الوالد بذلك.

وعبدالرحمن بن عمر هو أبوالحسن الأصبهاني المعروف برسته، من رجال ابن ماجه، كما رمز له المزي بذلك في «تهذيب الكمال».

قال عنه الحافظ في «التقريب»: ثقة له غرائب وتصانيف. هذا وقد اختُلف فيه على ابن لهيعة، فإنه رحمه الله كثير الاضطراب، كما في «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/ ١٣٦)، فأخرجه كذلك أعني عن ابن لهيعة، عن شيخ ابنُ عدي في «الكامل» (١/ ١٥١)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٦٤)، وفي «الكفاية» (٣٢٦) ت الدمياطي وابن الجوزي في «مقدمة الموضوعات» (١/ ١٦) من طريق عبدالله بن يزيد المقرئ، عن ابن لهيعة، عن شيخ، وفي بعضها: عن رجل، بدل: شيخ، به.

وأخرجه الحاكم في «المدخل إلى كتاب الإكليل» (٥٣) من طريق أبي نعيم الحلبي، عن ابن لهيعة، قال: سمعت شيخًا من الخوارج تاب ورجع. الأثر.

وأبونعيم الحلبي هو عبيد بن هشام، صدوق تغير في آخر عمره، فتلقن كما في «تقريب التهذيب». وأخرجه ابن أبي حاتم في «مقدمة الجرح والتعديل» (٢/ ٣٢) من طريق عمران بن هارون الرملي، عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن منذر بن جهم الأسلمي قال: كان رجل منا في الأهواء زمانًا، ثم صار بعد إلى أمر الجماعة، فقال لنا: أنشدكم الله أن تسمعوا من أصحاب الأهواء، فإنا والله كنا نروي لكم الباطل، ونحتسب الخير في ضلالتكم.

(١) قال الخليل بن أحمد رحمه الله في كتاب «العين»: القصم: دق الشيء. وقال في «المعجم الوسيط»: القاصمة: المصيبة الشديدة.

فيحتج به، ويكون أصله ما ذكرت، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وينبغي أن يُقَيَّد قولُنا بقبول رواية المبتدع إذا كان صدوقًا، ولم يكن داعية، بشرط أن لا يكون الحديث الذي يحدث به مما يعضد بدعته ويشيدها، فإنا لا نأمن حينئذٍ عليه غلبة الهوى، والله الموفق.

فقد نصَّ على هذا القيد في هذه المسألة الحافظ أبوإسحاق إبراهيم ابن يعقوب الجُوزجاني[1] شيخ النسائي.

قال الوالد رحمه الله: الجوزجاني فيه شيء من النصب، فإذا تحامل على شيعيٍّ نظرتَ ماذا قال غيرُه. وهو كما يقول: شيخ النَّسائي. وهو صاحب كتاب «أحوال الرواة» وذكر هذا في مقدمة كتابه «أحوال الرواة».

فقال في مقدمة كتابه في الجرح والتعديل: ومنهم زائغ عن الحق، صدوق اللهجة[2]، قد جرى في الناس حديثه، لكنه مخذول في بدعته، مأمون في روايته.

فهؤلاء ليس فيهم حيلة، إلا أن يؤخذ مِن حديثهم ما يعرف إلا ما يقوي به بدعتهم، فيتهم بذلك.

وقال حماد بن سلمة: حدثني شيخ لهم، يعني: الرافضة، قال: كنا إذا اجتمعنا فاستحسنا شيئًا جعلناه حديثًا.[3]

---

(١) ضبطه الحافظ في «التقريب» بضم الجيم الأولى.

(٢) قال الجوهري في «صحاحه»: اللهجة: اللسان، وقد يحرك يقال: فلان فصيح اللهْجَة واللهَجَة.اهـ

(٣) أخرجه الخطيب رحمه الله في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» رقم (١٦٥)، ومن طريقه=

وقال مسيح[(١)] بن الجهم الأسلمي التابعي: كان رجلٌ منا في الأهواء مدة، ثم صار إلى الجماعة، وقال لنا: أنشدكم الله أن تسمعوا من أحد من أصحاب الأهواء، فإنا والله كنا نروي لكم الباطل، ونحتسب الخير في إضلالكم[(٢)].

وقال زهير بن معاوية: حدثنا مُحرِزٌ أبورجاء، وكان يرى القدر فتاب منه، فقال: لا تروو عن أحد من أهل القدر شيئًا، فوالله لقد كنا نضع الأحاديث ندخل بها الناس في القَدَر نحتسب بها[(٣)]. فالحكم لله.

= أخرجه ابن الجوزي في مقدمة «الموضوعات» ١ص١٦. وفيه من لم أعرف حاله، فالله اعلم.

(١) صوابه منذر بن جهم كما يأتي في التخريج.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٢) فقال رحمه الله: نا أبوزرعة، نا عمران ابن هارون الرملي، نا ابن لهيعة، حدثني أبوالأسود، عن منذر بن جهم الأسلمي قال: كان رجل منا في الأهواء زمانًا، ثم صار بعد إلى أمر الجماعة... الخ. وإسناده ضعيف لأجل ابن لهيعة. وقد سبق أن ابن لهيعة اضطرب في إسناده عند قول الحافظ: وقد حكى القاضي عبدالله ابن عيسى بن لهيعة، عن شيخ من الخوارج. وعمران بن هارون قال عنه أبوزرعه الرازي: صدوق، كما في «الجرح والتعديل» (٦ رقم الترجمة: ١٧٠٤).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل» ص٣٢ فقال رحمه الله: نا أبوزرعة، نا عمرو بن خالد الحراني، نا زهير بن معاوية، نا محرز أبورجاء وكان يرى القدر فتاب منه... إلخ.

والأثر صحيح. محرز أبورجاء هو ابن عبدالله الجزري، مولى هشام بن عبدالملك. قال عنه أبوحاتم: شيخ ثقة. وقال أبوعبيد الآجري: عن أبي داود: ليس به بأس، شامي يحدث عنه الكوفيون.

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: كان يدلس عن مكحول، يعتبر بحديثه ما بيَّن فيه السماع عن مكحول وغيره. اهـ من «تهذيب الكمال». وزهير بن معاوية إمام. وعمرو بن خالد الحراني جده فروخ بن سعيد التميمي، ثقة.

قال الشيخ الوالد رحمه الله: الشيخان قد رويا لجماعة من المبتدعة، ممن يرى القَدَر، وممن يرى الإرجاء، ومن الشيعة، ومن النواصب، ذكر هذا السيوطي في كتابه "تدريب الراوي" (١/ ٣٨٨).

فعلى هذا المبتدع إذا كان صدوق اللسان، ولم يدعُ إلى بدعته، ولم يروِ ما يوافق بدعته، فهو معتبرٌ عند الشيخين كما سمعتُم. فقد ذكر السيوطي فيما أظن نحو ثمانين واحدًا ممن تلبسوا ببدعة، ثم بعد ذلك روى لهم الشيخان.

قال الطالب: قولهم: رُمي بالقدر.

الجواب: يعني هو يحتاج إلى نظر، أما القدر فهو معنى قولهم: أن الخير من الله، والمعاصي من العبد ما تنسب إلى الله، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩].[(١)]

قال الطالب: إذا جاء الحديث الذي يؤيد حديث المبتدع من طريق آخر، ولكن فيه ضعف يسير.

الجواب: يدلُ على أنه ما تساهل في روايته ويُقْبَلُ.

في "صحيح مسلم"[(٢)]، من طريق عدي بن ثابت، وكان قاص الشيعة، وبعضهم يقول: إنه كان غاليًا في التشيع. في "صحيح مسلم" من طريقه وساق بسنده إلى علي بن أبي طالب أن عليًّا قال: والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إنه لعهد النبي الأمي ﷺ إليَّ: ألا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق.

---

(١) قلت: ومما استفدنا عن الوالد رحمه الله في دروسه ومجالسه: الفرق بين قولهم: رمي بالقدر، وقدري، ورمي بالتشيع، وشيعي ونحو ذلك، أن (رُمِي) ما فيه جزم، بخلاف (قدري) (شيعي) هذا فيه الجزم.

(٢) برقم(٧٨) كتاب الإيمان.

فهذا الحديث كما ترى في "صحيح مسلم"، والدارقطني ذكر الحديث من دون أن ينبه على أنه من رواية عدي بن ثابت، وهو شيعي، لكنه أعله بشيء آخر. فالحديث الحمد لله في "صحيح مسلم" وهو يوافق بدعة عدي بن ثابت، ومع هذا ما أعلم أحدًا طعن فيه؛ اللَّهم إلا بعض علمائنا المعاصرين في تعليقه على "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل" (١/ ٥٢)، المهم ما تكلم فيه الأولون فيما أعلم من أجل عدي، الدارقطني تكلم فيه من أجل شيء آخر لا أذكره[١]، ما هو من أجل عدي بن ثابت.

**سؤال: من عنده تدليس التسوية هل يُشترط منه التحديث في جميع السند؟**

**الجواب:** الذي يظهر أنه يشترط أن يُصرِّح في شيخه. مثل ما حصل من الوليد بن مسلم، حيث يروي عن الأوزاعي، ويحذف شيوخ الأوزاعي الضعفاء، فقيل له: قد أفسدت حديث الأوزاعي، قال: كيف؟ قيل: تروي عن الأوزاعي، عن نافع، وعن الأوزاعي، عن الزهري، وعن الأوزاعي، عن يحي ابن سعيد، وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع: عبدَالله بن عامر الأسلمي، وبينه وبين الزهري إبراهيم بن مرة، وقرة، وغيرهما، فما يحملك على هذا؟ قال:

---

(١) قلت: يقول الدارقطني في "التتبع" رقم(١٤٢) ط دار الآثار: وأخرج مسلم حديث عدي بن ثابت: والذي فلق الحبة. ولم يخرجه البخاري. اهـ وعلَّق عليه الوالد بكلام نفيس، وذكر أن هذا الحديث من الإلزامات -أي: وليس من التتبع- قال: لأن رجاله كلهم رجال الشيخين. ثم ذكر رحمه الله أن الحديث موافق لبدعة عدي بن ثابت، ولكن للحديث شواهد منها ما في "مجمع الزوائد" (٩/ ١٣٢): عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أحب عليًّا فقد أحبَّني، ومن أحبني فقد أحب الله، ومن أبغض عليًّا فقد أبغضني، ومن أبغضني فقد أبغض الله». رواه الطبراني، وإسناده حسن.

ومنها ما في "صحيح البخاري" أن النبي ﷺ قال لبريدة: «يا بريدة، أتبغض عليًّا؟» فقلت: نعم. قال: «لا تبغضه؛ فإن له في الخمس أكثر من ذلك». اهـ من حاشية "التتبع".

أنبل الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء. قيل: فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء، وهؤلاء ضعفاء أحاديثهم مناكير، فأسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات ضُعِّف الأوزاعي، فلم يلتفت إلى ذلك.(١)

فالظاهر أنه يصرِّح بالتحديث من شيخه وشيخ شيخه؛ لأنه ربما يكون قد حذف شيخ شيخه.

قال السائل: ومثل بقية بن الوليد؟

الجواب: نعم.

سؤال: المرفوع من قسم الصحيح أم من قسم الضعيف؟

الجواب: بحسب سنده.

السائل: حديث المبتدع هل يَشترط الجمهور فقط ألا يكون داعية؟

الجواب: هم يشترطون ألا تؤدي به بدعته إلى الكفر، وأن يكون صدوق اللسان.

الإمام الشافعي يقول في الخطابية: إنهم أكذب أهل الاهواء؛ لأنهم يشهدون بالزور لموافقيهم(٢).

---

(١) الأثر في ترجمة الوليد بن مسلم من «تاريخ دمشق».

(٢) أثر الشافعي في «مختصر المزني» بلفظ: (ولا أرد شهادة الرجل من أهل الأهواء إذا كان لا يرى أن يشهد لموافقه بتصديقه). «كتاب الشهادات مع شرحه الحاوي» (٢١/ ١٨١) ط دار الفكر.

**فائدة**: الخطابية.

قال ابن قتيبة في «المعارف»: الخطابية من الرافضة ينسبون إلى أبي الخطاب، وكان يأمر أصحابه أن يشهدوا على من خالفهم بالزور في الأموال والدماء والفروج، وقال: إن دماءهم =

السائل: لو تُمثل لبعض البدع المكفرة.

الجواب: مثل قول بعض الخوارج: إن سورة يوسف ليست من القرآن. ومثل قول بعض الشيعة في أن جبريل خان الرسالة، أو أن القرآن الذي بين أيدينا ناقص.

ومسألة التكفير يجب على المسلم أن يتحرى غاية التحري، فالرسول ﷺ يقول: «من قال لأخيه يا كافر، إن كان كما قال، وإلا رجع عليه»[(١)]، فيجبُ أن يتحرى في هذا غاية التحري، فالأمر الذي هو من ردَّ شيئًا معلومًا من الدين بالضرورة بدون تأويل.

إسحاق بن راهويه يقول: من رد حديثًا صحيحًا يعترف بصحته بدون تأويل فقد كفر. انظروا إلى هذه القيود: من رد حديثًا صحيحًا يعترف هو بنفسه بصحته بدون تأويل، فقد كفر.

ووكيع يقول: من رد حديث إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبدالله، في الرؤية، فهو جهمي[(٢)].

---

= ونساءهم لكم حلال. اهـ المراد.

وقال السمعاني في «الأنساب» مادة: خطابي، الخطابية: جماعة من غلاة الشيعة، وهم أصحاب أبي الخطاب الأسدي، وكان يقول بإلهية جعفر الصادق، ثم ادعى الإلهية لنفسه، يقال: لكل واحد منهم: الخطابي. اهـ وينظر «اللباب في تهذيب الانساب» لابن الأثير.

وقال الفيومي في «المصباح المنير»: الخطابية: طائفة من الروافض نسبة إلى أبي الخطاب محمد ابن وهب الأسدي الأجدع، وكانوا يدينون بشهادة الزور لموافقيهم في العقيدة، إذا حلف على صدق دعواه. اهـ

(١) أخرجه البخاري (٦١٠٤)، ومسلم (٦٠)، عن ابن عمر نحوه.

(٢) أثر وكيع بن الجراح أخرجه عبدالله بن أحمد في «السنة» (٤١٨) فقال رحمه الله: حدَّثني إسحاق بن =

وهذه فصول يحتاج إليها في هذه المقدمة:

## (فصل)

قال عثمان بن سعيد الدارمي: سئل يحيى بن معين عن الرجل يُلقِي الرجل الضعيف بين ثقتين، ويصل الحديث ثقة عن ثقة، ويقول أنقصُ من الإسناد، وأصلُ ثقة عن ثقة، قال: لا تفعل، لعل الحديث عن كذاب ليس بشيء، فإذا أحسَنَهُ إذا هو أفسده، ولكن يحدث بما روى.

قال عثمان: كان الأعمش ربما فعل هذا(١).

قلت: ظاهر هذا تدليس التسوية، وما علمت أحدًا ذكر الأعمش بذلك.

= بهلولٍ الأنباريُّ، قال: سمعت وكيعًا، يقول: من ردَّ حديث إسماعيل بن أبي خالدٍ عن قيسٍ، عن جريرٍ رضي الله عنه عن النبيِّ ﷺ في الرؤية فاحسبوه من الجهميَّة.

وهذا إسناد صحيح: إسحاق بن بهلولٍ ترجم له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٨٩) وقال: إسحاق بن بهلول بن حسّان أبو يعقوب الأنباريُّ الحافظ، الثّقة، العلاّمة، أبو يعقوب، التّنوخيُّ، الأنباريُّ. اهـ المراد.

وحديث جرير في الرؤية يشير إلى ما في «الصحيحين» البخاري (٥٥٤) ومسلم (٦٣٣) من حديث جرير بن عبدالله، قال: كنّا عند النبيِّ ﷺ، فنظر إلى القمر ليلةً -يعني البدر- فقال: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ، كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ، لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ ۝٣٩﴾ [ق:٣٩]، قَالَ إِسْمَاعِيلُ -أحد رواة الإسناد-: «افْعَلُوا لَا تَفُوتَنَّكُمْ».

(١) الأثر في «تاريخ ابن معين» رقم (٩٥٢).

ومن طريق عثمان بن سعيد الدارمي أخرجه الخطيب في «الكفاية» رقم (١١٧٣).

قال والدي الشيخ مقبل رحمه الله: تدليس التسوية إسقاطُ ضعيفٍ بين ثقتين، قد سمع أحدهما من الآخر.

وربما يقولون: سوَّاه فلانٌ، أو جَوَّده فلانٌ، أيضًا كذلك سوَّاه فلان أو جوَّده فلان بمعنى أنه أظهر سنده جيِّدًا بين الناس، أو بمعنى أنه أظهر سنده ليس فيه حذف.

**السائل: ما يؤمَن مِنْ هذا المدلِّس أن يُسْقِطَ شيخ شيخ شيخه؟.**

هل قد وُجِد هذا بالاستقراء، الذي وُجِد أن يُحْذَفَ شيخ شيخِه فقط، هذا الذي عُرِفَ.

## (فصل)

قال أبومصعب الزبيري[(١)] سمعت مالكًا يقول: لا تحمل العلم عن أهل البدع كلهم، ولا تحمل العلم عمن لم يعرف بالطلب ومجالسة أهل العلم، ولا تحمل العلم عمن يكذب في حديث النبي ﷺ، ولا عمن يكذب في حديث الناس، وإن كان في حديث النبي ﷺ صادقًا؛ لأن الحديث والعلم إذا سُمِع من الرجل فقد جعل حجة بين الذي سمعه

(١) صوابه: الزهري، كما في "تاريخ دمشق"، وما وجدت هذه النسبة (الزبيري) في تراجمه. وهو: أحمد بن أبي بكر القاسم الزهري، من رجال الجماعة، كما رمز له المزي في "تهذيب الكمال". وقال الذهبي في "سير أعلام النبلاء": (١١/ ٤٣٦) لازم مالك بن أنس، وتفقه به، وسمع منه "الموطأ" وأتقنه عنه. وذكر الذهبي أنه قال: أحمد بن أبي خيثمة في "تاريخه": خرجنا في سنة تسعة عشر ومائتين إلى مكة، فقلت لأبي: عمن أكتب؟ فقال: لا تكتب عن أبي مصعب، واكتب عمن شئت. قال الذهبي: أظنه نهاه عنه لدخوله في القضاء والمظالم، وإلا فهو ثقة نادر الغلط، كبير الشأن. اهـ

وبين الله تعالى، فلينظر عمن يأخذ دينه[١].

قال الشيخ الوالد رحمه الله: في قوله: لا تحمل العلم عمن لم يعرف بالطلب، يعني: شخص مقبول، لكن ما عرف بالطلب، أي: مقبول على اصطلاح الحافظ ابن حجر في «التقريب»، أو مجهول ما عرف بالطلب لا يحتج به.

والإمام مالك من كبار أتباع التابعين، دليل على أنه إذا كان غير معروف بالطلب حتى ولو كان من التابعين؛ لأنه هو نفسه من كبار أتباع التابعين.[٢]

وقال علي بن المديني: سمعت يحي بن سعيد القطان يقول: ينبغي في صاحب الحديث أن يكون فيه خصال: أن يكون ثبت الأخذ،

---

(١) أثر مالك أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/ ٨٢) ترجمة أبي علي الحسن بن حفص القضاعي، يرويه أبوعلي، عن الحسن بن رُشيق بمصر، نا المفضل بن محمد الجندي، نا أبومصعب أحمد بن أبي بكر الزهري، قال: سمعت مالك بن أنس... فذكره. وأبوعلي الحسن بن حفص بن الحسن البهراني الأندلسي ترجم له ابن عساكر في «تاريخه» (١٣/ ٨١) بروايته عن الحسن بن رشيق في آخرين، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا. والحسن بن رشيق ترجمه الذهبي في «السير» (١٦/ ٢٨) وقال: الإمام المحدث الصادق مُسند مصر، أبومحمد العسكري المصري منسوب إلى عسكر مصر المُعَدّل. ثم ذكر من شيوخه: المفضل بن محمد الجَنَدي. اهـ والمفضل ابن محمد الجَنَدي ترجمه كذلك الذهبي في «السير» (١٤/ ٢٥٧) وقال: المقرئ المحدث الإمام أبوسعيد. ثم ذكر أنه وثقه الحافظ أبوعلي النيسابوري. والأثر يتوقف في الحكم عليه لكون الحسن ابن حفص لم نجد نصًا في حاله عن الأئمة، والله أعلم.

(٢) وهناك كلمة مفيدة للوالد في شرحه لمختصر الحافظ ابن كثير ص (١٨١) توضح المراد بالطلب. يقول رحمه الله في كلامه على الثقة: بقي شيء لم يذكره وهو مهم، وقد نبه عليه الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال»: ما إذا اشتهر الراوي بالطلب ولو لم يوثقه معتبر. يعني: إذا اشتهر بالأخذ ومجالسة العلماء، وأخذ الناس عنه، فلو لم يوثقه معتبر فإن العلماء يوثقونه، وقد جاء في «الصحيح» جماعة من هذا، أي: من الذين لم يوثقهم معتبر، نبه على هذا الحافظ الذهبي رحمه الله، ونبه على هذا بعده صاحب مقدمة «لسان الميزان».

ويفهم ما يقال له، ويتبصر الرجال، ثم يتعاهد ذلك[(١)].

وقال ابن مهدي: قيل لشعبة: من الذي يترك حديثه؟ قال: إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكْثَر طُرِحَ حديثُه، وإذا أكثر الغلط طُرح حديثه، وإذا اتهم بالكذب طُرح حديثه، وإذا روى حديثًا غلطًا مجتمعًا عليه فلم يتهم نفسه عليه طرح حديثه، وأما غير ذلك فارو عنه[(٢)].

قال الشيخ الوالد رحمه الله: هذا الأخير بشرط أن يكون عِنادًا، أما إذا كان

---

(١) قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٤): نا صالح بن أحمد بن حنبل، نا علي بن المديني، قال: سمعت يحي بن سعيد يقول: ينبغي لكتبة الحديث أن يكون ثبت الأخذ، ويفهم ما يقال له، ويبصر الرجل يعني: المحدث، ثم يتعاهد ذلك منه، يعني: نطقه، يقول: حدثنا، أو: سمعت، أو: يرسله، فقد قال هشام بن عروة: إذا حدثك رجل الحديث، فقل: عمن هذا؟ أو فمن سمعته؟ فإن الرجل يحدث عن آخر دونه، يعني: دونه في الإتقان والصدق. قال يحي فعجبت من فطنته. وهذا أثر صحيح رجاله أئمة. يحي بن سعيد هو القطان، وليس يحي بن سعيد الأنصاري، ذاك أرفع طبقه، وليس من شيوخ على بن المديني. وأخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» رقم(٣٠) ط دار ابن حزم، وأبونعيم في «الحلية» (٨/ ٣٣٤)، والخطيب في «الجامع الأخلاق الراوي وآداب السامع» (٤٤٨)، وفي «الكفاية» رقم (٤٩٥).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل» (٢/ ٣١) فقال رحمه الله: حدثني أبي، عن أحمد الدورقي، نا عبدالرحمن بن مهدي، قال: قيل لشعبة: متى يترك حديث الرجل؟ قال: إذا حدث عن المعروفين مالا يعرفه المعروفون... إلخ. وهذا إسناد صحيح. وأحمد الدورقي هو: أحمد بن إبراهيم بن كثير بن زيد الدورقي، ثقة حافظ. وأخرجه العقيلي في مقدمة «الضعفاء» (١/ ١٣)، والرامهرمزى في «المحدث الفاصل» (٤٣٣)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ١٥٦)، وابن حبان في «المجروحين» ص٧٤، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» رقم (١١٠)، والخطيب في «الكفاية» رقم (٤٠١)، من طريق نعيم بن حماد، عن عبدالرحمن بن مهدي. ونعيم بن حماد هو: الخزاعي ضعيف، وكان رأسًا في السنة، رحمه الله.

واثقًا بكتابه، أو واثقًا بحفظه فإنه لا يقبل منه ذلك الحديث الذي خالف فيه الناس، ولا يُقدح فيه. هذا هو الصحيح في هذا.

يعني: الناس يخالفونه وهو يرويه على خلافهم، فقيل له في ذلك، فأبى أن يرجع. إن كان عنادًا قُدح فيه، وإن كان واثقًا بحفظه أو واثقًا بكتابه الحديث لا يُقبل منه، وتقبل أحاديثه الأخرى. والأحوط أن يقول: حفظي كذا، وخالفني الناس فيه. هذا الأحوط أن يبيِّن أن الناس خالفوه في هذا.

وقال ابن مهدي: الناس ثلاثة:

- رجل حافظ متقن، فهذا لا يختلف فيه.

- والآخر يهم، والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه، ولو تُرِكَ حديث مثل هذا لذهب حديث الناس.

قال الوالد الشيخ مقبل: مثل الذين أحاديثهم حِسَانٌ، يعني: مثل محمد بن عمرو بن علقمة، وعاصم بن أبي النجود الذين يقال فيهم: صدوق يخطئ، أو صدوق يهم. مثل هذا يُحَسَّنُ حديثه.

- والآخر يهم، والغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه[(١)].

---

(١) قال ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل» (٢/٣٨): حدثني أبي، نا أبوموسى محمد بن المثنى، قال: قال لي عبدالرحمن بن مهدي: احفظ عن الرجل الحافظ المتقن، فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم، والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه... إلخ. وهذا إسناد صحيح. وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١/١٢)، وابن عدي في «الكامل» (١/١٥٩)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٤٢٢)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٢٩٩)، وفي «الكفاية» (٤٠٦)، كلهم من طريق أبي موسى محمد بن المثنى، به. وقوله: (يترك حديثه) يعني: لا يحتج به، كما قال ابن أبي حاتم.

قلت: هذا أقسام الصادقين.

أما من يتعمد الكذب فلم يتعرض له ابن مهدي في هذا التقسيم.

وقال ابن المبارك: يكتب الحديث إلا عن أربعة: غلَّاط لا يرجع، وكذَّاب، وصاحب هوى يدعو إلى بدعته، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه[(١)].

وقال الإمام أحمد: ثلاثة كتب ليس لها أصول: وهي: المغازي، والتفسير، والملاحم[(٢)].

---

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٥٤)، تحت عنوان: صفة من لا يؤخذ عنه العلم. فقال رحمه الله: أنبأنا عمر بن سنان المنبجي، حدثنا قاسم السراج بطرسوس، قال: سمعت إسحاق بن عيسى يقول: سمعت ابن المبارك يقول... فذكره.

شيخ ابن عدى ترجم له الذهبي في «السير» (١٤/ ٢٩٠) فقال: المنبجي، الإمام، المحدث، القدوة، العابد، أبوبكر عمر بن سعيد بن أحمد بن سعد بن سنان الطائي. اهـ.

وإسحاق بن عيسى لم أعرفه، وليس بالطباع، وقد ذكر المزي في تلاميذ ابن المبارك: أبا إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن عيسى الطالقاني، فالله أعلم. ومن طريق ابن عدي أخرجه الخطيب في «الكفاية» رقم (٤٠٧).

(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١١٩)، ومن طريقه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٥٣٦)، قال: سمعت محمد بن سعيد الحراني يقول: سمعت عبدالملك الميموني يقول: سمعت أحمد بن حنبل، فذكره.

وهذا أثر صحيح.

شيخ ابن عدي محمد بن سعيد بن عبدالرحمن الحراني الحافظ كما في ترجمة الميموني من «تهذيب الكمال» ويقال له: الرقي، وقد ذكره السمعاني في «الأنساب» مادة: الحراني، والرقي، وقال في مادة الرقي: أبوعلي محمد بن سعيد بن عبدالرحمن بن إبراهيم بن عيسى بن مرزوق القشيري الرقي الحافظ، يعرف بابن الحراني، كان إمامًا فاضلًا حافظًا مكثرًا من الحديث، =

قلت: ينبغي أن يضاف إليها الفضائل، فهذه أودية الأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ إذ كانت العمدة في المغازي على مثل الواقدي[(١)]، وفي التفسير على مثل مقاتل والكلبي[(٢)]، وفي الملاحم[(٣)] على الإسرائيليات، وأما الفضائل فلا تحصى، كم وضع الرافضة في فضل أهل البيت، وعارضهم جهلة أهل السنة بفضائل معاوية، بل وبفضائل الشيخين، وقد أغناهما الله، وأعلى مرتبتها عنها.

قال الشيخ الوالد رحمه الله: قول الإمام أحمد رحمه الله: ثلاثة كتب ليس لها أصول، إما أن يُراد به الغالب، وإما أن يراد به كتب مخصوصة، ذُكر هذا الكلام في «الفوائد المجموعة» للشوكاني[(٤)]. إما أن يحمل على الغالب على هذه

---

= صنف كتاب «التاريخ» للرقيين. اهـ

وعبدالملك الميموني هو ابن عبدالحميد، ثقة فاضل، لازم أحمد أكثر من عشرين سنة.

(١) الواقدي، محمد بن عمر متروك، مع سعة علمه، كما في «التقريب».

(٢) مقاتل، هو: ابن سليمان البلخي. قال الذهبي في ترجمته من «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٠١): كبير المفسرين، يروي على ضعفه البيّن، ثم ذكر بعض شيوخه. وقال: قال وكيع: كان كذابًا، وعن أبي حنيفة قال: أتانا من المشرق رأيان خبيثان: جهم معطل، ومقاتل مشبه.

قال البخاري: مقاتل لا شيء البته. قال الذهبي: أجمعوا على تركه. اهـ

والكلبي: محمد بن السائب بن بشر متهم بالكذب، ورمي بالرفض، كما في «التقريب».

(٣) الملاحم: قال ابن منظور في «لسان العرب»: في الحديث: «اليوم يوم الملحمة»، وفي حديث آخر: «ويجمعون للملحمة» هي: الحرب، وموضع القتال، والجمع: الملاحم، مأخوذ من اشتباك الناس واختلاطهم فيها، كاشتباك لُحمة الثوب بالسدى، وقيل: هو من اللحم، لكثرة لحوم القتلى فيها. اهـ المراد.

(٤) «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» (٣١٥) نقله الشوكاني عن الخطيب البغدادي.

وعبارة الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» عقب أثر أحمد بن حنبل: وهذا الكلام محمول=

الكتب أن فيها أحاديث ضعيفة وموضوعة، وإما أن يُراد كتب مخصوصة كما ذكره -أي الحافظ- هنا مثل: «المغازي» للواقدي، وكذلك سيف بن عمر التميمي، وهكذا أبومخنف لوط، وجَمْعٌ ممن هم متروكون أو ضعفاء.

وهكذا أيضًا التفسير، فإن كتب التفسير ما قد وَجدت لها من يُنقيها من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، أما أحاديث الأحكام فقد خُدمت وأيُّ خدمة، لكن أحاديث التفسير وأحاديث المغازي (لم تُخْدَمْ).

وهذا فيه ضرر عظيم، خصوصًا المغازي، لأن كل طائفة تأخذ ما يناسبها وتعزوه إلى التاريخ، فهي محتاجة إلى تنقية، والله المستعان.

## (فصل)

قال ابن قتيبة في «اختلاف الحديث»: الحديث يدخله الثبوت والفساد من وجوه ثلاثة:

منها: الزنادقة، واحتيالهم للإسلام وتهجينه بدس الأحاديث المستبشعة والمستحيلة، والقُصَّاص، فإنهم يُميلون وجوه العوام إليهم، ويستدرون ما عندهم بالمناكير والغرائب والأكاذيب.

ومن شأن العوام ملازمة القاص، ما دام يأتي بالعجائب الخارجة عن نظر العقول[1].

---

= على وجه، وهو: أن المراد كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة، غير معتمد عليها، ولا موثوق بصحتها؛ لسوء أحوال مصنفيها، وعدم عدالة ناقليها، وزيادات القصاص فيها.

(١) «تأويل مختلف الحديث» صفحة (٤٠٤).

قال الشيخ الوالد رحمه الله: ابن قتيبة هو عبدالله بن مسلم بن قتيبة، وهو نفسه متكلم فيه.

وشيخ الإسلام ابن تيمية يثني عليه بسبب مدافعته عن السنة، وإن كان علمه قليلًا.

المهم: أنه هو نفسه متكلم فيه.

وهذا الكلام الذي قاله[١]: إن أولئك المتسولين كذبوا على رسول الله ﷺ.

وهناك قصة تُذكر ويذيعها الناس لكنها ليست بثابتة[٢]، هذه القصة كان بعض مشايخنا يحدِّثون بها فإذا هي في «ميزان الاعتدال» في ترجمة إبراهيم بن عبدالواحد وذكر الذهبي أنه يتَّهمه بهذه القصة (وهي):

إبراهيم بن عبدالواحد البلدي، لا أدري مَن هو ذا أتى بحكاية منكرة أخاف أن لا تكون من وضعه[٣]، روى الزبير بن عبدالواحد الحافظ عن هذا[٤] قال: سمعت جعفر بن محمد الطيالسي، يقول: صلى أحمد بن حنبل ويحيي بن معين في مسجد الرصافة، فقام قاص فقال: حدثنا أحمد بن حنبل ويحيي بن معين، قالا: ثنا عبدالرزاق، عن معمر، عن قتادة، عن أنس رضي الله تعالى عنه مرفوعًا قال: «من قال لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة منها طيرًا

---

(١) أي ابن قتيبة.

(٢) ذكر القصةَ والدي رحمه الله بالمعنى ثم أمر بقراءتها فقرأها الطالب من «لسان الميزان» وقد اكتفينا بالنقل من «لسان الميزان».

(٣) الطالب يسأل عن: (ألا تكون من وضعه)؟
الجواب: أي أنها تكون من وضعه.

(٤) أي عن إبراهيم البلدي.

منقاره من ذهب وريشه مرجان»... وأخذ في قصة طويلة، فجعل أحمد ينظر إلى يحيي، ويحيي ينظر إليه، فقال: أنت حدثتَه؟ قال: لا والله! فلما فرغ وأخذ قطعه - أي الدراهم-، قال له يحيي: تعال! مَن حدَّثك بهذا؟ فأنا ابن معين وهذا أحمد فإن كان ولا بد فالكذب على غيرنا. فقال: أنت يحيي بن معين؟! قال: نعم. قال: لم أزل أسمع أنك أحمق ما علمت إلى الساعة، كأنه ليس في الدنيا يحيي بن معين وأحمد بن حنبل غيركما، كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل غير هذا. فوضع أحمد بن حنبل كُمَّه على وجهه، وقال: دعه يقوم. فقام كالمستهزئ بهما. انتهى.

وهذا الرجل من شيوخ أبي حاتم وابن حبان[(١)] أخرج هذه القصة في مقدمة «الضعفاء»[(٢)] له عنه وأخرج عنه.

## (فصل)

قال ابن أبي خيثمة: قلت لابن معين: إنك تقول: ليس به بأس، وفلان ضعيف. قال: إذا قلت لك: ليس به بأس، فهو ثقة، وإذا

---

(١) هكذا في نسخة «لسان الميزان» ترجمة إبراهيم بن عبدالواحد البلدي (١/ ٧٩)، وكذلك قرأها الطالب والصواب: من شيوخ أبي حاتم ابن حبان بحذف الواو، أما أبوحاتم الرازي فهو أرفع طبقة لا يشترك هو وابن حبان في أحد من الشيوخ كما لا يخفى.

(٢) «المجروحون» لأبي حاتم ابن حبان (١/ ٨٠) في المقدمة أقسام المجروحين قال: ومنهم القصاص والسُّؤَّال الذين كانو يضعون الحديث في قصصهم ويروونها عن الثقات، فكان يحمل المستمع منهم الشيء بعد الشيء على حسب التَّعجب، فوقع في أيدى الناس وتداولوا فيا بينهم. وأخبرنا إبراهيم بن عبدالواحد المعصوب ببلد الموصل.. القصة بتمامها.

قال الطالب: وأيضًا يا شيخ ذكرها الذهبي في «السير» وأنكرها. اهـ .

قلت: هي في «سير أعلام النبلاء» (١١\٨٦) ونص كلامه: هذه حكاية عجيبة، وراويها البكري لا أعرفه، فأخاف أن يكون وضعها.

قلت: هو ضعيف، فليس هو بثقة، ولا يكتب حديثه[(١)].

وقال حمزة السهمي: قلت للدارقطني إذا قلت: فلان ليِّن، أيش[(٢)] تريد به؟ قال: لا يكون ساقطًا متروك الحديث، ولكن مجروحًا بشيء لا يسقطه عن العدالة[(٣)].

## (فصل)

قال ابن حبان: مَن كان منكر الحديث على قِلَّته لا يجوز تعديله، إلا بعد السبر[(٤)]. ولو كان ممن يروي المناكير، ووافق الثقات في الأخبار، لكان عدلًا مقبول الرواية، إذ الناس في أقوالهم على الصلاح والعدالة، حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، هذا حكم المشاهير من الرواة.

فأما المجاهيل الذين لم يروِ عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها[(٥)].

---

(١) الأثر في «تاريخ ابن أبي خيثمة» (٣رقم ٤٤٤٥)، وابن أبي خيثمة هو أبوبكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب، إمام ابن إمام رحمها الله تعالى. ومن طريق ابن أبي خيثمة أخرجه الخطيب في «الكفاية» رقم (٣٤).

(٢) أصله: أي شيء. كما في «فقه اللغة» للثعالبي.

(٣) الأثر مذكور في «سؤالات حمزة» وهو ابن يوسف السهمي، للدارقطني (٧٢)، ومن طريق حمزة السهمي أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٣٥).

(٤) السبر: هو روز الأمر وتعرف قدره، يقال: خبرت ما عند فلان وسبرته، كما في «معجم مقاييس اللغة». وقال الخليل بن أحمد في كتابه «العين»: السبر: التجربة، وسبر ما عنده، أي: جربه.

(٥) كلام ابن حبان رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «المجروحين» (٢رقم الترجمة ٨٣٠) ترجمة: عائذ الله المجاشعي.

قلت: وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة[(١)] إلى أن يتبيَّن جرحه، مذهب عجيب، والجمهور على خلافه.

وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب «الثقات» الذي ألفه، فإنه يذكر خلقًا ممن نص عليهم أبوحاتم وغيره، على أنهم مجهولون.

وكأن عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره.

وقد أفصح[(٢)] ابن حبان بقاعدته فقال: العدل من لم يعرف فيه الجرح، إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يُجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه، إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم[(٣)].

وقال في ضابط الحديث الذي يحتج به: إذا تعرَّى راويه من أن يكون مجروحًا أو فوقه مجروح، أو دونه مجروح، أو كان سنده مرسلًا أو منقطعًا أو كان المتن منكرًا.

هكذا نقله الحافظ شمس الدين ابن عبدالهادي في «الصارم المنكي» من تصنيفه[(٤)].

---

(١) قال الشيخ أحمد المعلمي اليمني في كتابه «التنكيل» (١/ ٤٥): عرَّف أهل العلم العدالة: بأنها مَلَكَةٌ تمنع عن اقتراف الكبائر، وصغائر الخسة.

(٢) أفصح عن الشيء إفصاحًا، إذا بيَّنه وكشفه، كما في «لسان العرب».

(٣) ذكره في مقدمة كتابه «الثقات» (١/ ١٣).

(٤) «الصارم المنكي» (ص١٠٤). وقد نقله السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٦٢) وعلَّق عليه: هذا =

وقد تصرف في عبارة ابن حبان، لكنه أتى بمقصده، وسيأتي بعض كلامه في أيوبَ آخِرِ مذكورٍ في حرف الألف[(١)].

قال الشيخ الوالد رحمه الله: الراوي لا بد من معرفة عدالته، فرب حافظ يكون حافظًا وهو متهم بأمور قبيحة، شرب خمر، أو بغير ذلك، مثل: سليمان ابن داود الشاذكوني. ورب ثقة في غاية من الثقة[(٢)] وهو لا يعي ولا يحفظ الحديث، مثل أبان بن أبي عياش، رجل فاضل، وهو لا يحفظ الحديث، إذا حدث أتى بأمر عجيب.

فقول ابن حبان أنه يكفي في الرجل ألّا يروي الأحاديث الضعيفة بقي عليه أنه لا بد من معرفة عدالته، ومن معرفة حفظه، فرب عدل يكون سيئ الحفظ، ورب حافظ يكون ضعيفًا، أو كذابًا. مثل: محمد بن حميد الرازي ضُعِّف وكُذِّب، ومثل أبي الفتح الأزدي، وهكذا غير واحد من الحفاظ الكبار، يُتكلم فيهم. فلا يكفي الحفظ وحده، ولا تكفي العدالة وحدها، لا بد من هذا وهذا، وهذان لم يشترطهما ابن حبان رحمه الله، بل ربما كما في «فتح المغيث» يقول في الراوي: لا أعرفه ولا أعرف من أبوه، وانتهى الأمر.

سؤال: ألا يستدل له بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ

---

= مشعر بعدالة من لم يجرح، ممن لم يروِ عنه إلا واحد. قال ويتأيد بقوله في ثقاته: أيوب الأنصاري عن سعيد بن جبير، وعنه مهدي بن ميمون، لا أدري من هو؟ ولا ابن من هو؟ فإن هذا منه يؤيد أنه يذكر في الثقات كل مجهول روى عنه ثقة، ولم يجرح، ولم يكن الحديث الذي يرويه منكرًا. اهـ

(١) «الثقات» لابن حبان (٦/ ٦٠).

(٢) يقصد رحمه الله: ورُبَّ عدلٍ في غايةٍ من العدالة؛ لأن الثقة يكون ثقةً في ضبطه وعدالته كما استفدناه من دروس والدي رحمه الله.

﴿فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾[الحجرات:٦] مفهوم المخالفة من الآية: إذا جاء غير الفاسق ما يلزم....

الجواب: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾[الإسراء:٣٦] خبر هذا الشخص الذي ليس بحافظ، ربما يحتمل أنه وهم، ونكون قد قفينا ما ليس لنا به علم. فالمهم أنه لا بد من معرفة العدالة والحفظ، هذا وهذا. الآية مفهومها: إذا جاءنا العدل فإننا نأخذ بقوله.

**سؤال: ألا يعرف التعديل بسبر أحاديث الراوي؟**

الجواب: هذا يعرف بسبر حديثه، وهذا لمن لم يكن جالسه الحفاظ. أما الذي يجالسه الحفاظ فهم يعرفونه، لكن رجل ما جالسوه ورأوا أحاديثه يسبرون أحاديثه، فإذا كان الغالب على أحاديثه الصواب قبلوه، وإذا كان الغالب عليه الخطأ ردوا أحاديثه. ومسلم تكلم على هذا في مقدمة «صحيحه» (ص٧): أن علامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عُرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبول له، ولا مستعمله.[1]

**سؤال: أهل المصطلح المتأخرون منهم ما ذكروا ذلك (أي: سبر أحاديث الراوي) من الأشياء التي تعرف بها العدالة؟**

الجواب: لا، الظاهر فيما يظهر في «فتح المغيث»، أن السبر والاختبار أيضًا

---

(١) هذه المسألة في معرفة ضبط الراوي، فضبط الراوي يعرف بموافقته للثقات، وقد استدرك والدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الجواب الذي بعد هذا وقال: هذا مما يعرف به الضبط.

مما يُعرف به عدالة الراوي[1].

---

(١) في «فتح المغيث» (٢/ ٢٣): يعرف الضَّبط أيضًا بالامتحان كما تقدَّم في المقلوب.اهـ.

فعندنا مسألتان:

إحداهما: معرفة ضبط الراوي، وخلاصة ما ذكر السخاوي وغيره أن ضبط الراوي يعرف بموافقة حديثه غالبًا حديث الثقات، فهذا ضابط محتج بحديثه، فإن وافقه نادرًا وكثرت مخالفته فهو دليل على عدم ضبطه، ولا يحتج به.

قال العراقي في «ألفيته»:

وَمَـنْ يُوَافِـقْ غَالِبًـا ذا الضَّـبْطِ فَضَـابِطٌ، أوْ نَـادِرًا فَمُخْطِـي

و(يُعْرَفُ الضَّبْطُ بِالِامْتِحَانِ) كما امتُحِن بعضهم بقلْب أحاديثه.

يراجع: «مقدمة ابن الصلاح» (١٠٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٥٣٥) للعراقي، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٢-٢٣)، و«الغاية في شرح الهداية في علم الرواية» (١٢٠)، كلاهما للسخاوي، و«تدريب الراوي» (١/ ٣٥٧).

الثانية: معرفة عدالة الراوي

تُعرف عدالة الراوي بتنصيص مُعَدِّلَيْنِ عَلَى عَدَالَتِهِ ،أو واحدٍ على الصحيح .

وتعرَفُ عدالة الراوي بالشهرة والاستفاضة، قال ابن الصلاح في «مقدمته في علوم الحديث» (١٠٥): فمن اشتهرت عدالته بين أهل النَّقل أو نحوهم من أهل العلم، وشاع الثَّناء عليه بالثِّقة والأمانة، استغني فيه بذلك عن بيِّنةٍ شاهدةٍ بعدالته تنصيصًا، وهذا هو الصَّحيح في مذهب الشَّافعيِّ رحمه الله، وعليه الاعتماد في فنِّ أصول الفقه.

وممَّن ذكر ذلك من أهل الحديث أبو بكرٍ الخطيب الحافظ، ومثَّل ذلك بمالكٍ، وشعبة، والسُّفيانين، والأوزاعيِّ، واللَّيث، وابن المبارك، ووكيعٍ، وأحمد بن حنبلٍ، ويحيى بن معينٍ، وعليِّ بن المدينيِّ، ومن جرى مجراهم في نباهة الذِّكر واستقامة الأمر، فلا يسأل عن عدالة هؤلاء وأمثالهم، وإنَّما يسأل عن عدالة من خفي أمره على الطَّالبين. اهـ.

وبعضهم زاد أن ممَّا يثبت به العدالة رواية جماعةٍ من الثقات عن الرَّاوي ،أو رواية من لا يروي إلا عن ثقة وهذا منتقد.

يراجع: «مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث» (١٠٥)، و«شرح التبصرة» (١/ ٣٢٧) للعراقي، و«فتح المغيث» (٢/ ٩) للسخاوي، و«المنهل الروي» (٦٣) لابن جُماعة.

ثم استدرك رحمه الله وقال: هذا مما يعرف به الضبط، بقي العدالة أهو عدل أم ليس بعدل؟ يقبل الظاهر، إذا لم يوجد في عدالته خلل.

سؤال: يقول الطالب: أليس الحافظ ابن حجر قال في «النخبة» بتعديل شيخ عارف بأمور التعديل: تعرف العدالة ولو بتعديل واحد؟

الجواب: نعم صحيح؛ لأن هذا مما يخالف التعديل فيه الشهادة، بل تعديل المرأة أيضًا مقبول فهناك حديث عائشة رضي الله عنها عند أن عدلتها بريرة[(١)]، وسألها النبي ﷺ فقالت: لا أعيب عليها شيئًا غير أنها جارية حديثة السن، تنام عن عجينها، فتأتي الداجن فتأكله.

فالتعديل سواء أكان من الرجل أو من المرأة. وهكذا الجرح من الرجل أو المرأة يكون مقبولاً.[(٢)]

قال الخطيب: أقل ما ترتفع به الجهالة[(٣)] أن يروي عن الرجل اثنان فصاعدًا من المشهورين بالعلم، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتها.

---

(١) القصة في البخاري (٤٧٥٠) ومسلم (٢٧٧٠).

(٢) وبهذا ينتهي الشريط الأول بتمامه، أسأل الله أن يفقهنا في دينه، وأن يرحم معلمنا ووالدنا رحمة الأبرار، وأن يسكنه الرفيق الأعلى.

والحاصل: أن ضبط الراوي يعرف بموافقته للثقات، وأن عدالة الراوي تعرف بنص الأئمة على أنه عدل، ولو بنص واحد منهم.

(٣) أي: الجهالة العينية، كما قال السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٦٢) وقال النووي في «تقريبه»: من روى عنه عدلان عيّناه ارتفعت جهالة عينه، ثم ذكر قول الخطيب هذا. وقول الخطيب في «الكفاية» (١/ ٢٩٠).

وقد زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك، وهذا باطل، لأنه يجوز أن يكون العدل لا يَعرف عدالته، فلا تكون روايته عنه تعديلاً له، ولا خبرًا عن صدقه.

كيف وقد وجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم، مع علمهم بأنهم غير مرضيين، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب.

مثل قول الشعبي: حدثنا الحارث وكان كذابًا[(١)].

وقول الثوري: حدثنا ثوير بن أبي فاختة، وكان من أركان الكذب[(٢)].

---

(١) أخرجه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٩). وهذه الآثار بأسانيدها عند الخطيب في «الكفاية».

(٢) قال البخاري في «الأوسط» (١٣٤٠): حدَّثنا مُحمَّد بن أبي صفوان قال سمعت أبي سمعت سفيان الثَّوريّ يقول كان ثوير من أركان الكذب، وكان ابن عيينة يغمزه.

وقال أبوحفص ابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» (ص٨٤): نا محمد بن محمد ابن سليمان الباغندي قراءة عليه قال: حدثني محمد بن عثمان بن أبي صفوان قال: سمعت أبي غير مرة يقول: سمعت سفيان الثوري... الأثر.

وأخرجَهُ العقيلي في الضعفاء رقم الترجمة (٢٢٦)، وابن عدي في «الكامل» ٢ رقم الترجمة (٣٢١)، وابن حبان في «المجروحين» رقم الترجمة (١٦٧)، والخطيب في «الكفاية» (٢٣٣) من طريق محمد بن أبي صفوان الثقفي، قال سمعت أبي يقول: سمعت سفيان الثوري يقول: فذكره.

ومحمد بن أبي صفوان هو محمد بن عثمان بن أبي صفوان بن مروان بن عثمان ترجمته في «تهذيب الكمال» بروايتِهِ عن جماعة من الرواة منهم والده عثمان بن أبي صفوان وهو ثقة.

ووالده عثمان أشار إليه المزي في ترجمة ابنه محمد حيث ذكر في شيوخ محمد والده عثمان، ولم أجد الآن له ترجمة، فالأثر يتوقف في الحكم عليه. والله أعلم.

وقول يزيد بن هارون: حدثنا أبوروح[(١)]، وكان كذابًا[(٢)].

وقول أحمد بن ملاعب: حدثنا مخوَّل بن إبراهيم، وكان رافضيًا[(٣)].

وقول أبي الأزهر: حدثنا بكر بن الشرود، وكان قدريًا داعية[(٤)].

---

(١) قال الذهبي في «ميزان الاعتدال»: أبوروح شيخ يزيد بن هارون، هو خالد بن محدوج تالف.

(٢) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٢٣٤) فقال رحمه الله: أخبرني عبدالله بن يحيي بن عبدالجبار السكري، أنا محمد بن عبدالله بن إبراهيم الشافعي، حدثنا جعفر بن محمد بن الأزهر، ثنا ابن الغلأبي، ثنا يزيد بن هارون... فذكره. وهذا إسناد حسن. عبدالله بن يحيي السكري شيخ الخطيب، ترجم له في «تاريخه» (١٠/ ١٩٧) وقال: كتبنا عنه وكان صدوقًا. اهـ وشيخه محمد بن عبدالله بن إبراهيم، قال عنه الذهبي في «السير» (١٦/ ٤١): الإمام المحدث المتقن الحجة الفقيه، مسند العراق، صاحب الأجزاء الغيلانات العالية. اهـ وشيخه جعفر بن محمد هو البارودي، ترجم له الخطيب في «تاريخه» (٧/ ٢٠٦) وقال: كان ثقة. اهـ

وشيخه ابن الغلابي: هو المفضل بن غسان بن المفضل، ترجم له الخطيب في «تاريخه» (١٣/ ١٢٥) وقال عنه: كان ثقة. اهـ

(٣) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (رقم٢٣٥) فقال رحمه الله: أخبرني الحسين ين على الطناجيري، ثنا عمر بن أحمد الواعظ، ثنا عبدالله بن محمد البغوي، حدثني أحمد بن ملاعب فذكره.

وهذا أثر صحيح. شيخ الخطيب الحسين بن علي الطناجيري ترجم له الخطيب في «تاريخه» (٨/ ٧٨) وقال: كتبنا عنه وكان دينا مستورًا، ثقة صدوقًا. اهـ

وشيخه عمر بن أحمد الواعظ هو أبوحفص المعروف بابن شاهين، كان ثقة أمينًا كما في «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٦٤): وعبدالله بن محمد البغوي هو أبوالقاسم، إمام كبير صاحب «زوائد الجعديات»، مترجم في «السير»، ومترجم في أخر.

وأحمد بن ملاعب: جده حيان، وهو أبوالفضل وثقه الدارقطني وغيره، يراجع «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٧٦)، ووصفه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٤٢): بالإمام المحدث الحافظ.

ومخوَّل بن إبراهيم ليس من رجال الإسناد قال عنه الذهبي في «ميزان الاعتدال»: رافضي بغيض، صدوق في نفسه، روى عن إسرائيل، قال أبونعيم: سمعته ورأى رجلًا من المسودة فقال: هذا عندي أفضل وخير من أبي بكر وعمر.

(٤) قال الخطيب رحمه الله في «الكفاية» (٢٣٨): أخبرنا أبوالحسن علي بن أبي بكر الطرازي بنيسابور، =

قلت: وقد روى هؤلاء كلُّهم في مواضع أخر عمن سُمِّي ساكتين عن وصفهم بما وصفوهم به.

فكيف يكون رواية العدل عن الرجل تعديلًا له، ولكن مَن عُرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإنه إذا روى عن رجل وُصِف بكونه ثقة عنده، كمالك وشعبة والقطان وابن مهدي وطائفة ممن بعدهم.

قال الشيخ الوالد: قيّده بـ(عنده)، لأنه يجوز أن يكون ثقة عنده، ضعيفًا عند غيره.

وما من أحد من هؤلاء إلا وقد روى عن ضعيف، أو عن ضعفاء، فالإمام مالك من الذين لا يروون إلا عن ثقات، ومع هذا فروى عن عبدالكريم بن أبي المخارق، وعن عاصم بن عبيدالله، وعن ثالث لا أذكر اسمه[(١)] وهم ضعفاء.

---

= أنا أبوحامد أحمد بن علي بن حسنويه المقرئ، ثنا أبوالأزهر أحمد بن الأزهر، ثنا بكر بن الشرود الصنعاني بصنعاء، وكان قدريًا داعية. إسناده ضعيف. أبوحامد أحمد بن علي بن حسنويه كُذِّب. قال الذهبي رحمه الله في «سير أعلام النبلاء» (٥٤٨/٥١) ابن حسنويه: الشيخ المعَمَّر الشهير. ثم ذكر عن الحاكم أنه قال: لو اقتصر على سماعه الصحيح لكان أولى به، لكنه حَدَّث عن جماعة أشهد بالله أنه لم يسمع منهم. ثم ذكر الذهبي عن حمزة السهمي أنه قال: سألت أبا زرعة محمد ابن يوسف عنه فقال: كذَّاب بحضرتي. قال الذهبي رحمه الله في «ميزان الاعتدال» (رقم٤٧٦)، قال الخطيب: لم يكن بثقة.

قلت -أي الذهبي:- قيل: حَدث ممن لم يدركه كمسلم والقُدماء. اهـ المراد.

وبكر بن الشرود ترجم له الذهبي في «الميزان» وقال: قال ابن معين: كذاب ليس بشيء، وقال النسائي والدارقطني: ضعيف، إلخ الترجمة.

(١) الثالث هو عطاء بن أبي مسلم الخراساني، كما استفدناه من والدي رحمه الله. =

الإمام أحمد أيضًا روى عن عامر بن صالح الزُبيري وهو ضعيف، حتى قال يحي بن معين: جُنَّ أحمد[١]. لمَّا روى عنه.

وهكذا شعبة يقول: لو لم أحدثكم إلا عن ثقة ما حدثتكم إلا عن ثلاثين. وفي رواية: ما حدثتكم إلا عن ثلاثة[٢].

---

= وقد نقل الترمذي في «العلل الكبير» (رقم ٤٩٥) عن البخاري أنه قال: ما أعرف لمالك بن أنس رجلاً يروى عنه مالك يستحق أن يترك حديثه غير عطاء الخراساني، قلت له: ما شأنه؟ قال: عامة أحاديثه مقلوبة.

وقال الترمذي تحت (رقم ٥٠٠): عطاء الخراساني رجل ثقة، روى عنه الثقات من الأئمة مثل: مالك ومعمر وغيرهما، ولم أسمع أن أحد من المتقدمين تكلم فيه بشيء. اهـ ودافع عنه ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٨٠) وذكر أنه ثقة، عالم رباني، وثَّقه كل الأئمة، ما خلا البخاري، ولم يوافَق على ما ذكره، وأكثر ما فيه أنه كان في حفظه بعض سوء.

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٨٣) وقال: سمعت محمد بن نوح بن عبدالله الجنديسابوري بمصر يقول: سمعت أبا داود السجستاني يقول: سمعت يحي بن معين يقول: جُنّ أحمد بن حنبل، يحدث عن عامر بن صالح. وهذا إسناد صحيح.

شيخ ابن عدي هو محمد بن نوح، ترجم له الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٣٤) ووصفه بالإمام الحافظ الثبت.

قال أبوسعيد بن يونس: ثقة حافظ، وقال الدارقطني: ثقة مأمون، مارأيت كتبًا أصح من كتبه، ولا أحسن. اهـ

وقد أفاد ابن عبدالهادي رحمه الله في «الصارم المنكي»: أن رواية الإمام أحمد عن الثقات هو الغالب من فعله، والأكثر من عمله كما هو المعروف من طريقة شعبة ومالك وعبدالرحمن بن مهدي ويحي بن سعيد القطان وغيرهم، وقد يروي الإمام أحمد قليلاً في بعض الأحيان عن جماعة نسبوا إلى الضعف، وقلة الضبط، على وجه الاعتبار والاستشهاد، لا على طريق الاجتهاد والاعتماد، مثل روايته عن عامر بن صالح الزبيري، ومحمد بن القاسم الأسدي. اهـ

(٢) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٢٤٠) من طريق حنبل بن إسحاق، قال: سمعت شعبة يقول: لو لم أحدثكم إلا عن ثقة لم أحدثكم عن ثلاثين، وهذا إسناد حسن، من أجل عاصم بن علي؛ =

وتكلم على هذه المسألة الحافظ ابن عبدالهادي في كتابه القيم «الصارم المنكي في الرد على السبكي»، أنه ما من أحد من هؤلاء إلا وقد روى عن ضعيف.

أبوداود يقول: مشايخ حريز بن عثمان ثقات[(١)]. ورجعنا إلى أقرب مرجع وهو

---

= فإنه صدوق ربما وهم، كما في «التقريب»، وأخرجه ابن عدي في مقدمة «الكامل» (١/ ٧٠)، وابن حبان في مقدمة «المجروحين» (١/ ٤٦) من طريق حمزة بن زياد الطوسي، قال: كان شعبة ألثغ وكان شيعيًا، وكان يقول: ويه ويه، لو حدثتكم عن ثقة ما حدثتكم عن ثلاثة.

وهذا إسناد ضعيف. حمزة الطوسي تركه أحمد. وقال ابن معين: ليس به بأس، قال مُهَنًّا: سألت أحمد عن حمزة الطوسي فقال: لا يكتب عن الخبيث، كما في «ميزان الاعتدال».

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» وقال: كتب إليَّ محمد بن أيوب، أنبأنا يحي بن معين، أنبأنا جرير، قال: لما ورد شعبة البصرة قالوا: حدثنا عن ثقات أصحابك قال: إن حدثتكم عن ثقات أصحابي فإنما أحدثكم عن نفر يسير من هذه الشيعة: الحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، وحبيب بن أبي ثابت، ومنصور.

وهذا أثر صحيح، محمد بن أيوب شيخ ابن عدي لعله محمد بن أيوب بن يحي بن الضريس، من كبار الأئمة، مترجم في «الجرح والتعديل» و«السير» وغيرهما.

لكن ما وجدت أنه روى عن ابن معين، أو روى عنه ابن عدي لا في ترجمة ابن عدي من «السير» ولا في ترجمة ابن معين من «تهذيب الكمال»، ولا في ترجمته هو من «الجرح» و«السير». لكنه قد رواه ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل» (١/ ١٤٨) من وجه آخر، عن جرير، وهو ابن عبدالحميد به.

وقد علق السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٥٧) على قول شعبة: عن (ثلاثة)، و(ثلاثين) وقال: ذلك اعتراف منه بأنه يروي عن الثقة وغيره، فينظر. وعلى كل حال فهو لا يروي عن متروك، ولا عمن أجمع على ضعفه. اهـ

ولعل شعبة بن الحجاج رحمه الله وتحريه في الأخذ، ونقده وصبره، يقول عنه عبدالرحمن بن مهدي: شعبة أمير المؤمنين في الحديث. أخرجه ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح» (١/ ١٢٦) وعلّق عليه: يعني فوق العلماء في زمانه.

(١) قال الآجري في «سؤالاته لأبي داود» (١٧٤١): سألت أبا داود عن سعيد بن مرشد الرحبي فقال: من التابعين. قلت: حدث عنه حريز. قال: شيوخ حريز كلهم ثقات. =

"تقريب التهذيب" فوجدنا أن من مشايخه من هو مجهول ومن هو ضعيف.

فلا يكفي في توثيق الشخص أن يكون المحدث إذا روى عن الشخص أن يكون ثقة، لكن ما أحسن ما قيده الحافظ ابن حجر رحمه الله بقوله (عنده).

الإمام الشافعي رحمه الله يروي عن إبراهيم بن أبي يحي الأسلمي، فقيل

---

= وتقدم عن والدي رحمه الله أنه لا يكفي في التوثيق أن تلميذ الراوي لا يروي إلا عن ثقة، لأنه ما من أحد منهم إلا وقد روى عن بعض الضعفاء.

وسمعنا من الوالد رحمه الله في بعض دروسه يقول: عن قول أبي داود: مشايخ حريز كلهم ثقات. ليس هذا على إطلاقه ولكنه تعديل في الجملة فقد وُجِد في مشايخ حريز بعض المجاهيل. اهـ.

وذكر ما يفيد هذا المعنى ابن رجب رحمه الله في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٨٧٩) في سياق كلامه على أقوال الأئمة في التجريح والتعديل.

قال: ومن ذلك قول ابن المديني: كل مدني لم يحدث عنه مالك ففي حديثه شيء.

وهذا على إطلاقه فيه نظر، فإن مالكًا لم يحدث عن سعد بن إبراهيم، وهو ثقة جليل متفق عليه.

ونظير هذا قول عبدالله بن أحمد الدورقي: كل من سكت عنه يحي بن معين، فهو ثقة.

ومن ذلك قول أبي داود: مشايخ حريز بن عثمان كلهم ثقات.

وقول أبي حاتم في مشايخ سليمان بن حرب كلهم ثقات. اهـ.

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في "السلسلة الضعيفة" (١٠٩٧) في الكلام على شبيب أبي روح: وقول أبي داود: "شيوخ حريز كلهم ثقات" ليس نصا في توثيقه لشبيب بالذات، لاحتمال أن أبا داود لم يعلم، أو لم يخطر في باله حين قال ذلك أن شبيبًا من شيوخ حريز.

وقال رحمه الله في "السلسلة الضعيفة" (٥٨٣٣) في الكلام على حمزة بن هانئ: وقد قال الآجري عن أبي داود: شيوخ حريز كلهم ثقات.

قلت: لعل هذا التوثيق المجمل لا يفيد هنا؛ ما دام أنه لم يرو عنه غير حريز، وقد أشار إلى ذلك الحافظ بقوله: شيخ لحريز؛ لا يعرف. اهـ.

وقول الحافظ ابن حجر في "تقريب التهذيب" عن ابن هانئ في قسم الأبناء رقم الترجمة (٨٤٩٠): قال ابن هانئ: شيخ لحريز لا يعرف.

للإمام الشافعي، فقال: لأن يخر من السماء أهون من أن يكذب[1]. وهو عند المحدثين كذاب، بل عند النسائي رابع أربعة، النسائي يقول: الكذابون أربعة: إبراهيم بن أبي يحيى في المدينة، ومحمد بن سعيد المصلوب بالشام، والواقدي ببغداد، ومقاتل بن سليمان بخراسان[2]. فقد جعله من رءوس الكذابين، والإمام أحمد يقول فيه: إنه قدري رافضي، كل بلاء فيه[3].

القصد: أنه لا يكفي أن يقول: لا أروي إلا عن ثقة، بل لا بد أن تنظر ماذا قال غيره. ويجوز أن يكون ثقة عنده، ضعيفًا عند غيره.

سؤال: الواقدي صاحب «السيرة»؟

الجواب: الواقدي صاحب «السيرة» وهو: محمد بن عمر.

**سؤال: يقال: إن الذين روى مثلًا عنهم مالك أو من قيل: إنه لا يروي إلا عن ثقات، هل يقال إنه وثقه؟**

الجواب: لا، لا يقال هذا، لأنه كما سمعت قبلُ، فالإمام مالك قيل له: لِمَ

---

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢١٩) ترجمة إبراهيم، عن شيخه يحي بن زكريا بن حيويه قال: سمعت الربيع يقول: سمعت الشافعي يقول: كان إبراهيم بن أبن أبي يحي قدريًا. قلت للربيع: فما حمل الشافعي على أن روى عنه؟ قال: كان يقول: لأن يخر إبراهيم من بُعد أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث. وهذا إسناد صحيح.

يحي بن زكريا بن يحي، ولقبه حيويه، ترجم له المزي في «تهذيب الكمال» (٣١/ ٣١٢) وهو ثقة.

(٢) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٦٩)، ومن طريق الخطيب أخرجه ابن الجوزي في مقدمة «الموضوعات» (١/ ٢٣)، وسنده صحيح.

(٣) أثر أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٥٣٥) تحقيق وصي الله:

بلفظ: قال أبي: أي: يقول عبدالله بن أحمد: وكان قدريًا جهميًا كل بلاء كان فيه، إبراهيم ابن أبي يحي. ومن طريق عبدالله بن أحمد أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢١٨).

رَوَيتَ عن عبدالكريم بن أبي المخارق؟ قال: غرني بكثرة طوافه. أي: طوافه بالكعبة، وفي رواية: غرني بكثرة سجوده.[1]

فما نحكم عليه بأنه ثقة، يقال: ثقة عنده هو.

سؤال: الثلاثة هؤلاء الذين روى عنهم الإمام مالك وهم ضعفاء، فيه غيرهم يعني بالتتبع هذا؟

الجواب: ما ذكر العلماء غيرهم.[2]

## (فصل)

قال الخطيب: اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثنان، وعدَّله مثل عدد من جرحه؛ فإن الجرح أولى.

والعلة في ذلك: أن الجارح يخبر عن أمر باطن، قد علمه، ويصدق المعدل، ويقول: قد علمت من حالِهِ الظاهر ما علمتَ أنت، وتفردتُ بعلم لم تعلمه من اختبار[3] أمره.

وإخبار المعدّل عن العدالة الظاهرة لا ينفي قول الجارح فيما أخبر به، فوجب بذلك أن يكون الجرح أولى من التعديل.

---

(١) ينظر «التمهيد» لابن عبدالبر (١/ ٦٠).

(٢) فـائدة: ما تقدم من اختلافهم في رواية العدل عن شيخ هل يكون تعديلًا له؟ هذا فيما إذا كان عدلًا. قال السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٥٧): أما رواية غير العدل فلا يكون تعديلًا باتفاق.

(٣) في «مقدمة لسان الميزان» (اختيار) بالياء، والتصويب من «الكفاية» المرجع الذي نقل منه المؤلف رحمه الله.

قال: فإذا عدَّل جماعة رجلًا وجرحه أقل عددًا من المعدلين، فإن الذي عليه الجمهور من العلماء أن الحكم للجرح والعمل به أولى.

وقالت طائفة: الحكم للعدالة وهو خطأ.(١)

قلت: بل الصواب التفصيل: فإن كان الجرح والحالة هذه مفسَّرًا قُبِلَ، وإلا عُمِلَ بالتعديل.(٢)

وعليه يُحمل قول من قدم التعديل، كالقاضي أبي الطيب الطبري(٣) وغيره.

فأما من جهل حاله، ولم يعلم فيه سوى قولِ إمام من أئمة الحديث: أنه ضعيف أو متروك أو ساقط أو لا يحتج به ونحو ذلك، فإن القول قولُهُ، ولا نطالبه بتفسير ذلك، إذ لو فسره كان غير قادح لمنعنا جهالة حال ذلك الرجل من الاحتجاج به، كيف وقد ضعف.

فوجه قولهم: إن الجرح لا يقبل إلا مفسَّرًا هو من اختُلف في توثيقه وتجريحه كما شرحناه، ويؤيده قول ابن عبدالبر: مَن صحَّت

---

(١) «الكفاية» للخطيب (ج١ ص٣٣٣).

(٢) قال البُلقيني في «محاسن الاصطلاح» (٢٩٤): تقديم الجارح مشروط عند الفقهاء، بأن يطلق المعدِّل، فإن قال المعدل: عرفت السبب الذي ذكره الجارح لكنه تاب وحسنت حالته، فإنه يقدم المعدل. ومحل هذا في الرواية في غير الكذب على النبي ﷺ، فإنه لا تقبل روايته وإن تاب. اهـ

(٣) أبوالطيب الطبري ترجم له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٦٦٨) وقال عنه: الإمام العلامة شيخ الاسلام، القاضي أبوالطيب طاهر بن عبدالله بن طاهر الطبري الشافعي. اهـ المراد.

عدالته، وثبتت في العلم إمامته، وبانت همته وعنايته بالعلم، لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي الجارح في جرحه ببينة[(١)] عادلة يصح بها جرحه على طريق الشهادات، والعمل بما فيها من المشاهدة لذلك ما يوجب قبوله[(٢)].

قال الشيخ الوالد رحمه الله: كلام الحافظ طيب كاف، أن الجرح المفسر مقدم على التعديل، وأن مَن ثبتت إمامته وجلالته لم يلتفت فيه إلى قول مَن تكلم فيه، إلا أن يأتي ببرهان، ومِن أجل هذا فالعلماء لا يلتفتون إلى النسائي في تجريحه أحمد بن صالح، بل قال العراقي:

وربما رُد قول الجارح ... كالنسائي في أحمد بن صالح

وهكذا إذا جاءنا مهوس من المهوسين العصريين، مثل: حسن الترابي ويقول: إن أحاديث البخاري تحتاج إلى نظر فيها، فلا يلتفت لمثل هذا الهَوَس[(٣)].

---

(١) قال السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٤٤): ليس المراد إقامة بينة على جرحه، بل المعنى أنه يستند في جرحه لما يستند إليه الشاهد في شهادته، وهو المشاهدة ونحوها.

(٢) كلام ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» ج٢ ص١٠٩٣.

(٣) أقول: للوالد رحمه الله مقالات في جرح الترابي وتكفيره، من ذلك:

١- حسن الترابي ترّب الله وجهه.

٢- الترابي هالك من الهلكى.

٣- الترابي الزنديق الكافر.

٤- أنا أعتقد أنه لو كان في عصر الإمام أحمد لحكم عليه بالزندقة.

وقال رحمه الله في «المصارعة» ص٣٠٤ وقد سئل: هل الترابي من جماعة الحداثيين أم لا؟

ج: الترابي ليس من جماعة الحداثيين، لكنه متأثر بالمدرسة العقلية، مدرسة محمد عبده، =

فمن ثبتت إمامته لا يقبل إلا من شخص عالم بأسباب الجرح، ويكون أيضا عنده تقوى وورع، تحمله على ألا يقول إلا الحق.

سؤال: سبب جرح النسائي في أحمد بن صالح؟

الجواب: سببه أن النسائي كان صغيرًا ما قد ظهرت لحيته، فكان أحمد بن صالح يكره أن يحضر حلقته من المردان، وما كان يلتفت إليه، ثم بعد ذلك ما قدَّر النسائي حق قدره. فكان يحي بن معين قد تكلم في أحمد بن صالح آخر

---

= وجمال الدين الأفغاني ومن سلك مسلكهم، وهو رجل مفتون بالزعامة، فله أخطاء يقرب بها إلى الكفر إن لم يكن كافرًا.

منها: أنه يبيح الاختلاط.

ومنها: أنه يقول: إن الرجم ما ورد في كتاب الله، رجم الزاني المحصن، فعلى هذا فلا رجم.

ويقول: إن أحاديث البخاري تحتاج إلى نظر. يا مسكين أنت الذي تنظر في «صحيح البخاري» وتصحح وتضعف، من أنت حتى تصحح وتضعف؟ وأنت لا تعرف شيئًا من كتب الجرح والتعديل.

عياذًا بالله لو سلط ذلك السفيه على «صحيح البخاري» ويضعف لعطل كتاب الله، وعطل سنة رسول الله ﷺ فأولى به وأليق به أن يرجع إلى الله سبحانه وتعالى، والله المستعان. اهـ من «المصارعة».

يجيز نكاح المسلمة بالنصراني، لأنه يباح زواج المسلم بالكتابية، والله عز وجل يقول: ﴿وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟﴾.

يسخر بالنبي ﷺ في شأن حديث الذباب: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه؛ فإن في أحد جناحيه داء، وفي الآخر شفاء».

رواه البخاري (٣٣٢٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ويقول: أنا آخذ بقول النصراني، ولا آخذ بقول محمد.

يقول: إنه لا يحتاج في هذا الوقت إلى الحج؛ لأن الحاج يذهب لرجم الشيطان. يرجمه من هنا، ولا يحتاج إلى أن يذهب إلى مكة. اهـ

غير هذا، فقال النسائي: إن يحي بن معين قد كذَّب أحمد بن صالح المصري. فلم يلتفت العلماء لقول النسائي في هذا. أخطأ فيه.

بل قال العلماء: تكلم فيه النسائي فآذى نفسه[(١)].

---

(١) قول يحي بن معين رحمه الله في أحمد بن صالح: كذاب، نفى ابن حبان رحمه الله أن يكون المصري، وإنما يعني المكي.

فقال رحمه الله في «الثقات» (٨/ ٢٥) ترجمة أحمد بن صالح: كان أحمد هذا في الحديث وحفظه ومعرفة التاريخ وأسباب المحدثين عند أهل مصر كأحمد بن حنبل عند أصحابنا بالعراق، ولكنه كان صلفًا تيّاهًا لا يكاد يعرف أقدار من يختلف إليه، فكان يحسد على ذلك.

والذي روى معاوية بن صالح الأشعري، عن يحي بن معين، أن أحمد بن صالح كذاب. فإن ذاك أحمد بن صالح الشمومى شيخ كان بمكة، يضع الحديث، سأل معاوية بن صالح يحي ابن معين عنه، فأما هذا فإنه مقارن يحي بن معين في الحفظ والإتقان، كان أحفظ بحديث المصريين والحجازيين من يحي بن معين، وكان بينه وبين محمد بن يحي النيسابوري معارضة لصلفه عليه، وكذلك أبوزرعة الرازي دخل عليه مسلّمًا فلم يحدثه، فوقع بينهما ما يقع بين الناس. اهـ

وأما الذهبي رحمه الله فقال في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٨٢) ترجمة يحي بن معين: ومن نادر ما شذ به ابن معين رحمه الله، كلامه في أحمد بن صالح حافظ مصر، فإنه تكلم فيه باجتهاده، وشاهد منه ما يلينه باعتبار عدالته، لا باعتبار إتقانه، فإنه متقن ثبت، ولكن عليه مأخذ في تيهٍ وبأوٍ كان يتعاطاه، والله لا يحب كل مختال فخور، ولعله اطلع منه على حال في أيام شبيبة ابن صالح، فتاب منه أو من بعضه، ثم شاخ، ولزم الخير، فلقيه البخاري والكبار، واحتجوا به. وأما كلام النسائي فيه، فكلام موتور، لأنه آذى النسائي، وطرده من مجلسه، فقال فيه: ليس بثقة. اهـ

قلت: قال ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٨٣) ترجمة أحمد بن صالح: أما سوء رأي النسائي فسمعت محمد بن هارون بن حسان البرقي يقول: هذا الخراساني -يعني- النسائي يتكلم في أحمد ابن صالح، وحضرت مجلس أحمد بن صالح وطرده من مجلسه، فحمله ذلك على أن تكلم فيه.

وقال الخطيب البغدادي في «تاريخه» (٤/ ٤٢٢): احتج سائر الأئمة بحديث أحمد بن صالح سوى أبي عبدالرحمن النسائي، فإنه ترك الرواية عنه، وكان يطلق لسانه فيه.

ويقال: كان آفة أحمد بن صالح الكبر وشراسة الخُلُق، ونال النسائي منه جفاء في مجلسه، =

## (فصل)

ومِمن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح: من كان بينه وبين من جرَّحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد. فإن الحاذق إذا تأمل ثلب[١] أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب، وذلك لشدة انحرافه في النصب[٢] وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح مَن ذكره منهم بلسان ذَلِقٍ[٣]، وعبارة طلقة، حتى إنه أخذ يلين مثل الأعمش، وأبي نُعيم، وعبيدالله بن موسى، وأساطين الحديث وأركان الرواية، فهذا إذا عارضه مثلُه أو أكبر منه فوثق رجلًا ضعَّفه[٤] قُبِلَ التوثيق.

ويلتحق به عبدالرحمن بن يوسف بن خراش المحدث الحافظ، فإنه

---

= فذلك السبب الذي أفسد الحال بينهما. ولقد بلغني أنه كان لا يحدث إلا ذا لحية، ولا يترك أمرد يحضر مجلسه. اهـ

وفي «سير أعلام النبلاء» للذهبي رحمه الله (١٢/١٦٧): كان سبب تضعيف النَّسائيِّ له أنَّ أحمد ابن صالحٍ كان لا يحدِّث أحدًا حتَّى يشهد عنده رجلان من المسلمين أنَّه من أهل الخير والعدالة، فكان يحدِّثه ويبذل له علمه، وكان يذهب في ذلك مذهب زائدة بن قدامة، فأتى النَّسائيُّ ليسمع منه، فدخل بلا إذنٍ، ولم يأته برجلين يشهدان له بالعدالة، فلمَّا رآه في مجلسه، أنكره، وأمر بإخراجه، فضعَّفه النَّسائيُّ لهذا. اهـ

(١) في «القاموس»: ثلبه يثلبه: لامه وعابه. اهـ

(٢) النصب: العداوة لأهل البيت.

(٣) قال الجوهري في «الصحاح»: ذلق اللسان بالكسر يذلق ذلقًا، أي: ذرب.

(٤) أي: ضعفه الجوزجاني.

من غلاة الشيعة، بل نسب إلى الرفض فيُتأنَّى[(١)] في جرحه لأهل الشام، للعداوة البينة في الاعتقاد.

ويلتحق بذلك ما يكون سببه المنافسة في المراتب، فكثيرًا ما يقع بين العصريين الاختلاف والتباين لهذا وغيره، فكل هذا ينبغي أن يُتأنَّى فيه ويتأمل، وما أحسن ما قال الإمام أبوالفتح القشيري[(٢)]: أعراض[(٣)] الناس حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها طائفتان: الحكام، والمحدثون، هذا[(٤)] أو معناه.

## (فصل)

وينبغي أن يتأمل أيضًا أقوال المزكين ومخارجها، فقد يقول العدل[(٥)]: فلان ثقة، ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه، وَوُجِّه السؤال له، فقد يُسأل عن الرجل الفاضل المتوسط في حديثه، فيُقرَن بالضعفاء، فيقال: ما تقول في فلان وفلان

---

(١) في ط دار الفكر: فسيأتي، والصواب ما أثبتناه، كما في النسخة الأخرى من «اللسان» تحقيق مكتب التحقيق.

(٢) أبوالفتح القشيري هو: المشهور بابن دقيق العيد. وكلامه مذكور في «الاقتراح في بيان الاصطلاح» ص٦١.

(٣) في طبعة دار الفكر: أغراض، بالغين المعجمة، والصواب: بالعين المهملة، كما في كتاب ابن دقيق.

(٤) هذا، أي: هذا لفظه أو معناه، وكأن الحافظ رحمه الله كتبه من ذاكرته، دون رجوعه إلى الكتاب.

(٥) كذا ولعل الصواب :المعدِّل.

وفلان؟ فيقول: فلان ثقة، يريد أنه ليس من نَمَط من قُرن به، فإذا سئل عنه بمفرده بيَّن حاله في التوسط.

فمن ذلك: أن الدوري قال: عن ابن معين أنه سُئل ابن معين عن ابن إسحاق وموسى بن عبيدة[1] الربذي: أيهما أحب إليك؟ فقال: ابن إسحاق ثقة[2].

وسئل عن محمد بن إسحاق بمفرده فقال: صدوق، وليس بحجة[3].

ومثله أن أبا حاتم قيل له: أيهما أحب إليك: يونس أو عُقيل؟

---

(١) في المقدمة: عبدة، بدون ياء، والصواب: ما أثبتناه.

(٢) الأثر في «تاريخ ابن معين» (رقم ٢٣٠) برواية الدوري، بلفظ: سألت يحي: أيهما أحب إليك: موسى بن عبيدة الربذي أو محمد بن إسحاق؟ فقال: محمد بن إسحاق. وليس فيه زيادة ثقة.
والدوري: ترجم له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢/٥٢٢) وقال: الإمام الحافظ الثقة الناقد أبوالفضل عباس بن محمد بن حاتم بن واقد الدوري، ثم البغدادي مولى بنى هاشم، أحد الأثبات المصنفين.
ولازم يحي بن معين وتخرج به وسأله عن الرجال وهو في مجلد كبير. اهـ المراد. وموسى بن عبيدة الربذي ضعيف، وابن اسحاق هو: محمد بن إسحاق بن يسار، صاحب «السيرة»، حسن الحديث، وكان يدلس. ترجم له ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (١/١٢٦) وذكر من أثنى عليه، ومن قدح فيه، ثم ختم الترجمة بقوله: ولا ريب أنه كان يتهم بأنواعٍ من البدع: من التشيع والقدر وغيرها، وكان يدلس عن غير الثقات، وربما دلس عن أهل الكتاب ما يأخذه عنهم من الأخبار. قال أحمد: هو كثير التدليس جدًا. قيل له: فإذا قال لنا، أو: أنا، فهو ثقة؟ قال: هو يقول: أخبرني فيخاف، يشير إلى أنه يصرح بالتحديث والإخبار ويخالف الناس في حديثه مع ذلك.

(٣) الأثر في «تاريخ ابن معين» (١٠٤٧) بلفظ: سمعت يحي يقول: محمد بن إسحاق ثقة، وليس بحجة. وكذلك هو بهذا اللفظ في «تهذيب الكمال» للإمام المزي رحمه الله.

فقال: عُقيل لا بأس به[(١)]. وهو يريد تفضيله على يونس.

وسئل عن عُقيل وزمعة بن صالح، فقال: عُقيل ثقة متقن[(٢)]، وهذا حكم على اختلاف السؤال.

وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة أهل الجرح والتعديل، ممن وثق رجلًا في وقت، وجرحه في وقت آخر.

وقد يحكمون على الرجل الكبير في الجرح يعني لو وجد فيمن هو دونه لم يجرح به، فيتعين لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها، ليتبين منها، فالعلة تخفى على كثير من الناس، إذا عرض على ما أصّلناه، والله الموفق.

قال الشيخ الوالد رحمه الله: نعم هذا أمر.

أمر آخر: أنه قد يتغير اجتهاده كما ذكره السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ١٤٤)، لأنه قد يقول: ضعيف، ثم يقول: ثقة. أو يقول: ثقة، ثم يقول: ضعيف. وأكثر من نُقل عنه هذا هو ابن معين رحمه الله، فربما يكون له قولان أو ثلاثة في الرجل الواحد.

سؤال: كيف السبيل الى معرفة القول المتأخر؟

الجواب: ينظر غيره، إذا اختلف قوله فيه ينظر قول غيره، ويؤخذ بقول

---

(١) أثر أبي حاتم في «الجرح والتعديل»: ترجمة عقيل (٧/ ٢٣٣).

(٢) سقط: ثقة متقن، من مقدمة «لسان الميزان» ط دار الفكر. والمثبت من النسخة الأخرى من مقدمة «اللسان» تحقيق مكتب التحقيق. ولم أجد الأثر في مظانه من «الجرح والتعديل لابن أبي حاتم»، فالله أعلم.

غيره، فإذا لم يوجد، توسط فيه بين القولين.

سؤال: إن كان جَرَحه بجرح مفسَّر، ومرة أخرى وثقه؟

الجواب: يؤخذ بالجرح المفسَّر، إلا أن يُعلم أن التوثيق بعد التجريح فذاك.

## (فصل)

قال ابن المبارك: من ذا سلم من الوهم[١].

قال الشيخ الوالد رحمه الله: الوهم: كالغلط وزنًا ومعنًى.

وقال ابن معين: لست أعجب ممن يحدث فيخطئ، إنما أعجب ممن يحدث فيصيب[٢].

---

(١) أثر ابن المبارك أخرجه ابن عدي في مقدمة «الكامل» (١/١٠٢) (ذكر عبدالله بن المبارك) أخبرنا الدغولي، قال: سمعت محمد بن عبدالله بن قهزاد يقول: سمعت أبا إسحاق الطالقاني يقول: سمعت ابن المبارك يقول: ومن يسلم من الوهم. وأبوإسحاق الطالْقاني هو: إبراهيم بن إسحاق بن عيسى، وربما نسب إلى جده، قال أبوبكر بن أبي خيثمة: عن يحي بن معين: ثقة. وقال في موضع آخر: ليس به بأس. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت، يقول بالإرجاء. وقال أبوحاتم: صدوق، كما في «تهذيب الكمال».

ومحمد بن عبدالله بن قهزاد كذا في «الكامل» قهزاد، بالدال المهملة ط دار الفكر. وفي «تهذيب الكمال» كذلك آخره دال. وفي «تقريب التهذيب» آخره ذال معجمة: قهزاذ، وهو ثقة، كما في «التقريب». والدغولي شيخ ابن عدي هو: أبوالعباس محمد بن عبدالرحمن الدغولي كما في ترجمة شيخه محمد بن عبدالله من «تهذيب الكمال» ترجم له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/٥٥٧) وذكر من شيوخه محمد بن عبدالله هذا، ومن الرواة عنه ابن عدي. وقال عنه: الإمام العلامة الحافظ المجود، شيخ خراسان. اهـ فالأثر صحيح.

(٢) أثر ابن معين في «تاريخه» (رقم ٥٢) برواية الدوري عنه. ومن طريق عباس الدوري أخرجه ابن عدي في مقدمة «الكامل» (١/١٠٢) في ذكر ابن مبارك، وتعجب ابن معين لأنه قل من يسلم =

قلت: وهذا أيضًا مما ينبغي أن يُتوقَّف فيه، فإذا جُرح الرجل بكونه أخطأ في حديث، أو وهم أو تفرد لا يكون ذلك جرحًا مستقِرًا ولا يرد به حديثه، ومثل هذا إذا ضُعِّف الرجل في سماعه من بعض شيوخه خاصة، فلا ينبغي أن يرد حديثه كله، لكونه ضعيفًا في ذلك الشيخ(١).

---

= من الخطأ.

(١) ومن أمثلة ذلك:

عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، محتج به، إلا في روايته عن عبيدالله بن عمر العمري، فقد قال النسائي: الدراوردي ليس به بأس، حديثه عن عبيدالله بن عمر منكر. ذكره ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦٦٨).

سماك عن عكرمة. قال ابن المديني: رواية سماك عن عكرمة مضطربة، كما في «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٦٤٣).

داود بن حصين، ما روى عن عكرمة فنكر.

إسماعيل بن عياش، يحتج به إذا روى عن الشاميين، ويضعف إذا روى عن غيرهم.

العكس، الشاميون إذا رووا عن زهير بن محمد الخراساني فيضعف، حتى قال الإمام أحمد: كأن الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر، فقلبوا اسمه.

عكرمة بن عمار اليمامي، قال ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦٤١): هو ثقة، لكن حديثه عن يحي ابن أبي كثير خاصة مضطرب، لم يكن عنده كتاب، قاله يحي القطان، وأحمد، والبخاري، وغيرهم.

محمد بن عجلان، اختلطت عليه أحاديث سعيد ابن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

جعفر بن بُرقان، ثقة مشهور، لكن حديثه عن الزهري خاصة مضطرب.

سفيان بن حسين، ضعيف في الزهري.

إسحاق بن راشد، ضعيف في الزهري.

وذكر الحافظ ابن رجب جماعة آخرين ممن ضُعِّفوا في بعض الشيوخ، وقُبِلوا في غيرهم، والله أعلم.

وقال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا روى الثقة حديثًا وإن لم يروه[1] غيره فلا يقال له: شاذٌّ، إنما الشاذ أن يروي الثقات حديثًا على وجه فيرويه بعضهم فيخالفه فيقال: شذ عنهم[2]. وهذا صواب، ومع ذلك فلا يخرج الرجل بذلك عن العدالة، لأنه ليس بمعصوم من الخطأ والوهم، إلا إذا بُيِّن له خطؤه فأصر.

**سؤال: في كثير من المسائل يصعب تمييز الشاذ من غير الشاذ!**

الجواب: أما العلماء المتقدمون فكما قال الحافظ ليست لهم قاعدة مطردة في هذا[3].

وأما نحن فلسنا حفاظًا بل مجرد باحثين، فنرجع إلى ما قاله الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: أن الشاذ أن يخالف مَن هو أرجح منه.

يخرج ما إذا خالف من هو مماثل له، فيحمل أن الحديث روي على الوجهين مثلًا في الرفع الوقف روي مرفوعًا وروي موقوفًا، فيقبل هذا وهذا. ويكون الرفع زيادة مقبولة.

وإن كان الذي رواه مرفوعًا أو متصلًا أرفع فهو الذي يؤخذ به، ومعارضُه

---

(١) في مقدمة «لسان الميزان» ط دار الفكر: (يره)، والصواب ما أثبتناه، كما في كتب التخريج.

(٢) أثر الشافعي أخرجه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي ومناقبه» (٢٣٣ و٢٣٤)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (رقم ٢٩٠)، والخطيب في «الكفاية» (رقم ٣٩٣) وغيرهم، ينظر مزيدًا على ذلك في حاشية «الكفاية» للدمياطي.

(٣) قلت: ونص كلام الحافظ في «النكت» (٢/ ٦٨٧): الذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن كما قدمناه في مسألة تعارض الوصل والإرسال. اهـ

يعتبر شاذًا.

فعندنا ثلاث صور:

١- الذي زاد الزيادة مماثل نقبلها.

٢- الذي زاد الزيادة أرجح نقبلها.

٣- الذي زاد الزيادة مرجوح، فهو الشاذ، ونتوقف فيه.

**سؤال: مثل مسألة الإشارة في التشهد، رواها كثير من الصحابة (يشير) فقط، فجاءت عند النسائي (يدعو بها يحركها) هذه كيف يحكم عليها بالشذوذ؟**

الجواب: هو شذَّ بها زائدة بن قدامة، وخالف نحو أربعة عشر راويًا، منهم من هو أرجح منه، كالسفيانين وشعبة، فهؤلاء أرجح منه، الواحد منهم أرجح من زائدة بن قدامة، فهو يعتبر شاذًا في هذا.

والحديث جاء عن جماعة من الصحابة، ثم جاء عن وائل بن حُجر، وكما سمعت أنه رواه عن عاصم بن كليب جمع، منهم: زائدة بن قدامة، وآخرون، فما زادها إلا زائدة، فهو يعتبر شاذًا في هذا[١].

وأحسن من تكلم عليها -أي: زيادة الثقة- ابن رجب في ملحق كتاب «العلل للترمذي» (٢/ ٧١٩)، والصنعاني في «توضيح الأفكار» (٢/ ١٦)،

---

(١) ينظر «الصحيح المسند» مسند وائل بن حجر، للوالد رحمه الله.

قلت: وكان الوالد رحمه الله يقول لنا: إن لم تكن لفظة: يحركها، شاذة فما في الدنيا شاذ.

قلت له: يقول بعضهم: ليس بين (يحركها)، ولفظ: (يشير) تنافي.

فاستنكر رحمه الله هذا القول، وقال إذا قلت: هاتِ ذاك الكتاب، وأشرت بالسبابة، هل أنا أحركها، أو لا أحركها -وأراني بالفعل- رحمه الله.

والحافظ أيضا في كتابه «النكت» (٢/ ٦٨٦)، فهذه الثلاثة المراجع من أحسن المراجع، كنت مغترًا بقول ابن الصلاح، حتى وقفت على هذه الثلاثة المراجع والحمد لله[1].

**سؤال: ألا يكون فيه قدح لوائل بن حجر، كونه قال هذه الصفة، ونفاها عبدالله بن عمر وعلي؟**

الجواب: الصحابة عدول، وما يُقدَح فيه، وهل علي بن أبي طالب وعبدالله

---

(١) وأذكر هنا للفائدة أقوال أهل العلم في الشاذ، وأقتصر على المشهور منها، وهي ثلاثة أقوال:
الأول: قول الشافعي، وقد مضى. وذكر ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (١/ ٤٦٢) أن تصرف الشيخين يدل على مثل هذا المعنى.
الثاني: قول الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص٣٧٥: أما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل بمتابع لذلك الثقة.
قال: وهو غير المعلوم، فإن المعلوم ما يوقف على علته، أنه دخل حديث في حديث، أو وهم فيه راوٍ، أو أرسله واحد، فوصله واهم. اهـ
الثالث: قول أبي يعلى الخليلي في «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» قال: الذي عليه حفاظ الحديث: الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ بذلك شيخ، ثقة كان أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك ولا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به. اهـ
وقد تعقب ابن الصلاح في «مقدمته» ص١٠٤ قول الحاكم والخليلي، وقال: ليس الأمر في ذلك على الإطلاق الذي أتى به الخليلي والحاكم، بل الأمر في ذلك على تفصيل، ثم ذكره رحمه الله.
وقال السيوطي رحمه الله في «تدريب الراوي» (١/ ٢٦٨): عقب قول الحاكم: فجعل الشاذ تفرد الثقة، فهو أخص من قول الخليلي.
وقال عقب قول الخليلي (ص٢٦٧): فجعل الشاذ مطلق التفرد لا مع اعتبار المخالفة.
فائدة: استفدنا من دروس الوالد رحمه الله أن الشاذ قد يطلق على ما خالف الحق كما قال ابن حزم.
قلت: ونص كلام ابن حزم رحمه الله في «إحكام الأحكام» يقول: الحق لا يكون شاذًا، وإنما الشاذ الباطل. اهـ

ابن عمر ملازمان للرسول ﷺ في جميع أحواله، فممكن وائل بن حجر كان في الصفوف الأوَل، وعلي بن أبي طالب وهكذا عبدالله بن عمر في المؤخر، فيحمل على بعض الأوقات، أما القدح ما يقدح في الصحابي، لو فرضنا أنه وهم كما وهم ابن عباس في حديث أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو مُحْرِم[(١)]. العلماء ما قبلوه من ابن عباس، وما قدحوا في ابن عباس.

**سؤال: أما تقول: إن كلًّا أخبر بما يعلم؟**

**الجواب: نعم، لا بأس، فعند هذين زيادة علم[(٢)].**

**الطالب: عندنا بعض الأسئلة نريد أن تفيدونا فيها جزاك الله خيرًا.**

**السؤال الأول: أهل السنة والجماعة هل يصح لهم في الحضر -هذا مثلًا-**

---

(١) أخرجه مسلم (١٤١٠).

(٢) قلت: كذا كان الكلام، لأنه ما سجل ما قبل السؤال الذي قبل هذا، وكأن الصفة التي ذكرها الطالب مسألة رفع اليدين عند السجود فبنحو ذلك سمعنا من دروس الوالد أن علي بن أبي طالب وابن عمر أكثر ملازمة لرسول الله ﷺ من وائل ومالك بن الحويرث، فيحمل هذا على النادر.

وفي «رياض الجنة» للوالد رحمه الله ص١٤٦ بعد أن ذكر رحمه الله حديث علي بن أبي طالب في «سنن أبي داود» (رقم ٧٤٤)، عن رسول الله ﷺ أنه كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حذو منكبيه، ويصنع من ذلك إذا قضى قراءته وأراد أن يركع، ويصنعه إذا رفع من الركوع، ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو قاعد، وإذا قام من السجدتين رفع يديه كذلك.

قال: يستفاد من رفع اليدين في أربعة مواضع في الصلاة، ونفي علي رضي الله عنه، وكذا ابن عمر في «الصحيحين» رفع اليدين في السجود يدل على أنهما ما رأيا رسول الله ﷺ يفعله في السجود، وقد رواه النسائي من حديث مالك بن الحويرث، والدارقطني من حديث وائل بن حجر، ومالك ووائل رضي الله عنهما مثبتان، إلا أن علي بن أبي طالب وعبدالله بن عمر رضي الله عنهما أكثر ملازمة لرسول الله ﷺ، فيحمل على أن النبي ﷺ فعله في بعض الأحيان، والله أعلم. اهـ

**رجل مسئول أمير الجماعة، وفي قرية أخرى يكون لهم أمير؟**

الجواب: أنا سمعت شريطين للشيخ الألباني، وللشيخ أبي إسحاق الحويني[(١)] حول هذا الموضوع، وهو خاص بالإخوة السودانيين، فربما نعطيها الأخ يسجلها إن شاء الله ويعطي لكم منها شريطين. وما من شك أن هذه التكتُّلات بدعة من بدع العصر، فرقت كلمة المسلمين، تعتبر بدعة من بدع العصر.

والحق أن دعوة أنصار السنة بالسودان قامت بواجب عظيم، وأُعطوا ما شاء الله من حسن الخطابة، والإقدام على إنكار المنكر، وربما ينصب أحدهم مكبرات الصوت في الشارع ويتكلم. هذا ربما ما يتأتى في البلاد الأخرى، وبعد أن دخلتها هذه الإمارات وهذه الأفكار ضعفت، وبقيت مجرد إدارات، والله المستعان.

فأنتم إن شاء الله تعالجون الوضع ما استطعتم، وإخوان أفاضل يفصلونهم من أجل أنهم لا يقولون بالإمارة، ومن أجل أنهم ينكرون اختلاط الرجال بالنساء في الجامعات.

**سؤال: حول التلفاز والفيديو: أحد الإخوة يقول له شريط مثلا حلقة دينية، أو محاضرة دينية، يريد أن يعرضها على جماعة الفيديو؟**

الجواب: الرسول ﷺ يقول: «لا تدخل الملائكة بيتًا فيه كلب ولا صورة»، متفق عليه من حديث أبي طلحة[(٢)].

وأمر علي بن أبي طالب ألا يدع قبرًا مشرفًا إلا سوَّاه، ولا صورة إلا

(١) كذا أحال رحمه الله إلى شريطه، وفي مرض وفاته ذكره من جملة المبتدعة.

(٢) البخاري (٣٢٢٥)، ومسلم (٢١٠٦).

طمسها[1]. و(صورة) نكرة في سياق النهي، فهي تشمل كل صورة.

ثم بعد ذلك الصورة التي في القرام مزقها النبي ﷺ[2].

الصورة التي في جدران الكعبة، رأى النبي ﷺ كما في «مسند الإمام أحمد» من حديث جابر: إبراهيم وإسماعيل يستقسمان بالأزلام، فقال: قاتلهما الله إن استقسما بالأزلام. أي: ما استقسما بالأزلام.

ثم أمر بخرقة وماء فمسحها[3]. دليل على أنها ليست بمجسَّمة.

والقصد أن طرق الخير كثيرة، وأنا الآن يعلم الله أعجب غاية العجب من إقبال الناس على دعوة أهل السنة هاهنا على ما بها من الضعف.

ورب كلمة في مجلس صغير مثل هذا أو أصغر، تطير وتملأ الآفاق، ورب كلمة تردد في الإذاعات وفي وسائل الإعلام وتذهب بها الرياح.

فالبركة من الله سبحانه وتعالى، وما نستعين في الدعوة بمحرم، ولا نرتكب بدعة من أجل مصلحة الدعوة، ولا نترك واجبًا من أجل مصلحة الدعوة. ونحن لسنا مفوَّضين، ورب العزة يقول في كتابه الكريم لنبيه محمد ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾[آل عمران:١٢٨]، ويقول: ﴿فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًاۖ إِنْ عَلَيْكَ

---

(١) أخرجه مسلم (٩٦٩).

(٢) هذا عند البخاري (٥٩٥٧).

(٣) قلت: هذا لفظ حديث ابن عباس في «صحيح البخاري» رقم (٣٣١٥). وأما حديث جابر فهو عند أحمد (٢٢/٤٤٩) بلفظ: أن النبي ﷺ نهى عن الصور في البيت، ونهى الرجل أن يصنع ذلك، وأن النبي ﷺ أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه زمن الفتح وهو بالبطحاء أن يأتي الكعبة فيمحو كل صورة فيها، ولم يدخل البيت حتى محيت كل صورة فيه.

وانظر رسالة الوالد «حكم تصوير ذوات الأرواح».

إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ﴾[النساء:٨٠]. فعلينا أن نبلغ كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ في حدود ما نستطيع، ونبتعد عما ربما يكون سببًا لنكبة الدعوة، لأن الله سبحانه وتعالى يقول في كتابه الكريم: ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾[التوبة:٢٥]، بسبب أن أُعجب بعضهم بكثرتهم.

ويقول: ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۚ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ ۖ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[آل عمران:١٥٢].

ويقول: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْا۟ مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا۟ ۖ ﴾[آل عمران:١٥٥].

وعند أن كانت الدعوة في السودان يصرفون عليها من عرقهم أخبرني بهذا الشيخ زاهر الذي تسمونه بِمُشبب، حتى شهد لهم بذلك بعض الصوفية. وهكذا كانت ما شاء الله الدعوة قوية، ويأتينا الإخوان إلى المدينة، ونراهم يتكلمون في الحرمين المكي والمدني بكلامٍ ما شاء الله مثل العسل محبوب، لأنه كلام صراحة، وكلام يتحدث عما يحتاج له الناس.

يا إخوان أنا أنصحكم أن تنصحوا رؤساءكم أن يتقوا الله سبحانه وتعالى في الدعوة، وما يغترون بمن ضاع وماع.

بعض الإخوة الكويتيين الحمد لله أتونا إلى هنا وعرضوا علينا، فقلنا لهم: إن كنتم تساعدون الدعوة بدون شرط ولا قيد فذاك، وإلا فدعوتنا أغلى من

هذا، وما كنا لنبيع دعوتنا، فالحمد لله أغنانا الله سبحانه وتعالى من فضله.

فأنا أقول للإخوان: يُقبلون إقبالاً كليًّا على طلب العلم.

وكم لدعوة أنصار السنة منذ بدأت، قدر ثلاثين سنة؟

قال أحد الطلاب: يمكن أكثر من ثلاثين سنة.

أنا أقول: الصراحة أن طلبة العلم الذين هم مستفيدون هم متخرجون من الجامعة الإسلامية، وهم متخرجون من السعودية. هذا هو الصحيح.

فكيف لو جلس طلبة العلم، وإخواننا قد زاروا -كما تعرفون- ثلاثة، والحمد لله. وأخبرونا بما وجدوا، أنهم وجدوا خيرًا كثيرًا، وإقبالاً على السنة ليس له نظير. أخبرونا بهذا، فنحن كنا نود أن نتزاور نحن وهم، لكن النصر ما هو بأن نُقحم أنفسنا في الطاغوتية في مجلس النُّوّاب.

إيش مجلس النواب هذا؟ هو مجلس تشريعي، والله عز وجل يقول: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾[الشورى:٢١] ولا نرتكب محرمًا، والنصر من عند الله، والبركة من الله سبحانه وتعالى، والله المستعان.(١)

---

(١) وللفائدة في بيان حال هؤلاء المدعوين أنصار السنة في السودان أنقل شيئا مما سمعناه من الوالد ودوَّناه، وما ذكره رحمه الله في مؤلفاته، يقول رحمه الله: أنا الآن تثقل عليَّ لفظة: (أنصار السنة)، لكن أتكلم بها من باب أن النبي ﷺ تكلم بالأسماء على ماهي عليه مثل:

أنـــا النـــبي لا كـــذب    أنـــا ابـــن عبـــد المطلـــب

ولا يجوز التعبيد إلا لله، فتثقل عليَّ لفظة أنصار السنة، لأنهم قد صاروا أنصار الباطل، إلا من رحم الله، وأصبحوا يتهافتون على الدنيا، وصدق الرسولُ ﷺ إذ يقول: «لكل أمة فتنة، وفتنة أمتي المال». وكلامه رحمه الله مذكور في "فضائح ونصائح". =

## (فصل)

وقال الشافعي رحمه الله في «الرسالة»: ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة -يعني بذلك خبر الواحد- إلا أن يكون مَن حدث به ثقة في دينه، معروفًا[1] بالصدق في حديثه، عاقلًا بما يحدث به، عالمًا بما يحيل معاني

=

ويقول رحمه الله: أما جماعة أنصار السنة فقد أصبحوا جماعة أنصار المال.

وسُئل رحمه الله: كيف يتعامل الشباب السوداني مع جماعة أنصار السنة؟

فأجاب: أنصحهم أن يطلبوا العلم، وأن يبتعدوا عن جماعة أنصار السنة، فقد أصبحوا دعاة بدعة، ودعاة مادة.

وقال عنهم رحمه الله: الغالب عليهم أنهم لا يهتمون بعلم الحديث، من أجل هذا وُجد في صفوفهم من ينكر أحاديث ثابتة عن النبي ﷺ وقد وُجد في صفوفهم من يحمل أفكار المعتزلة، فهو ينكر حديث أن النبي ﷺ سُحر، وينكر ما لا يوافق هواه من السنة بالسودان، وذهبت مذهب الخوارج. وقد التقيتُ بهم بالمدينة فوجدتهم يكفرون المسلمين، نسأل الله لنا ولهم الهداية.

وكل هذا نشأ بسبب إعراضهم عن تعلم علم الحديث، وقد أفصح بعضهم بهذا، وجدير بمن يدعي أنه من أنصار السنة أن يكون من أحرص الناس بالعمل على السنة، وعلى تعلم السنة وأخذها من مصادرها. وقبيح بالداعي إلى الله أن يزعم أنه من أنصار السنة وهو جاهل بكتب السنة، وبأحاديث رسول الله ﷺ لا يعرف صحيحها من سقيمها، ولا معلولها من سليمها. ذكره الوالد في «المخرج من الفتنة».

وأختم الكلام عليهم بقوله: وبعد: فقد تغيرت أحوال أنصار السنة بالسودان، وشغلت بجمع الأموال، وأصبحت تحارب أهل السنه، أعني الشباب المتمسك بدينه، الذي ينكر عليهم اختلاط الرجال والنساء بالجامعات، وينكر عليهم بناء المساجد وتسليمها للصوفية، والشباب المتمسك بدينه نافر عنهم غاية النفور. ونحن ننصحهم بالبُعد عن جماعة أنصار السنة، فقد أصبحت لا يهمها إلا جمع الأموال، نسأل الله أن يردهم إلى الحق ردًا جميلًا.

المرجع «المخرج من الفتنة» (ص ١٣٣-١٣٤).

(١) في مقدمة «لسان الميزان»: معرفًا، بحذف الواو، والمثبت من «الرسالة».

الحديث من الألفاظ[(١)].

(١) قال ابن رجب رحمه الله في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٧٦): أما الصحيح من الحديث، وهو الحديث المحتج به، فقد ذكر الشافعي رحمه الله شروطه بكلام جامع. ثم ذكر كلامه الذي نقله الحافظ ابن حجر من «الرسالة».

قال: وقد تضمن كلامه رحمه الله أن الحديث لا يحتج به حتى يجمع رواته من أولهم إلى آخرهم شروطًا:

أحدها: الثقة في الدين، وهي العدالة.

والثاني: المعرفة بالصدق في الحديث ويعني بذلك، أن يكون الراوي معروفًا بالصدق في رواياته، فلا يحتج بخبر من ليس بمعروف بالصدق، كالمجهول الحال، ولا من يعرف بغير الصدق.

الثالث: العقل لما يحدث به.

قال: وقوله هنا، عاقلًا لما يحدث به، عالمًا بما يحيل معاني الحديث من اللفظ هو شرط واحد ليس فيه تكرير، بل مراده يعقل ما يحدث به فهم المعنى، ومراده بالعلم بما يحيل المعنى من الألفاظ معرفة الألفاظ التي تؤدي بها المعاني.

الرابع: حفظ الراوي، فإن كان يحدث من حفظه اعتبر حفظه لما يحدث به، لكن إن كان يحدث باللفظ اعتبر حفظه لألفاظ الحديث، وإن كان يحدث بالمعنى اعتبر معرفته بالمعنى واللفظ الدال عليه.

الخامس: أن يكون في حديثه الذي لا ينفرد به يوافق الثقات في حديثهم، فلا يحدث بما لا يوافق الثقات وهذا الذي ذكره معنى قول كثير من الأئمة الحفاظ في الجرح في كثير من الرواة يحدث بما يخالف الثقات، أو يحدث بما لا يتابعه الثقات عليه لكن الشافعي اعتبر أن لا يخالفه الثقات، ولهذا قال بعد هذا الكلام: بريئًا أن يحدث عن النبي ﷺ بما يحدث الثقات خلافه. وقد فسر الشافعي الشاذ من الحديث بهذا.

قال يونس بن عبد الأعلى: سمعت الشافعي يقول: ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثًا لم يروه غيره، إنما الشاذ من الحديث أن يروي الثقات حديثًا فيشذ عنهم واحد فيخالفهم.

وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات =

أو يكون من يؤدي الحديث بحروفه كما سمعه، لا يحدث به على المعنى، فإنه إذا حدَّث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدرِ لعله يحيل الحلال إلى الحرام، أو الحرام إلى الحلال، وإذا أدى بحروفه لم يبق وجه يخاف منه إحالة الحديث(١)، حافظًا إن حدث بحروفه من حفظه، حافظًا لكتابه إن حدث من كتابه، إذا شرِك أهلَ الحفظ في الحديث وافقهم، بريئًا من أن يكون مدلسًا يحدث عمن لقي بما لم يسمع منه، أو يحدث عن النبي ﷺ بما يحدث الثقات خلافه.

ويكون كذلك حكم من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي الحديث موصولًا إلى النبي ﷺ أو إلى من انتهى به إليه دونه، لأن كل واحد منهم مثبت(٢) من حدثه، وشاهد على مَن حدث عنه، فلا يستغنى في

= خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضًا، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه.

السادس: أن لا يكون مدلسًا، فمن كان مدلسًا يحدث عمن رآه بما لم يسمعه منه فإنه لا يقبل منه حديثه حتى يصرح بالسماع ممن روى عنه، وهذا الذي ذكره الشافعي قد حكاه يعقوب ابن شيبة عن يحيى بن معين. اهـ

ولمزيد الاستفادة يراجع «شرح علل الترمذي» لابن رجب .

(١) الأفضل أن يؤدي الحديث على وجهه الذي سمعه، لقول النبي ﷺ: «نضر الله امرءًا سمع منا مقالة فوعاها، ثم أداها كما سمعها». الحديث.

(٢) في مقدمة «اللسان»: ثبت، والمثبت من «الرسالة».

كل واحد منهم عما وصفت"[(١)].

قال: ومن كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم يقبل حديثه، كما يكون من أكثر التخليط في الشهادة لم تقبل شهادته.

وأقبل[(٢)] الحديث ممن قال: حدثني فلان، عن فلان، إذا لم يكن مدلسًا.

ومن عرفناه دلَّس مرة فقد أبان لنا عورته[(٣)] في روايته، وتلك العورة ليست بكذب، فيرد بها حديثه[(٤)]، ولا على النصيحة في الصدق، فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق، فقلنا: لا

---

(١) «الرسالة» للشافعي، فقرة ٩٩٨.

(٢) في ط دار الفكر من المقدمة: وقيل، والصواب ما أثبتناه، كما في «الرسالة» فقرة (١٠١١).

(٣) أي: عيبه.

(٤) قال ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٨٤): قول الشافعي: إن التدليس ليس بكذب يرد به حديث صاحبه كله، هذا أيضًا قول أحمد وغيره من الأئمة، لأن قول المدلس «عن فلان» ليس بكذب منه وإنما فيه كتمان من سمع منه عن فلان.
وحكى الخطيب هذا القول عن كثير من العلماء، وعن بعضهم أنه كذب يرد به حديث صاحبه، وممن قال إنه كذب: حماد بن زيد وأبو أسامة. وقال شعبة: هو أخو الكذب..
قال: والتدليس مكروه عند الأكثرين لما فيه من الإيهام، وهو عن الكذابين أشد.
وقد صرح طائفة من العلماء، منهم مسلم في «مقدمة كتابه» بأن من روى عن غير ثقة، وهو يعرف حاله، ولم يبين ذلك لمن لا يعرفه أنه يكون آثمًا بذلك، يريدون أنه فعلٌ محرم، فإسقاط من ليس بثقة من الحديث أقبح من الرواية عنه من غير تبيين حاله. اهـ

نقبل من مدلس حديثًا حتى يقول: حدثني، أو: سمعت[1]. انتهى كلام الشافعي رحمه الله.

قال الشيخ الوالد رحمه الله: المدلس قسمه الحافظ ابن حجر إلى خمس طبقات:

الطبقة الأولى والثانية: اغتُفر في عنعنتها.

والثالثة: لا بد أن يصرِّح بالتحديث.

والرابعة والخامسة: أو الخامسة فقط انضم إلى التدليس ضعف.

فيبقى عليه مثلًا الضعف، أنه إذا كان لا يصلح إلا في الشواهد والمتابعات كابن لهيعة. والتدليس إذا لم يصرح بالتحديث توقف فيه.

سؤال: التدليس هل ممكن نقبل رواية مدلس، ونرد رواية مدلس آخر!!

الجواب: الطبقة الأولى كالسفيانين، وهكذا الطبقة الثانية الظاهر الحسن البصري، فتُقبَل عنعنته. أما إذا عُلِم أنه دَلَّس فلا. لكن تقبل عنعنته. (أي: إذا لم يعلم أنه دلس).

الطبقة الثالثة فما بعدها: يتوقف في عنعنته، إلا في أناس مخصوصين، مثل: الأعمش إذا روى عن أبي وائل، وأبي صالح، وإبراهيم بن يزيد النخعي، ولو

---

(١) قال الحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٨٢): لم يعتبر الشافعي أن يتكرر التدليس من الراوي، ولا أن يغلب على حديثه، بل اعتبر ثبوت تدليسه، ولو بمرة واحدة. واعتبر غيره من أهل الحديث أن يغلب التدليس على حديث الرجل، وقالوا: إذا غلب عليه التدليس لم يقبل حديثه حتى يقول: ثنا وهذا قول ابن المديني، حكاه يعقوب بن شيبة عنه.

وذكر مسلم في «مقدمة كتابه» أنه إنما يعتبر التصريح بالسماع ممن شهر بالتدليس، وعرف به، وهذا يحتمل أن يريد به كثرة التدليس في حديثه، ويحتمل أن يريد ثبوت ذلك عنه، وصحته، فيكون كقول الشافعي... الخ كلامه رحمه الله.

عنعن عن هؤلاء. وهكذا إذا كان الراوي الليث بن سعد، عن أبي الزبير، وهكذا أيضًا إذا كان الراوي يحيي بن سعيد القطان، عن بعض مشايخه، فإنهم ولو كانوا مدلسين فهو يتثبت منهم.

والمحدث الكبير والطالب الفهِم لو أراد شيخه أن يدلس عليه لما استطاع أن يدلس، لأنه يعرف عمن أخذ هذا الحديث، فسفيان الثوري يقول ذات مرة: حدثنا أبوسهل. فقال يحيي بن سعيد القطان: هو محمد بن سالم، -ومحمد ابن سالم ضعيف- فضحك سفيان الثوري وقال: لا يفوتك شيء يا يحيي[(١)].

أيضًا الإمام الذهبي عند أن قدم مصر سأله ابن دقيق العيد: من أبومحمد الهلالي؟ فقال: سفيان بن عيينة. من أبوطاهر المخلِّص؟ فأجابه به[(٢)].

فإذا كان الشيخ أرفع من الطلاب وهم ضعفاء يستطيع أن يدلس عليهم، فهشيم بن بشير كان يدلس على طلبته، فتهالئوا ألا يأخذوا عنه إلا ما صرح

---

(١) الأثر ذكره المزي في «تهذيب الكمال» (٣١/ ٣٣٩) وقال: قَال أَبو بَكْرِ بْن خلاد: سمعت يحيي بن سَعِيد يَقُول: جهد سُفْيَان الثوري أن يدلس عليَّ رجلا ضعيفا فما أمكنه، وَقَال مرة فِي مسألة ذكرت: حَدَّثَنا أَبُو سهل عَنِ الشعبي. فقلت: أبوسهل مُحَمَّد بْن سَالِم، فَقَالَ: يا يَحْيَى مَا رأيت مثلك لا يذهب عليك شيء.

(٢) ذكر الأثر السبكيّ تلميذ الذهبي في «الطبقات» (٩/ ١٠٠) وقال: ولما دخل -أي الذهبي- إلى شيخ الإسلام ابن دقيق العيد وكان المذكور -أي ابن دقيق- شديد التَّحرِّي في الإسماع، قال له من أين جئت؟ قال: من الشَّام. قال: بم تعرف؟ قال: بالذهبي. قال: من أبوطاهر الذَّهبيّ؟ فقال له: المخلِّص. فقال: أحسنت. فقال: من أبو محمَّد الهلالي؟ قال: سفيان بن عيينة. قال: أحسنت اقرأ. ومكنه من القراءة عليه حينئذٍ إذ رآه عارفًا بالأسماء.

والمخلِّص، ترجم له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» وقال: المخلِّص محمَّد بن عبدالرَّحمن بن العبَّاس الشَّيخ، المحدِّث، المعمَّر، الصَّدوق، أبوطاهرِ محمَّد بن عبدالرَّحمن بن العبَّاس بن عبدالرَّحمن بن زكريَّا البغداديُّ الذَّهبيُّ، مخلِّص الذَّهب من الغشِّ. اهـ.

فيه بالتحديث، فصار يحدثهم ويقول: حدثني حصين ومغيرة، فلما انتهى المجلس قال: هل دلَّست عليكم؟ قالوا: لا، قال: ما حدثتكم عن حصين فهو مسموع لي، وما حدثتكم عن المغيرة فلم أسمعه(١).

فالمدلس ربما يتباهى، قيل لهشيم بن بشير: ما يحملك على التدليس؟ قال: إنه أشهى إلى النفس(٢).

فهو يعرف أن معلومات طلبته ما بلغت معلوماته، ولو بلغت معلوماته ما استطاع أن يدلس عليهم.

سؤال: بالنسبة لأبي إسحاق السبيعي إذا عنعن في غير «الصحيحين»؟

الجواب: يُتوقف فيه، هو مدلس، ولا أذكر الآن من أي الطبقة وضعوه، يحتاج ينظر أهو من الثانية أو من الثالثة(٣).

سؤال: هناك بعض المدلسين احتمل الأئمة تدليسهم، هل حُدُّوا بعدد معين أو أشخاص معينين؟

الجواب: هو نعم في «طبقات المدلسين»، وهو اجتهاد من الحافظ ابن حجر

---

(١) الأثر أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» رقم (٢٥١)، قال الحاكم: وفيما حدثونا أن جماعة من أصحاب هشيم اجتمعوا فذكره. فالله أعلم.

(٢) قوله: إنه أشهى إلى النفس، أخرج ابن عدي في «الكامل» (٧/ ١٣٥) ترجمة هشيم: عن شيخه بشر بن موسى الغزي، حدثنا محمد بن حماد الطهراني، عن عبدالرزاق، عن ابن المبارك، قال: قلت لهشيم: لم تدلس وأنت كثير الحديث؟ فقال: أن كبيريك قد دلسا: الأعمش وسفيان.
وبشر بن موسى يقول عنه الدارقطني: لابأس به، كما في «سؤالات حمزة السهمي للدارقطني» رقم (٢١٤). ومحمد بن حماد ثقة. قال أبوحاتم كما في «الأنساب» للسمعاني. فالأثر حسن.

(٣) ذكر الحافظ في «التقريب» أنه من الثالثة.

نفسه، يعني الطبقات هذه اجتهاد من الحافظ ابن حجر، فالزهري وضعه في الثالثة. الصنعاني ومَن معه ينازعون في هذا، ويقولون: ينبغي أن يوضع في الثانية الذين لا تضر عنعنتهم. لكن أما الصنعاني فالحافظ ابن حجر أعلم منه في هذا الفن.

ينظر مَن الذي مع الصنعاني، إن كان من العلماء المبرزين، وإلا فهو أعرف بهذا.

وكتب الحافظ سهلة ومفيدة، «النخبة» على ما فيها من الاختصار لا بأس سهلة في تعريف الشاذ، وفي كثيرٍ. والله المستعان. القصد أن الحافظ جزاه الله خيرًا ذكر فوائد جليلة في هذا.

عنعنة الحسن البصري:

إذا حدث الحسن عن صحابي نظرت أسمع منه أم لم يسمع؟ لأنه يرسل كثيرًا، وإذا حدث عن تابعي قَبِلْتَ.

سؤال: هل صحيح أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة إلا حديثًا واحدًا؟

الجواب: حتى الحديث نفسه الذي هو: «المختلعات هن المنافقات»، فالنسائي عقَّبه بقوله: مرسل؛ الحسن لم يسمع من أبي هريرة.[1]

يعني عقَّب هذا الحديث نفسه، أن الحسن قال: لم أسمعه من غير أبي هريرة. فهذا ليس بصريح، يحتمل: لم أسمعه من صحابي، أو من تابعي.

ليس صريحًا أنه سمعه من أبي هريرة، ما هو مثل: سمعته من أبي هريرة. والنسائي هو أعرف بهذا الحديث نفسه، عقّبه بقوله: الحسن لم يسمع من أبي هريرة. هذا الحديث نفسه.

---

(١) رواه النسائي ٣٤٦١.

سؤال: يعني لم يسمع الحسن من أبي هريرة؟

الجواب: نعم، الحافظ ابن حجر في «التهذيب» يرى أنه سمع منه في الجملة، لكن النسائي نفسه وهو أعلم من الحافظ ابن حجر، يقول: حديث مرسل، الحسن لم يسمع من أبي هريرة.(١)

سؤال: ابن لهيعة يُرَد حديثه مطلقًا؟

الجواب: العبادلة حديثهم أصح، وإلا فمنهم مَن قال: لا يقبل حديثه فيما قبل وفيما بعد، منهم عبدالرحمن بن مهدي يقول هذا، وكذلك ابن حبان في كتابه «المجروحين» (١/ ٦٨) في الكلام على المختلطين، فمنهم من قال: لا يقبل حديثه قبل الاختلاط ولا بعده، إلا أن رواية العبادلة أصح مِن غيرها. ولفظة: أصح، ما تدل على أنه صحيح، وهي مسألة مختلف فيها بين العلماء المتقدمين.

فالذي يظهر لي وإن روى عنه العبادلة.

وأنتم إن شاء الله تراجعون ترجمته باستقصاء في «الميزان»، وفي مقدمة «المجروحين» لابن حبان.

سؤال: إذا حدث بحديثٍ بعض العبادلة عن ابن لهيعة، أيش يكون

---

(١) وقد سألت والدي رحمه الله عن الحديث الذي رواه النسائي من طريق الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْمُنْتَزِعَاتُ وَالْمُخْتَلِعَاتُ هُنَّ الْمُنَافِقَاتُ». قال عقبه النسائي: قال الحسن: لم أسمعه من غير أبي هريرة.

فأجابني قد قال النسائي عقبه: الحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئًا.

هذا ما أفاده الوالد رحمه الله من الأخذ بما حكم به النسائي، وهو قول الجمهور.

قال الذهبي رحمه الله في «الموقظة» (ص٤٩): ومن أمثلة التدليس: الحسن عن أبي هريرة. وجمهورهم على أنه منقطع، لم يلقه. وقد روي عن الحسن قال: حدَّثنا أبو هريرة. فقيل: عنى بـ(حدَّثنا): أهل بلده.

درجته؟

الجواب: يكون أصح من غيره، لكن لا يرتقي إلى الحجية.

وخرج بقوله[(١)]: ثقة في دينه، من كان مبتدعًا بدعة يكفر بها.

وكذلك غير المميز من صبي ومجنون. وأما قوله: عاقلًا بما يحدث به.

قال ابن[(٢)] حبان: العقل بما يحدث من الحديث أن يعقل من اللغة مقدار ما لا يُزيل معاني الأخبار عن سننها، ويعقل من صناعة الحديث ما لا يرفع موقوفًا، ولا يصل مرسلًا أو يصحّف اسمًا.

قال: والعلم بما يحيل معاني ما يرويه: هو أن يعرف من الفقه مقدار ما إذا أدّى خبرًا، أو رواه من حفظه، أو اختصره، لم يُحِله عن المعنى الذي أراده رسول الله ﷺ إلى معنى آخر.

قلت: ولا خلاف بين الأئمة في اشتراط هذه الشروط، إن جوزنا الرواية بالمعنى، وقد تضمن هذا الفصل من كلام الشافعي جميع الشروط المتفق عليها بين أهل الحديث في حدِّ مَن تُقبَل روايته. وأما من شرط العدد فهو قول شاذ مخالف لما عليه الجمهور[(٣)].

(١) يعني :الشافعي.

(٢) سقط: ابن، من ط دار الفكر، والصواب إثباتها. وكلام ابن حبان مذكور في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٥٢) مع «الإحسان».

(٣) منهم من يشترط العدد، كما في الشهادة، قال العراقي رحمه الله في «التقييد والإيضاح» (٢٠): حكاه الحازمي في شروط الأئمة عن بعض متأخري المعتزلة، على أنه أيضا حُكي عن بعض =

بل تقبل رواية الواحد إذا جمع أوصاف القبول[1].

وكذا مَن يشترط أن يكون فقيهًا عالمًا فهو خلاف ما عليه الجمهور.

وحجتهم[2] قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات:٦].

فمعناه: أن لا يتبين في غير خبر الفاسق، ولو لم يكن عالمًا.

---

= أصحاب الحديث... إلخ كلامه رحمه الله.

(١) أوصاف من تقبل روايته. قال ابن الصلاح في «مقدمته»: أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلًا ضابطًا لما يرويه. وتفصيله: أن يكون مسلمًا بالغًا عاقلًا سالمًا متيقظًا غير مغفل، حافظ إن حدث من حفظه، ضابط لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالمًا بما يحيل المعنى. اهـ

(٢) أي: الجمهور. وقد بوب البخاري في «صحيحه» على حديث رقم (٦٧) في كتاب العلم، باب: قول النبي ﷺ: «رب مبلَّغ أوعى من سامع»، ثم ذكر حديث أبي بكرة رضي الله عنه، وفي آخره: «ليبلغ الشاهد الغائب، فإن الشاهد عسى أن يبلغ منه أوعى له منه».

قال ابن الملقن في شرح «صحيح البخاري»: عقد البخاري هذا الباب لينبه على أنه يجوز التحمل من غير فقيه، إذا ضبط ما يحدث به. اهـ

وقال ابن بطال في «شرح البخاري» (١/ ١٥٠): فيه أن حامل الحديث والعلم يجوز أن يؤخذ عنه، وإن كان جاهلًا معناه، وهو مأجور في تبليغه، محسوب في زمرة أهل العلم، إن شاء الله. اهـ

وقال الحافظ في «الفتح»: فيه أن الفهم ليس شرطًا في الأداء، وأنه قد يأتي في الآخر من يكون أفهم ممن تقدمه، لكن بقلة. اهـ

والذي ذهب إلى اشتراط فقه الراوي أبوحنيفة، قال السخاوي رحمه الله في «فتح المغيث» (٢/ ١٥): وأما من شرط في الرواية كالشهادة فهو قول شاذ مخالف لما عليه الجمهور، أو كون الراوي فقيهًا عالمًا كأبي حنيفة، حيث شرط فقه الراوي إن خالف القياس. اهـ المراد.

وفي قوله ﷺ: «نَضَّرَ اللهُ امْرَءًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا...» الحديث. أقوى دليل على ذلك؛ لأنه ﷺ لم يُفرِّق، بل صرح بقوله: «فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرُ فَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ».

وكذا قول مَن شرط أن يكون مشهورًا بسماع الحديث، ومعرفة نسب الراوي، وأن لا ينكر راوي الأصل[(١)] رواية الفرع عنه على وجه النسيان.

فكل هذه الشروط مخالفة لما عليه الجمهور.

والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، لا إله إلا هو[(٢)].

---

(١) وهو: الشيخ. والفرع: التلميذ.

(٢) وبهذا تنتهي مقدمة الحافظ ابن حجر رحمه الله.

وفي هذا الموضع كلام على التدليس للوالد، وقد قدّمته عند نظيره، حيث تكلّم الوالد رحمه الله على التدليس.

* * *

وبهذا تنتهي مقدمة لسان الميزان وتعليق والدي، وما يسر الله لي من التعليقات أسأل الله أن ينفع به وأن يعيذنا من فتنة المحيا والممات.

وكان الانتهاء من هذه الكتابة الليلة السابعة من جمادى الأولى عام ١٤٣٣هـ.

والحمد لله رب العالمين.

# الفهرس